جماعة العمل من أجل إستقلال الجامعات (9 مارس)

الجامعة المصرية والمجتمع
مائة عام من النضال الجامعى
2008 – 1908

القاهرة 2008

إلى ذكرى

أحمد لطفى السيد

رائد العمل من أجل إستقلال الجامعة

وإلى كل من سار على هذا الدرب

تحية تقدير وعرفان

المؤلفون (طبقاً لترتيب الفصول)

عبد المنعم إبراهيم الجميعى رءوف عباس حامد

أحمد الأهوانى نصر حامد أبو زيد

سيد البحراوى محمد أبو الغار

الشهادات

فوزى منصور نادر فرجانى

أمينة رشيد سعيد النشائى

أحمد عامر

تحرير

رءوف عباس حامد

مقدمة..... 7
(1) الجامعة مشروعاً وطنياً للنخبة المصرية دكتور عبد المنعم إبراهيم الجميعى..... 9
أسباب الدعوة للمشروع وأبرز الداعين له 9
حركة الاكتتاب ونشر الدعوة للمشروع..... 11
إستمرار الدعوة للمشروع وموقف الإنجليز والحكومة منه 12
مطالبة النخبة الوطنية بالاعتماد على النفس 14
تشكيل اللجنة العمومية للجامعة من كافة الاتجاهات والخبرات المختلفة..... 16
زيادة حركة الاكتتاب والأوقاف للجامعة بعد وضعها تحت الرعاية الخديوية..... 17
ضم الجامعة إلى الجامعة الحكومية..... 22
(2) الجامعة والتغير الإجتماعى دكتور رءوف عباس..... 26
الجامعة والتعليم المختلط 27
الحياة الجامعية 33
الجامعة وقضايا المجتمع 35
(3) الجامعة والحركة الوطنية دكتور رءوف عباس..... 42
إنتفاضة 1935 وتشكيل الجبهة الوطنية..... 44
اللجنة الوطنية للطلبة والعمال (1946) 47
إحتجاجات الستينات والسبعينات 53
(4) قضية إستقلال الجامعة دكتور رءوف عباس 59
1 – حرية البحث العلمى وأزمة كتاب "فى الشعر الجاهلى" (1926) 60
2– نقل الأساتذة خارج الجامعة (1932) 63
3– ترقيات أعضاء هيئة التدريس (1941)..... 67
4– ثورة يوليو وإستقلال الجامعة..... 70
(5) حركة إستقلال الجامعة وإمكانات دعم الإصلاح السياسى دكتور أحمد الأهوانى 83
أولاً: من سؤال ما العمل إلى ما هو العمل؟..... 83

ثانياً: أزمة قوى وديناميات التغيير فى مصر "عوامل الحفز" 84
ثالثاً: حركة إستقلال الجامعة والحريات الأكاديمية فى مصر 85
رابعاً: نحو معرفة ملتزمة فى مواجهة سياسات العولمة 87
خامساً: مفهوم إستقلال الجامعة وعلاقته بثقافة التقدم..... 88
سادساً: من هدر الإمكانية إلى الحوار حول رؤية تقدمية للخلاص والابتكار الدعائى والمؤسسى 91
سابعاً: الثورة الثقافية تسبق الثورتين الإجتماعية والسياسية وجماعات الضغط تتحول إلى حركات إجتماعية فاعلة..... 91
(6) جامعة حديثة فى مجتمع هش الحداثة – حكاية (الفن القصصى فى القرآن الكريم) دكتور نصر حامد أبو زيد..... 93
1– أصول المنهج الأدبى عند "محمد عبده" (1845–1905)..... 96
2– الشيخ الخولى وتطوير المدخل الأدبى..... 97
3– الفن القصصى: المنهج وإنجازاته..... 106
4– محمد احمد خلف الله وأزمة الجامعة..... 110
5– أزمة الحرية فى المجتمع 113
(7) قضية نصر أبو زيد– قصة وأد وطن دكتور سيد البحراوى 115
(8) مجموعة العمل من أجل إستقلال الجامعات (9 مارس) دكتور محمد أبو الغار 121
معوقات إنضمام غالبية الجامعيين إلى 9 مارس..... 124
ما هو مستقبل حركة 9 مارس؟؟؟ 125
نشاطات 9 مارس..... 127
وثيقة رقم 1: المؤتمر الأول لمجموعة إستقلال الجامعة..... 128
وثيقة رقم 2 130
وثيقة رقم 3: ملخص أحداث عيد إستقلال الجامعة 2004..... 133
وثيقة رقم 4 135
وثيقة رقم 5: خطاب إحتجاج إلى مجلس جامعة القاهرة بشأن الاستغلال السياسى للجامعة 137

وثيقة رقم 6: عيد إستقلال الجامعة 2005 143
وثيقة رقم 7: الوقفة الإحتجاجية ضد الأمن..... 150
وثيقة رقم 8: غياب الوعى الأكاديمى والفكر الجامعى الصحيح أدى إلى إحالة أربعة من جامعة للتحقيق 151
وثيقة رقم 9: تضامن مع أساتذة جامعة المنيا..... 153
وثيقة رقم 10: بيان مجموعة 9 مارس بخصوص الإعتداء على إستقلال الجامعة والتدخل فى شئون الجامعة. 155
وثيقة رقم 11: ندوة استقلال الجامعات – المنيا – 6 يونيه 2005 158
(9) شهادات 161
(1) الجامعيون وحركة الجيش دكتور فوزى منصور 162
(2) التسلط السياسى على الجامعة – شهادة ربما جاء وقتها دكتور نادر فرجانى..... 182
(3) مهزلة سبتمبر 1981 دكتورة أمينة رشيد..... 190
(4) غزوة سبتمبر 1981 دكتور سعيد النشائى 193
(5) ذكريات سبتمبر 1981 دكتور أحمد عامر 197

جميع الحقوق محفوظة للمؤلفين. ولا يحق لأى طرف أن يعيد نشر هذا العمل أو أى جزء منه بأى وسائل سمعية أو بصرية أو إلكترونية أو مطبوعة أو أى وسيلة نشر معروفة حاليًا أو تستحدث مستقبلاً باللغة العربية أو مترجما إلى اللغات الأجنبية إلا بعد الحصول على موافقة كتابية. للتواصل: info@RaoufAbbas.org

مقدمة

الجامعات تمثل حجر الزاوية فى بناء الدولة الحديثة بمختلف مكوناتها: الإقتصادية والإجتماعية والعلمية والثقافية، فلا يقتصر دورها على تربية الكوادر فى مختلف أركان البناء، بل تساهم فى التنمية بمختلف أنواعها بما تنتجه من بحوث.

وإذا كانت نواة التعليم العالى الحديث قد واكبت بناء الدولة الحديثة على عهد محمد على، فقد اقتصر دورها على إعداد الكوادر، ولم تتطرق إلى البحث العلمى، وافتقرت إلى إطار مؤسسى يربط بينها. تأخر ذلك إلى عهد الخديو إسماعيل(1863-1879) عندما حاول على باشا مبارك أن يمد الجسور بين المدارس العليا وبعضها البعض، ويمهد للربط بينها وتحويلها إلى جامعة. ولم يكن هذا الاتجاه غربياً فى عهد كانت مصر فيه تتهيأ للمضى قدماً على طريق بناء الدولة الحديثة.

وإذا كانت الأزمة المالية التى عانتها البلاد فى أواخر عصر إسماعيل والتدخل الأجنبى، ثم الاحتلال البريطانى قد أدى إلى ركود ثم تصفية المشروع النهضوى، فإن النخبة الإجتماعية والسياسية المصرية لم يهدأ لها بال حتى عادت تطرح بإلحاح فكرة إقامة الجامعة المصرية، واستطاعت أن تحول الحلم إلى حقيقة عندما تأسست الجامعة عام 1908 بفضل همة وعطاء المصريين جميعاً.

واليوم تحتفل مصر بمئوية الجامعة، بكل ما يتضمنه المصطلح من معان، ورأت "مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات" التى تكونت عام 2003 من الجامعيين الذين يعنيهم أمر الدفاع عن استقلال الجامعات حتى تمضى قدماً فى خدمة التعليم والبحث العلمى وقضايا المجتمع، واتخذت من حادث استقالة أحمد لطفى السيد- مدير الجامعة المصرية- فى 9 مارس 1932 إحتجاجاً على نقل الدكتور طه حسين إلى وظيفة خارج الجامعة، اتخذت منه رمزاً لها، فعرفت بجماعة (9مارس). هذه المجموعة التى تضم صفوة الجامعيين المصريين رأت أن تحتفل بالمئوية احتفالاً يرقى إلى جلال المناسبة، فشكلت لجنة فى سبتمبر 2007 للإعداد، المناسبة الهامة ذات شقين: أحدهما إصدار كتاب "الجامعة المصرية والمجتمع-

مائة عام من النضال الجامعى"، يبرز دور النخبة الوطنية فى تأسيس الجامعة باعتبارها حجر الزاوية فى النهضة الوطنية، ويعالج دور الجامعة والجامعيين فى القضايا الاجتماعية والوطنية، ويعالج قضية إستقلال الجامعة ونضال الجامعيين فى سبيلها، مع تقديم تسجيل لأبرز قضايا الحرية الأكاديمية، وإلقاء الضوء على نشاط المجموعة فى هذا السياق. أما الشق الثانى من الاحتفالية، فيتمثل فى تقديم رؤية مستقبلية لما تأمل المجموعة أن يكون عليه حال التعليم والدراسات العليا والبحوث، ودور الجامعات فى خدمة المجتمع، من خلال عدد من ورش العمل التى مارست نشاطها من أكتوبر 2007 إلى مارس 2008 (حيث يعقد المؤتمر السنوى للمجموعة فى 9 مارس)، وتنشر تقارير ورش العمل وأعمال المؤتمر فى كتاب أيضاً يصدرعن المجموعة بعنوان: "آفاق المستقبل– الجامعات المصرية فى المئوية الثانية"، ويتضمن – أيضاً– تحليلاً لاستبيان عن التجربة الجامعية المصرية.

والكتاب الذى تشرف "جماعة العمل من أجل استقلال الجامعات (9 مارس)" بتقديمه إلى الأوساط الثقافية والأكاديمية، وكل من يعنيه أمر هذا الوطن، يمثل الشق الأول من مساهمة الجماعة فى الاحتفال بمئوية الجامعة بالتركيز على نضال الجامعيين فى الماضى والحاضر، ويضم فصولاً شارك فى كتابتها عدد من الجامعيين، ترسم للقارئ صورة واضحة للجامعة كبؤرة للمشروع الوطنى النهضوى، وللنضال الوطنى، والكفاح من أجل استقلال الجامعات وإطلاق طاقات الحرية الأكاديمية من عقالها.

والله، وصالح هذا الوطن العزيز من وراء القصد،

مارس 2008

جماعة العمل من أجل استقلال الجامعات

(9 مارس)

(1) الجامعة مشروعاً وطنياً للنخبة المصرية
دكتور عبد المنعم إبراهيم الجميعى

سعت النخبة الوطنية المصرية منذ بدايات القرن العشرين إلى الجنوح نحو تحديث الوطن، وبلورة فكرة القومية المصرية، فشقت بأقلامها تياراً ثقافياً أسهم فى تغذية الفكر المصرى الحديث، وعمل على كسر العزلة الثقافية والفكرية التى فرضت على مصر لفترة طويلة، وعلى بناء جسور من المعرفة الحضارية مع أوروبا بما يتناسب وعادات وتقاليد الشعب المصرى.

أسباب الدعوة للمشروع وأبرز الداعين له

وقد تنبت هذه النخبة فكرة إنشاء جامعة مصرية ينطلق فيها الفكر من كل قيد وتقدم كل أنواع المعرفة لكل طبقات المجتمع أغنيائهم وفقرائهم حتى يمكن النهوض بالبلاد والارتقاء بها فى سلك المدنية والحضارة الحديثة، وحتى يتعلم أفراد الشعب معنى الحرية والاستقلال خاصة وأن استقلال الفكر، وتكوين جيل من ذوى المدارك الواسعة لا يتم إلا بالتعليم والتثقيف، كما أن الاستقلال بلا تعليم هو استقلال منقوص وقد رأت هذه النخبة تشكيل لجنة لجمع الأموال لهذا المشروع عن طريق الاكتتاب حتى يتم تشييده بأموال الشعب وكان من أوائل الداعين إلى إنشاء الجامعة "يعقوب أرتين" وكيل وزارة المعارف الذى رأى أن المدارس المهنية العليا يمكن أن تكون أساساً لقيام الجامعة[1] ثم تبعه "جرجى زيدان" صاحب الهلال الذى اقترح إنشاء كلية لتثقيف الشبان المصريين بدلاً من إرسالهم إلى أوروبا، وطالب بتشكيل لجنة لجمع الأموال لها عن طريق الاكتتاب[2]، وقد التقت هذه الدعوة مع أفكار "محمد عمر" فى كتابه حاضر المصريين أو سر تأخرهم فدعا إلى إنشاء جامعة يستحضر لها أساتذة من الخارج،[3] ولكن هذه الأفكار كانت فى حاجة إلى أن تتبناها شخصيات مصرية بارزة تستطيع أن تقنع الناس بمثل هذا المشروع الهام، وفعلاً تبنى الزعيم الوطنى "مصطفى كامل" الفكرة فدعا إليها على صفحات جريدة اللواء فى أكتوبر 1904 موضحاً

[1] Jacoub Artin: Considérations Sur L'instructinon Publique en Egypte. pp.166-67

[2] الهلال فى أول فبراير 1900 م.

[3] حاضر المصريين أو سر تأخرهم ص 88. والجدير بالذكر أن مؤلف هذا الكتاب كان يعمل موظفاً بالبوستة الخديوية.

أهمية المشروع وحاجة البلاد إليه كما ناشد المحبين لارتقاء البلاد موافاته بآرائهم وأفكارهم حول طريقة إخراج مشروع الجامعة إلى حيز الوجود،[4] ثم كرر مصطفى كامل دعوته بعد نجاحه فى التشهير بفظائع الإنجليز فى دنشواى ورغبة بعض الوطنيين فى عمل اكتتاب وتأليف لجنة للاحتفال به بعد نجاحه فى استثاره الرأى العام فى أوروبا ومصر ضد الاحتلال، فاعتذر عن ذلك واقترح أن يقام بدلاً من الاحتفال به اكتتاب عام لتأسيس جامعة مصرية فكتب إلى صديقه محمد فريد يقول "خير هدية اقترح عليكم تقديمها للوطن العزيز والأمة المصرية المحبوبة هو أن تقوم اللجنة التى شكلت بدعوة الأمة كلها وطرق باب كل مصرى لتأسيس كلية أهلية تجمع أبناء الفقراء والأغنياء على السواء، وتهب الأمة الرجال الأشداء" كما طالب الأمة أن تجتمع لإتمام هذا العمل الضخم، وتحقيق ذلك المشروع الذى كله خير ونفع عميم"[5] وتمنى مصطفى كامل أن يكون أحد المؤسسين لهذا المشروع بقوله "إن الجامعة هى البناء الذى أدعو المصريين جميعاً إلى تشييده وما أكبر سعدى وأعظم هنائى لو ساعدتنى الأيام على وضع حجر فيه مع العمال الأبرار الذين يعملون لخير البلاد".[6]

وهكذا تبلورت فكرة تأسيس الجامعة المصرية ونمت وفقاً لرغبة قومية فقامت حركة عامة تدفع الشعب إلى التزود من التعليم حيث كان التعليم الرسمى منه غير كافٍ وغير وافٍ بالحاجة الجديدة، وازداد تعطش المصريين إلى التعليم الجامعى الذى دعا إليه قادة الرأى ورجالات النخبة الوطنية ومن هؤلاء الشيخ محمد عبده، كما اشتدت الدعوة إلى وجوب إخراج المشروع من حيز الفكر إلى حيز الوجود، وأعرب بعض الوطنيين عن استعدادهم للتبرع للمشروع كما راودت هذه الفكرة أحمد منشاوى باشا- من أعيان الغربية- بعد أن شرحها له الشيخ محمد عبده وبين له فوائدها فى تخريج رجال يستطيعون القيام بخدمة الوطن ففكر فى إنشاء جامعة يبنيها فى أطيانه جهة باسوس وأبى الغيط بمركز قليوب بمحافظة القليوبية، واقترح توفير مركب بخارى لنقل الأساتذة من وإلى القاهرة يومياً، وقد بحث مع بعض أصدقائه متطلبات هذه الجامعة من النفقات حتى يقوم بتوفيرها من ماله

[4] اللواء فى 26 أكتوبر 1904 م.
[5] نفسه
[6] قلينى فهمى: مذكرات قلينى فهمى باشا، ج2 ، ص61.

الخاص، وطلب من الشيخ محمد عبده أن يبحث الأمر مع المسئولين أملاً فى الحصول على قطعة أرض هبة للمشروع وظلت هذه الفكرة شغله الشاغل وموضع اهتمامه[7] وقد خاطب الشيخ محمد عبده مجلس النظار فى بيع عشر آلاف فدان من ملك الحكومة يشتريها منشاوى باشا، ويسجل وقفها على بناء الجامعة ومصاريفها على أن تجعل الثمن رمزياً، وقد وعد المستشار المالى للحكومة بذلك[8] وتعلقت الآمال بظهور هذه الجامعة إلا أن وفاة المنشاوى باشا ثم وفاة الشيخ محمد عبده أحبطت الآمال وخمدت الفكرة لبعض الوقت حتى أشعلت صدمة دنشواى فى يونيو 1906م جذوة الحركة الوطنية التى أفضت فى نهاية الأمر إلى تنشيط العمل فى مشروع الجامعة. وفى سبتمبر من نفس العام تعهد مصطفى كامل الغمراوى أحد أعيان بنى سويف بالتبرع بمبلغ خمسمائة جنيه لصالح الجامعة[9] وكتب مقالاً فى المؤيد داعياً للبدء فى جمع التبرعات فقال "هل يعتقد الناس أن الوطنية بشقشقة اللسان أم ببذل النفس والنفيس فى سبيل الوطن"[10] كما وضع مصطفى كامل الغمراوى أفكاره وتصوراته حول إنشاء الجامعة، داعياً أبناء مصر بمساندة هذا المشروع والاكتتاب فيه، ومطالباً بأنه يجب ألا تختص الجامعة بجنس أو دين بل تكون لجميع السكان على اختلاف جنسياتهم وأديانهم فتكون واسطة للألفة بينهم، وأن يكتتب على الأقل ألف من سكان مصر كل منهم بمبلغ لا يقل عن مئه جنيه، وأن يقام بناء هذه الجامعة فى بقعة خلوية من أجمل بقاع مصر على شاطئ النيل، وتعمل بها حديقة من أجمل الحدائق وغير ذلك من الأمور التى يقررها المكتتبون.[11]

حركة الاكتتاب ونشر الدعوة للمشروع

ولم تكد المؤيد تنشر مقال مصطفى كامل الغمراوى ودعوته إلى الاكتتاب حتى توالت رسائل التأييد للمشروع فنشرت المؤيد أسماء مجموعة من المكتتبين منهم عثمان بك إسلام أحد أعيان بنى سويف الذى تبرع بمبلغ 200 جنيه وحسن بك جمجوم الذى تبرع بألف جنيه، وكل من محمود بك الشيشينى وخالد بك سعيد والشيخ إبراهيم دعبس بمبلغ مائة جنيه[12] كما

[7] الجامعة المصرية، لائحة إجراءاتها الداخلية، وتاريخ مشروعها ص ص 6-7.
[8] محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الإمام ص 947، وعباس العقاد: محمد عبده ص 265.
[9] الهلال فى أول نوفمبر 1906 م.
[10] المؤيد فى 30 سبتمبر 1906 م.
[11] نفسه
[12] أحمد عبد الفتاح بدير: الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية، ص 12.

تبرع سعد زغلول وقاسم أمين المستشاران بمحكمة الاستئناف الأهلية وحمد بك سليمان أباظة المفتش بديوان الأوقاف بمبلغ مائة جنيه لكل منهم ونتيجة لتزايد حركة الاكتتابات، ودعوة الصحف الوطنية إلى المشاركة فيه أخذ سعد زغلول فى تبنى المشروع وتحمس لفكرة عقد اجتماع للاتفاق على أول خطوة عملية فى سبيل تحقيق الفكرة وتأليف لجنة لتلقى الاكتتابات ونشر الدعوة بصفة منتظمة بين أبناء الوطن، كما أبدى استعداده لأن يعقد هذا الاجتماع فى داره[13] وحدد يوم الجمعة 12 أكتوبر 1906م موعداً لهذا الاجتماع[14] وبعد مناقشة الأمور المطروحة فى الاجتماع استقر الرأى على تأليف لجنة مؤقتة لمباشرة العمل حتى يتم انتخاب لجنة دائمة كما تقرر نشر الدعوة للمشروع فى جميع الصحف المحلية عربية وإفرنجية وأن تسمى هذه الجامعة باسم الجامعة المصرية، واتفق على أن تكون هذه الجامعة عمومية لجميع سكان القطر المصرى بلا تمييز بين الديانات والأجناس، وألا يكون لها صبغة سياسية أو علاقة برجال السياسة أو المشتغلين بها.

وفى هذا الاجتماع بلغ مجموع الاكتتابات التى اكتتب بها الحاضرون 4485 جنيهاً دفع منها محمد فريد مائتى جنيه يتكرر دفعهما سنوياً، ودفع على فهمى كامل مائتى جنيه وعبد العزيز جاويش عشرين جنيهاً.[15] وقد قرر المجتمعون أن يتقدموا للأمة المصرية طالبين العون ومستمدين التأييد لتنفيذ المشروع وتقرر نشر الدعوة لكافة الناس للتعريف بالمشروع والاكتتاب فيه.

إستمرار الدعوة للمشروع وموقف الإنجليز والحكومة منه

وعلى الرغم من ترك سعد زغلول لمشروع الجامعة وتوليه وزارة المعارف فإن الدعوة للمشروع لم تتوقف حيث تولى قاسم أمين المهمة وبذل العديد من الجهود حتى لا يخفق المشروع خاصة بعد أن حدث فتور فى حركة الاكتتابات[16] فأخذ يستنهض الهمم لجمع الأموال موضحاً الهدف الكبير من إنشاء الجامعة بقوله "ولى أمل عظيم أن إنشاء الجامعة يكون سبباً فى ظهور الشبيبة المصرية على أحسن مثال" كما ذكر أن الجامعة " ستفتح أبوابها

[13] عبدالمنعم الجميعى: الجامعة المصرية والمجتمع 1908-1940، ص 12.
[14] الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها وتاريخ مشروعها، ص8.
[15] سجلات محاضر الجمعية العمومية للجامعة المصرية، سجل رقم (2).
[16] الهلال فى أول يناير 1907م.

لجميع سكان القطر المصرى بلا تمييز بين الأجناس والديانات، وأنها علمية محضة ليس لها أقل صفة دينية ولا أقل علاقة سياسية.[17]

ولنا أن نتساءل عن أسباب اختيار قاسم أمين ليحل محل سعد زغلول على الرغم من الصعوبات التى كان يمكن أن يتعرض لها المشروع بسببه خصوصاً بعد النقد العنيف الذى وجه إلى قاسم أمين بعد ظهور كتابيه "تحرير المرأة" و"المرأة الجديدة".

الواقع أن قاسم أمين كان من أنصار الشيخ محمد عبده ومريديه الذين تحمسوا لفكرة إنشاء جامعة علمانية فى مصر، واشترك مع سعد زغلول فى بذل الجهود لإقامتها منذ عام 1906م، وأنه كان الرجل الثانى فى اللجنة بعد سعد حيث كان يشغل وظيفة السكرتير، كما أنه أراد أن يجعل من الجامعة خطوة لبرنامج أوسع نطاقاً يتناول ثورة فى اللغة والأدب كالثورة التى أحدثاه كتاباه فى تعليم المرأة ورفع الحجاب[18]جامعة لا يكون العلم فيها لمزاولة صناعة أو الالتحاق بوظيفة بل تكون مكاناً يطلب فيه الإنسان العلم حباً للحقيقة وشوقاً إلى اكتشاف المجهول.[19]

ومع كل ذلك فقد وقف المعتمد البريطانى اللورد كرومر، ومجلس النظار للجامعة بالمرصاد فقد كانت فكرة إنشاء الجامعة الأهلية حتى قبل أن تولد تمثل كابوساً للإنجليز، فأثارت الدوائر البريطانية حولها الشكوك حتى تعيش الأمة عمياء فى ظلام الجهل والأمية وقد أوضح الخديوى عباس الثانى أسباب ذلك بأنه خوف الإنجليز من أن يتحول الفلاحون منتجو الثروات عن نشاطهم الزراعى، يضاف إلى ذلك خشيتهم من وجود طبقة مصرية مثقفة تنادى ليس فقط بتحرير الأرض ولكن بتحرير الشخصية المصرية والفكر والإرادة أيضاً، فيستيقظ المصريون وينتشر نور العلم بينهم. ونتيجة لذلك فقد رأى اللورد كرومر أن مشروع الجامعة سابق لأوانه يحتاج إلى المزيد من التدقيق، كما أعلنت الحكومة أنها لن تمد يد المساعدة للمشروع لأنه لم يأت الوقت المناسب لأن تقوم به الأمة بنفسها.[20]

[17]أحمد لطفى السيد: صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية فى مصر، ص 170.
[18]محمد حسين هيكل: شخصيات مصرية وغربية، ص 68.
[19]نفسه.
[20]مذكرات سعد زغلول: كراس رقم 9، 421.

ونتيجة لذلك انتقدت بعض الصحف المصرية هذا الموقف من الحكومة ولامتها عليه أشد اللوم فقالت المؤيد "أما مركز الحكومة من هذا المشروع فهو مما تلام عليه أشد اللوم.. كأنها راضية بالتعليم الحالى على ما فيه من النقص والقصور، وكأنها تريد أن تظهر للعالم أجمع أن المصرى سيبقى قروناً عديدة بعيداً عن التعليم الصحيح،[21] كما انتقدت الهلال هذا الموقف من الحكومة وطالبت أبناء الأمة بالثبات حتى يبرهنوا أنهم من الأمم الحية.[22]

مطالبة النخبة الوطنية بالاعتماد على النفس

وإلى جانب ذلك طالب قاسم أمين النخبة الوطنية بالاعتماد على النفس، وبذل الجهود فى جمع الاكتتابات، وتشكيل لجان متعددة لهذا الغرض فى أنحاء القطر، وعدم التعلق بالمساعدات الخارجية فقال "اعتقدوا أن نجاح مشروعنا هو فى يدنا لا فى يد غيرنا، وأن تنفيذه متوقف على إرادتنا نحن فإذا صادف عزيمة قوية فلا شيء يحول بيننا وبينه.[23]

وقد أيدت بعض الصحف هذه الفكرة فطالبت بالاعتماد على النفس دون انتظار المساعدة من الحكومة[24] كما ناشدت صحف أخرى أبناء الأمة جميعهم التبرع لإنشاء الجامعة فقد ناشدت صحيفة الظاهر الأمة المصرية بأجمعها ضرورة المساهمة فى المشروع واقترحت عمل صناديق من الخشب فى وسطها ثقب مستطيل الشكل ومثبت على طول كل صندوق لوحة فى أعلاه مكتوب عليها بخط واضح باللغتين العربية والإفرنجية "صندوق الإعانة لإنشاء الجامعة المصرية" ثم توزع هذه الصناديق على محلات التجارة العمومية، ودور التمثيل، وعلى عمد البلاد ومشايخها حتى يراها معظم الناس فيتبرعوا لإنشاء الجامعة، وحثت هذه الصحيفة الجرائد الأخرى على مناشدة الجمهور للتبرع للجنة إنشاء الجامعة موضحة أنه لو مد كل واحد من الفقراء يده بما يستطيع دفعه لجمع الكثير من المبالغ للمشروع فقالت "لو اكتتب مليون من سكان القطر المصرى بعشرة قروش لجمع فى الحال مبلغ 100’000 مائة ألف جنيه، وهذا يكفى للابتداء فى المشروع هذا إذا أصر أغنياؤها على عقمهم.[25]

---

[21] المؤيد عدد 27 نوفمبر 1907م تحت عنوان "الحكومة والجامعة المصرية".
[22] الهلال فى أول يناير 1907 م.
[23] نفسه.
[24] الجريدة فى 22 يونيو 1907م.
[25] الظاهر: فى 7 أكتوبر 1906 م.

كما عرض أحد قراء اللواء اقتراحاً يقضى بأن تطبع الجامعة عدة دفاتر يحتوى كل منها على ألف ورقة قيمة الورقة الواحدة عشرة مليمات وتكون على الشكل الآتى:

الجامعة المصرية

نمرة مسلسلة

- اشترك حامل هذه التذكرة فى دفع مبلغ عشرة مليمات لمشروع تأسيس الجامعة المصرية

ويكون عليها خاتم الجامعة ثم توزع الدفاتر على كافة جهات القطر المصرى فإذا توزع منها شهرياً مائة ألف تذكرة يكون ثمنها ألف جنيه مصرى أى اثنى عشر ألف جنيه سنوياً.[26]

وقد ناشدت جريدة "اللواء" المصريين التنافس على البذل والعطاء من أجل الجامعة التى ستكفل لهم غداً مرموقاً ومستقبل أفضل.[27] وناشدت صحيفة الجريدة الأغنياء بالتكاتف وبذل الجهود لإخراج مشروع الجامعة إلى حيز الوجود فذكرتهم بأن مشروع الجامعة يحتاج إلى تكاتفهم وتعاضدهم وبذل الجهود فى إخراجه إلى عالم الظهور. كما قامت بعض اللجان التى شكلت للقيام بالدعوة إلى الاشتراك فى الاكتتاب بإلقاء الخطب فى حديقة الأزبكية وأوضحوا فيها ضرورة المساهمة فى مشروع الجامعة، وأن يساهم كل فرد بما يقدر عليه، كما أشار أحد الخطباء إلى أهمية الجامعة وفضل قيامها على قيام المجلس النيابى على أساس أنها ستعلم العلوم الموصلة للإستقلال، وإلى جانب ذلك قام أعضاء اللجنة بتوجيه خطابات إلى كل من يتوسم فيهم تعضيد المشروع تطالبهم بالمساعدة على إنشاء الجامعة.

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل اتخذ البعض خطوات عملية فى هذا السبيل فقامت مديرية الغربية بتحصيل مبلغ سبعة قروش عن كل فدان يقع فى زمامها على أن يرسل جزء كبير من المبلغ المتحصل لإنشاء الجامعة ومع ذلك فإن الكثيرين من الأغنياء والكبراء لم يبسطوا أيديهم لتأييد المشروع بل أحجموا عنه لدرجة كانت اكتتاباتهم فيه قليلة وضعيفة.[28]

ولنا أن نتساءل لماذا أحجم الأغنياء عن التبرع لمشروع إنشاء الجامعة المصرية فى أول الأمر؟

[26] اللواء فى 11 إبريل 1908م، اقتراح بقلم ميخائيل ثابت تحت عنوان اقتراح للجامعة المصرية.
[27] اللواء فى 3 مايو 1908م ، تحت عنوان "مشروع الجامعة المصرية".
[28] الجريدة فى 11 مايو 1907م تحت عنوان حديث الأندية.

الواقع أن الأمراء وأهل الثراء يستطيعون إرسال أبنائهم للتعلم فى أكبر الجامعات الأوروبية على نفقتهم، لذلك فإن مشروع إنشاء جامعة فى مصر لن يعود عليهم بفائدة تذكر بل ربما يكون له أثره العكسى بالنسبة لهم فمساواة أبناء الأغنياء بالفقراء فى التعليم الجامعى، وتلقيهم العلم معاً فى جامعة يتساوى فيها الجميع ربما لم يسترح له بعض الأغنياء، يضاف إلى ذلك أن تبرعهم يرتبط بمحاولاتهم التملق للحكام والظهور والتفاخر، وبما أن مشروع إنشاء الجامعة كان غير مرغوب فيه من السلطة فقد ابتعد الأغنياء عنه، وأحجموا عن بذل المال فى سبيله وقد أوضح سعد زغلول ذلك الموقف بقوله أنه يرجع إلى ضعف نفوس هؤلاء وميلهم دائماً إلى الجهة التى يميل إليها الحاكم بغض النظر عما فيها من الحسن والقبيح.[29]

وعلى كل حال فقد حاول المتحمسون للمشروع شق الطريق وسط هذه الصعاب وعندما شرع فى انتخاب لجنة دائمة للجامعة اعتذر قاسم أمين عن قبول رئاسة اللجنة بحجة أنه من الأفضل أن يتولى ذلك المنصب أحد الأمراء، وبناء على ذلك تأجل انتخاب الرئيس وتم انتخاب خمسة عشر عضواً اختير من بينهم قاسم بك أمين نائباً للرئيس، ومحمد بك فريد سكرتيراً، وحسن باشا السيوفى أميناً للصندوق.[30]

وفى 10 ديسمبر 1906م انعقدت الجلسة الثالثة بمنزل محمد بك عثمان أباظة بجهة الإنشاء وفى هذه الجلسة قررت اللجنة تكوين لجان فرعية فى العاصمة والأقاليم، وأن تعمم الدعوة للاكتتاب بأوسع طرق النشر، كما قررت أن يكون إجتماعها يوم الخميس أسبوعياً فى نادى طلبة المدارس العليا بالأزبكية ثم تقرر إيداع ما يجمع من أموال فى البنك الألمانى الشرقى لأنه البنك الوحيد الذى يقبل مساعدة الجامعة بإعطاء نسبة فائدة 4% سنوياً بالإضافة إلى ميزات أخرى.[31]

تشكيل اللجنة العمومية للجامعة من كافة الاتجاهات والخبرات المختلفة

وفى إجتماع 5 يناير 1907 تقرر زيادة عدد أعضاء اللجنة العمومية للجامعة من 15 إلى 25 عضواً، ومن التحليل الإجتماعى لهم يتضح أنهم من أعيان الأمة ومثقفيها الذين يغلب على دراستهم الثقافة القانونية حيث أن معظمهم من خريجى الحقوق، كما أنهم يمثلون

[29] مذكرات سعد زغلول كراس رقم 9 ص 422.
[30] الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها، ص 16.
[31] أحمد عبدالفتاح بدير: مرجع سابق، ص 22.

عنصرى الأمة ففيهم المسلمون وفيهم الأقباط،[32] أما عن اتجاهاتهم السياسية فى ذلك الوقت فيلاحظ أنهم كانوا يمثلون كافة الاتجاهات السياسية فى ذلك الوقت فمن بين الأسماء أعضاء فى الحزب الوطنى أمثال محمد فريد، وعلى فهمى كامل، ومحمود حسيب، وعبد العزيز شاويش (جاويش) ومرقس حنا، ومن بينها أعضاء فى حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية أمثال خالد بك سعيد، ويوسف بك صديق، ومنهم بعض أتباع وتلاميذ الشيخ محمد عبده الذين ساهموا فى تأسيس حزب الأمة أمثال سعد زغلول وأحمد لطفى السيد ومنهم بعض رجالات الخديو والقصر أمثال أحمد ذكى، وحسين بك أبو حسين ومنهم أيضاً من له خبرة واسعة فى شئون التعليم أمثال يعقوب أرتين الوكيل السابق لنظارة المعارف، والمسيو ماسبيرو مدير عام الآثار، وحسين رشدى المفتش بالمعارف فى ذلك الوقت، ومنهم من هو من أصل غير مصرى مثل أحمد ذكى، وسليمان البستانى، وجبرائيل حداد، وحبيب فرعون، وإلى جانب ذلك يبدو أن المسئولين الإنجليز أسقطوا فكرة تمثيل أحدهم فى هذه اللجنة لذلك لم يشارك أحداً منهم فيها، ولم يتواجد بين أعضاء مجلسها إنجليزى واحد.

زيادة حركة الاكتتاب والأوقاف للجامعة بعد وضعها تحت الرعاية الخديوية

وفى جلسة 19 يناير 1907م أبلغ قاسم أمين أعضاء اللجنة أن الخديو عباس الثانى وافق على جعل اللجنة تحت رعايته، كما جعل ولى عهده رئيس شرف لها[33] كما أبلغها فى جلسة 22 ديسمبر من نفس العام بأن الخديو اسند الرئاسة الفعلية للجنة إلى الأمير أحمد فؤاد.[34]

وفى 12 مارس 1908م اجتمعت اللجنة بسراى الأمير أحمد فؤاد وتناقشت فى البحث عن الوسائل التى توصلها لإنجاز مهمتها فى أقرب وقت لإظهار فكرة الجامعة إلى حيز التنفيذ.

وبرئاسة الأمير أحمد فؤاد للجنة قويت حركة الاكتتابات والأوقاف للجامعة فبلغت ما يعادل 26,728 من الجنيهات للمشروع[35] كما أوقفت بعض العقارات على الجامعة وبذلك تجددت الثقة فى المشروع خاصة بعد أن وعد الخديو بمساعدته، فاكتتبت وزارة الأوقاف بأمر الخديو

[32] حول مساهمات الأقباط انظر أسماء المكتتبين.
[33] أحمد عبدالفتاح: مرجع سابق، ص 24.
[34] الجامعة المصرية لائحة إجراءاتها الدخلية، ص 19.
[35] سجلات محاضر الجمعية العمومية للجامعة المصرية سجل رقم (2) وعدد أسماء المكتتبين وما اكتتبوا به، انظر الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها الداخلية وتاريخ مشروعها وأسماء المكتتبين فيه، ص 49 وما بعدها.

بخمسة آلاف جنيه تدفعها سنوياً لإعانة الجامعة ابتداء من عام 1908م كما اكتتبت وزارة المعارف بألفين من الجنيهات.[36]

وبالرغم من مساعدة الحكومة للجامعة فقد أكد الأمير أحمد فؤاد أن الجامعة ومجلس إداراتها وجمعيتها العمومية مستقلة تمام الإستقلال، وليس لأى سلطة أو جهة حكومية أدنى تدخل فى أعمالها.[37]

ومن النظرة الفاحصة لحركة الاكتتاب والتبرعات يتضح أن المصريين لم يتبرعوا وحدهم لمشروع الجامعة بل شاركهم فى ذلك بعض الجنسيات القاطنة فى مصر مثل السوريين والأوروبيين، كما ساهم بعض الأقباط واليهود المصريين فى المشروع، وإلى جانب ذلك يتضح أن من المكتتبين من تبرع بأطيان زراعية، ومنهم من تبرع بمبالغ مالية منها مازاد عن الألفين من الجنيهات، ومنها ما تقل قيمته عن الجنيه، وبالنسبة للأطيان التى أوقفت على الجامعة والتى بلغت 156 فداناً فبيانها كالتالى:

100	فدان من صاحب العزة أحمد بك الشريف من أعيان الغربية.
050	فدان من صاحب العزة حسن بك زايد من أعيان المنوفية.
006	فدادين من صاحب العزة مصطفى بك كامل الغمراوى من بنى سويف بدلاً من الخمسمائة جنيه التى كان قد اكتتب بها.

أما بالنسبة للتبرعات النقدية التى تلقتها لجنة التبرعات للجامعة فقد بلغت حوالى مائة ألف[38] جنيه ساهم فى دفعها جميع طوائف الأمة على مختلف أجناسهم وأديانهم.

وفى 20 مايو 1908م اجتمعت اللجنة الدائمة للجامعة وقررت وضع لائحة داخلية لتنظيم شئون الجامعة وتقرير رسالتها وبيان أهدافها، واتفق على أن الغرض من إنشاء هذه الجامعة هو ترقية مدارك وأخلاق المصريين على اختلاف أديانهم، وذلك بنشر الآداب والعلوم، واتفق على أن تكون لغة التعليم فى الجامعة هى اللغة العربية لتكون واسطة لنشر المعارف وترقية العلوم بين الناطقين بالضاد، ولكن لما كانت العلوم والمعارف المصرية مدونة باللغات

[36] سجلات محاضر الجمعية العمومية للجامعة المصرية سجل رقم (2).
[37] وادى النيل: فى 23 مايو 1908م.
[38] قيمة الجنية الإسترلينى الذهبى كانت –عندئذ- 97.5 قرشاً أى أن المبلغ يساوى 102,500 جنية إسترلينى ذهبى، وبذلك تكون القوة الشرائية للمبلغ تعادل 10,337,000 مليون من الجنيهات بأسعار اليوم.

الأجنبية والضرورة تقتضى الإستعانة ببعض الأساتذة الأجانب لتدريس بعض المواد فقد وافقت اللجنة على إلقاء بعض الدروس بإحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية.

وقد افتتحت الجامعة رسمياً فى 21 ديسمبر 1908م، وابتدأ التنفيذ بقسم الآداب[39] واقتصرت الدراسة فيها على دروس فى الآداب والتاريخ وكان الأمير أحمد فؤاد يلقى دروساً فى الفروسية والرماية وقد اهتمت الجامعة منذ نشأتها بإيفاد الطلبة إلى أوروبا لاستكمال معارفهم فى جامعاتها الشهيرة، وفى عام 1911م أنشئ بالجامعة فرع العلوم الإقتصادية والسياسية ليدرس به علوم الإقتصاد السياسى والزراعى والرى ونظام النيل، كما قررت الجامعة إنشاء فرع نسائى تلقى فيه محاضرات فى علم النفس والفلسفة والأخلاق الخاصة بالنساء وموضوعات فى التربية وفى العام الدراسى 1913- 1914م قررت الجامعة إنشاء فرع لتدريس العلوم الجنائية واشتملت مواد التدريس فيه على قوانين العقوبات والجنايات والطب الشرعى.[40]

وإلى جانب ذلك قامت الجامعة بمناقشة أول رسالة دكتوراه بها فى مايو 1914م وتم خلالها مناقشة الشيخ طه حسين.

واستمرت الجامعة فى طريقها حتى بدأت نذر الحرب العالمية الأولى فى الظهور وبدأت المعونات التى تقدم إلى الجامعة تقل شيئاً فشيئاً مما كان له أكبر الأثر فى إصابة الجامعة بأزمة مالية خانقة خاصة بعد أن فقدت مقداراً كبيراً من الإعانات بسبب المصاعب الإقتصادية مما أدى إلى تعثر الجامعة فى رسالتها واضطرارها إلى تخفيض نفقاتها إلى النصف، ولما كانت الدار التى تقيم فيها الجامعة ليست ملكاً لها وتنفق فى كل عام مقابل إيجارها أموالاً هى فى أشد الحاجة إليها لإنفاقها فى سبل أخرى كالبعثات والتعليم، كما أن هذه الدار لا تفى بحاجة الجامعة ولا تصلح أن تكون مقراً ثابتاً لها[41] وزاد من تعثر الموقف المالى للجامعة إعلان وزارة الأوقاف إنقاص معونتها للجامعة إلى 700 جنيه بعد أن كانت

[39]أحمد عبدالفتاح: مرجع سابق، ص 117.
[40]الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية فى 17 يونيو 1915 م عن حالة الجامعة المصرية فى السنة المكتبية 1914-1915 م، ص 14.
[41]تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية فى 29 يونيو 1916م عن حالة الجامعة فى السنة المكتبية 1915-1916م.، ص 20.

خمسة آلاف، ونتيجة لذلك طلبت إدارة الجامعة من الخواجه "نستور جناكليس" صاحب السراى المؤجرة للجامعة أن يتنازل عن جزء من الإيجار الذى تدفعه الجامعة نظراً لظروفها المالية فأبى، ونتيجة لذلك انتقلت الجامعة من سراى جناكليس إلى مقر ذى إيجار أقل (بمبلغ 250 جنيهاً سنوياً) فى سراى "محمد صدقى" بشارع الفلكى وانخفضت رواتب الأساتذة، كما واجهت الجامعة خياراً محزناً أما أن توقف الدراسة أو تقوم باستدعاء بعثاتها من الخارج ونتيجة لكل ذلك أقنع الدكتور محمد علوى عضو مجلس إدارة الجامعة الأميرة فاطمة بنت الخديو إسماعيل وكان يعمل كطبيب خاص لها بأهمية المساهمة فى النهوض بالجامعة والتبرع لها. ولما كانت هذه الأميرة تنفرد بين أخواتها بحبها للعمل العام، وحرصها على رعاية الثقافة والعلم فقد استجابت للنداء، وأسدت إلى الجامعة هبة كبيرة إذ وقفت عليها 661 فداناً من أجود أطيانها فى الدقهلية ووهبتها قطعة أرض مساحتها ستة أفدنة قرب قصرها ببولاق الدكرور خصصتها لبناء دار جديدة للجامعة، كما تبرعت بجواهر وحلى قيمتها 18 ألف جنيه لينفق ثمنها فى إقامة المبنى[42] كما تبرع الأمير يوسف كمال بمبلغ من المال وأوقف 125 فداناً من أطيانه بمديرية القليوبية للجامعة.[43] وقد احتفل بوضع حجر الأساس للجامعة فى الأرض التى تبرعت بها الأميرة فى الدقى (مبنى وزارة الزراعة الحالى) ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى أدى إلى توقف البناء نظراً لغلاء مواد العمارة الذى حدث بسبب الحرب،[44] وتراجع المقاولون عن إنفاقهم ثم استولت الحكومة على المكان المخصص لبناء الجامعة مقابل جزء من الأرض التى قدمتها إلى الجامعة بمبانيها الحالية بحديقة الأورمان بالجيزة.[45]

ونظراً لتدهور أمور الجامعة المالية لم يكن أمام الجامعة سوى اختيار واحد من أمرين إما إيقاف العملية التعليمية بها أو سحب أعضاء البعثة الذين يتلقون دروسهم فى أوروبا واستقر الأمر على استدعاء أعضاء البعثة الذين لم يتموا دروسهم حتى تزول الظروف الطارئة[46]

[4242] جرجى زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، ج4، ص45.
[43] سجلات الجامعة المصرية: سجل رقم 3.
[44] الجامعة المصرية تقرير مجلس الإدارة فى 8 نوفمبر 1919م.
[45] محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ص 341.
[46] الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة فى 29 يونيو 1916، ص3.

نظراً لأن بقاء الكيان المعنوى للجامعة متوقف على إستمرار التدريس بها وأن إغلاق بعض الفروع أو توقف الدراسة يعنى انتهاء كيان الجامعة ذاته.

وخلال هذه الفترة عاشت الجامعة فى ركود واضطرب أمرها، فقد قل اكتتاب الناس بالأموال، كما أن هناك أناس وعدوا بالكثير ولم يعطوا شيئاً، وقد واجهت الجامعة صعوبات فى الحصول على ريع الوقفيات التى وقفها أصحابها عليها، فقامت بينها وبين الدائنين قضايا ومشاكل متعددة[47] هذا إلى جانب حرمان الجامعة من المبالغ التى كانت تدفعها وزارة المعارف رغم النداءات المتكررة لها.

كل ذلك أدى إلى تردى أوضاع الجامعة فى كل المجالات، فأهملت دعوة الأساتذة الأوروبيين وتم وقوع الخلافات بين أعضاء مجلس إدارتها حتى هجرها العديد من الأعضاء الذى كانوا محل ثقة الجمهور[48] ولم تستقر الأمور بها، وتتضح أمور بقائها إلا بعد استقرار الأمور السياسية فى مصر، وتربع السلطان حسين كامل على أريكة الحكم، وإعادة ما أوقفته وزارة الأوقاف من الإعانة للجامعة وتبرع السلطان حسين كامل للجامعة بمبلغ خمسمائة جنيه[49]، وما أن وصلت إلى خزينة الجامعة هذه الأموال حتى قررت إعادة الطلبة الذين كانوا قد عادوا من أوروبا وعددهم أربعة إلى جامعاتهم لإتمام دروسهم[50] كما تقرر الإنفاق على بعض من كانت قد ألغت مرتباتهم. وإلى جانب ذلك وعلى الرغم من الأزمة المالية الخانقة فقد اتخذ مجلس إدارة الجامعة عدة قرارات لإفادة الراغبين فى العلم، وسعياً لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله وهو نشر الآداب والعلوم وترقية مدارك المصريين فأكد تقرير اللجنة الفنية المشكلة فى عام 1917م النظر فى تعديل نظام دروس الجامعة لتحقيق الغرض الذى وجدت من أجله[51] وقدمت اللجنة تقريرها إلى مجلس الإدارة فى 2 إبريل 1917م فأصدرت عدة قرارات أهمها تقرير المجانية فى كل دروس الجامعة للمستمعين ففتحت الجامعة أبوابها لكل راغب من الجمهور بغير تقاضى أى رسم ولا شرط إلا ما

[47] تقرير مجلس الإدارة فى عام 1917م تحت عنوان قضايا الجامعة.
[48] مذكرات إبراهيم الهلباوى المخطوطة، ص 97.
[49] وثائق الجامعة محفظة رقم (2) مجلس الإدارة فى 19 يونيو 1917م.
[50] كان من بينهم الطالب طه حسين.
[51] وثائق الجامعة محفظة رقم 6 دوسيه 82 مشروع تعديل نظام الدروس بالجامعة المصرية تقرير مجلس الإدارة فى 15 أكتوبر، ص36.

يقتضيه آداب الاستماع للمحاضرات من حسن المظهر والتأدب، وتخفيض الرسوم المفروضة على الطلبة النظاميين فى أقسام الدراسة للحصول على شهادات إلى خمسين فى المائة وإفادة الجمهور بإلقاء محاضرات ليلية فى موضوعات ذات فائدة عامة يلقيها أساتذة الجامعة وغيرهم من كبار رجال الأدب والعلم من ذوى الكفاءات فى مصر.

ومع أن الجامعة حاولت تلبية حاجات المجتمع قدر طاقتها فإن رغبتها فى افتتاح قسم للعلوم قد حال دون قيامه عدم توافر المال، ومن ثم أرجأت افتتاح ذلك القسم وأخذت تواصل رسالتها بقدر ما تستطيع.

وعندما قامت ثورة 1919م لم يتأخر طلبة الجامعة عن المشاركة فيها فتعطلت الدراسة فى الجامعة على أثر الإضراب العام لطلبة المدارس العليا.

ضم الجامعة إلى الجامعة الحكومية

ونتيجة للمعوقات المالية التى تعرضت لها الجامعة القديمة رأى بعض أساتذتها أهمية تسليمها إلى وزارة المعارف خاصة وأن الحكومة كانت تفكر فى إنشاء جامعة أميرية تؤدى الغرض الذى قامت من أجله الجامعة الأهلية، وقد وافقت الجمعية العمومية على ذلك بالإجماع، وندب مجلس الإدارة حسين رشدى باشا رئيس الجامعة وقتذاك لمفاوضة وزارة المعارف فى شروط تسليم الجامعة إليها، كما تكونت لجنة من حسين رشدى رئيس الجامعة وعبد الخالق ثروت وكيلها وأحمد لطفى السيد وكيلها ومراقبها العام وستة أعضاء آخرين لتحضير هذه الشروط وبعد تبادل وجهات النظر مع وزارة المعارف تم الاتفاق على ما يلى:

1. أن تكون الجامعة المصرية معهداً عاماً محتفظة بشخصيتها المعنوية وتدير شئونها بنفسها بكيفية مستقلة تحت إشراف وزارة المعارف كما هو الحال فى جامعات أوروبا.
2. أن تقوم الحكومة بإتمام النظام الحالى الذى لا يشمل سوى كلية فى الآداب بأن تدمج فى الجامعة مدرستا الحقوق والطب بعد تحويلهما إلى كليتين وأن تضم إليها كلية العلوم، ويجوز أن تضم إليها كليات أخرى فيما بعد.
3. أن تستعمل نقود الجامعة البالغ مقدارها 46,000 جنيه فى البناء احتراماً لشروط الواقفين.

4. أن تحترم تعهدات الجامعة نحو أساتذتها وموظفيها الحاليين، أما فيما يتعلق بالدكتور طه حسين فقد رؤى نظراً لحالته الشخصية أن يبقى أستاذاً بكلية الآداب.
5. أن يكون من مجلس إدارة الجامعة المصرية الحالى عضو أو أكثر من مجلس إدارة قسم الآداب، وفى مجلس إدارة قسم العلوم، وفى مجلس إدارة الجامعة وذلك فى الدور الأول من التشكيل استيفاء لآثار النهضة القوية التى أوجدتها الجامعة المصرية.[52]

وتحليلاً لأبرز ما ورد فى هذا العقد يتضح التمسك بضمان الحرية للجامعة الجديدة فى إدارتها المالية، وفى حرية التعليم وإستقلاله وفى وضع برامجها وتنفيذها، والتمسك بأن يكون طه حسين الابن البكر للجامعة أستاذاً فى الجامعة الجديدة وذلك وفاء من الجامعة له.[53]

ونتيجة لذلك صدر أمر ملكى فى 19 مايو 1925م بضم الجامعة الأهلية إلى الحكومة لتكون نواة لكلية الآداب بالجامعة الحكومية[54] كما أقر مجلس الشيوخ والنواب قانون بشأن إنشاء الجامعة، وصدق عليه الملك فؤاد، وينص على أن تنشأ فى مدينة القاهرة جامعة تسمى "الجامعة المصرية" وأن يكون من اختصاص هذه الجامعة كل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم به الكليات التابعة لها، وتشجيع البحوث العلمية، والعمل على رقى الآداب والعلوم فى البلاد، كما يكون للجامعة شخصية معنوية قانوناً خاضعاً لقضاء المحاكم الأهلية (الكاملة للتقاضى) ولها أن تقبل الإعانات التى ترد إليها عن طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها بشرط ألا تتعارض مع الغرض الأصلى الذى أنشئت له الجامعة. وتدير الجامعة المصرية أموالها بنفسها على أن تتبع فى حساباتها القواعد والتعليمات التى تجرى عليها حسابات الحكومة[55]، كما أشار مجلس النواب إلى أهمية الجامعة ودورها فى بناء المجتمع فقال "إن الجامعة المصرية خليقة حقاً بمساعدة الحكومة والبرلمان إذ هى أعدت لأن تقوم بمهمة سامية، ألا وهى إيجاد جو علمى لم تكن مصر تعرفه من قبل".[56]

والخلاصة أن الجامعة المصرية كانت ثمرة الجهاد الوطنى وأثر عظيم من آثار النخبة الوطنية المصرية، والطموح المصرى إلى الكمال اشترك فى إيجادها أهل الفكر الذين ساندهم

[52]محاضر جلسات مجلس إدارة الجامعة المصرية، مخطوط رقم (7).
[53]عبدالمنعم الجميعى: الجامعة المصرية والمجتمع 1908-1940م، ص ص 56-57.
[54]دار الوثائق: محافظ عابدين – تعليم على. مذكرة إيضاحية بشأن مرسوم قانون بإنشاء الجامعة الأميرية.
[55]محافظ عابدين: قانون رقم 42 لسنة 1927م بشأن إعادة تنظيم الجامعة.
[56]مضابط مجلس النواب. مضبطة الجلسة 54 فى 12 سبتمبر 1926م، ص 939.

الشعب المصرى الذى رأى فى إنشاء الجامعة تحقيقاً لأمل وطنى كبير خاصة بعد أن أدار أمورها خيرة أبناء الأمة، وأشدهم كفاءة وأمانة وغيرة على رقيها، وبعد أن أوجدت بين المصريين جواً علمياً جديداً لم يعهدوه من قبل، وعملت على إيجاد طبقة مثقفة من المصريين تفهم أن الإستقلال ليس مجرد تحرير الأرض، ولكنه تحرير الشخصية والفكر والإرادة وهكذا كان إنشاء الجامعة المصرية القديمة مناسبة جادة لاتصال العقل المصرى بثقافة العصر كما كانت اختباراً عملياً لأصحاب الهمم العالية فى إمكانية مجاوزة التخلف واللحاق بركب الاستنارة العقلية، والارتفاع بالشبان المصريين عن التعليم الآلى الذى فرضته عليهم الظروف[57] ولترتقى بهم إلى تعليم يهيئهم للسير فى مراقى المدينة والحضارة تعليم أساسه حرية الفكر والنقد القائم على التحقيق والتمحيص والتدريب القائم على البحث عن الحقيقة المجردة.[58]

وعلى الرغم من الصعوبات المالية التى واجهت الجامعة، والتبرعات التى قدمتها الأميرة فاطمة بنت الخديوى إسماعيل وعمة الخديوى عباس الثانى فهذا لا يقلل أبداً من دور النخبة الوطنية التى تبنت المشروع، وتبرعت له بالجهود والأموال حتى وقف على قدميه، فلها فضل الفكرة والدعوة إليها والمساهمة المالية والمعنوية لها.

لقد برهنت الجامعة على أن مهمتها لم تنحصر داخل جدرانها بل خرجت إلى المجتمع المصرى لمعاونته بالخبرة والابتكار، ولم تترك عملاً يمكن أن يستفيد منه أبناء الوطن إلا ومدت يدها لمساعدته وكان طلابها وأساتذتها هم الطليعة فى الدعوة إلى تأصيل الإستقلال الوطنى.

ونتيجة لكل ذلك، ونظراً لاقتراب مرور مائة عام على إنشاء أول جامعة فى مصر وهى الجامعة المصرية الأهلية لابد أن نتذكر الرواد الأوائل من الأجداد والآباء الذين بلوروا آمال الأمة المصرية فى التطور، وبذروا بذور الحياة الجامعية أمثال الشيخ محمد عبده، ومصطفى كامل، ومحمد فريد، وسعد زغلول، وقاسم أمين وغيرهم، كما يجب الإقتداء بتضحياتهم بالعمل على إصلاح أمور التعليم الجامعى الحالية على أسس قوية حتى

[57] طه حسين: مستقبل الثقافة فى مصر، ج2، ص288.
[58] أحمد لطفى السيد: رسالة الجامعة، ص6.

تستطيع مصر أن ترتقى إلى الأمام وتساير مثيلاتها من الأمم فالحياة الجامعية يجب أن تقوم على الإخلاص للعلم والعكوف عليه لدراسة نظرياته واستخلاص نتائجه من أجل الوصول إلى الحقيقة لذلك فإن الإستقلال فى الرأى وحرية الفكر والعمل هما أساس التعليم الجامعى، كما أن إستقلال الجامعة أمر مطلوب ليس من جانب الجامعيين فحسب بل يجب أن يكون من جانب كل من يود تخريج جيل جديد يصلح لخدمة الوطن والدخول فى معترك الحياة بشكل صحيح. فالجامعة لا تكون مرآة للأمة ومشكاة لإرادتها إلا إذا قامت حياتها على إستقلال صحيح يظهر فى نظامها التعليمى، وفى الحياة اليومية لطلابها، وفى حرية الفكر والنشر لأساتذتها خاصة وأن دورها فى حياة البلاد الفكرية هو دور قيادى خلاق تستطيع من خلاله بنظمها العلمية أن ترصد الظواهر، وتتفحص القضايا من غير تدخل جهات أخرى فى شئونها.

وبقدر ما تمنح الأمة جامعاتها من حرية البحث وتترك لأساتذتها حرية التعبير عن آرائهم بقدر ما تستمتع بالحرية الصحيحة، وترتقى أمورها فى كافة مناحى الحياة.

ورغم حرص الجامعة على إستقلالها فينبغى أن تدرك أنها قطعة من البيئة الإجتماعية التى حولها، وأن واجبها هو تقديم التوجيه والإرشاد القائم على المعرفة، والمستخلص من العلم والخبرة لهذه البيئة، وأن تعمق اتصالها بالمجتمع، وتسخر إمكانياتها فى خدمته لذلك فإن الطريق الحالى الذى تسير عليه جامعاتنا فى حاجة إلى تعديل حتى تظل الجامعة محراباً للعلماء، ومنهلاً للعلم، وموطناً للجهد الحر الخلاق.

(2) الجامعة والتغير الإجتماعى
دكتور رءوف عباس

عاصرت الجامعة عند نشأتها التغيرات التى شهدها المجتمع المصرى فى أعقاب ثورة 1919، وتعنى بذلك إعلان إستقلال مصر (رغم ما شاب ذلك الإستقلال من قيود)، وإصدار دستور 1923 وقيام حياة نيابية فى ظله عصف بها القصر بعد حين ليفتح جبهة جديدة للنضال الوطنى ضد طغيان القصر والسيطرة الأجنبية معاً، وما صحب ذلك كله من صراع حزبى وسياسى.

وفى غمرة هذا الصراع السياسى الذى كان لطلاب الجامعة دور بارز فيه – على نحو ما سنرى – شهد المجتمع المصرى تغيرات إجتماعية هامة. فقد برز دور القوى الاجتماعية التى لعبت دوراً أساسياً فى ثورة 1919. غير أنها لم تجن ثماراً مما قدمت من تضحيات بسياسات اجتماعية تحسن أوضاعها كالعمال والفلاحين، كما برز دور المرأة المصرية التى خرجت من خدرها – للمرة الأولى– تشارك فى العمل الوطنى مشاركة الرجل فيه وتتعرض معه لرصاص الإنجليز، وأطلق ذلك التطور الهام الحركة النسائية من عقالها فأسست هدى شعراوى "الإتحاد النسائى" عام 1923 ليعمل على نشر التعليم بين نساء مصر والإهتمام بالتوعية الصحية والمطالبة بتحسين وضع المرأة وصيانة حقوقها فى قوانين الأحوال الشخصية إلى غير ذلك من أمور تتصل بالنهوض بالمرأة المصرية.[59]

كذلك صقلت ظروف الحرب العالمية الأولى الوعى الطبقى عند البورجوازية المصرية، فراحت تتطلع إلى أن تنال حقها فى إقتصاد بلادها، محاولة التخلص من السيطرة الأجنبية على الإقتصاد المصرى التى لم تترك لها إلا دور الشريك الأصغر، وأيقنت أن الإستقلال السياسى لا يمكن أن يتحقق إلا إذا قام على دعائم الإقتصاد الوطنى المستقل. ومن ثم كانت جهود محمد طلعت حرب باشا لتأسيس "بنك مصر" عام 1920 ليكون قاعدة لبناء الاقتصاد الوطنى عن طريق إقامة قطاع صناعى وتجارى حديث، وإحتلال مواقع رأس المال الأجنبى بإمتلاك أسهم الشركات الأجنبية العاملة فى مصر وتمصيرها. فكانت صيحة

[59] لطيفة محمد سالم: المرأة المصرية والتغيير الإجتماعى 1919 – 1945، سلسلة مصر النهضة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة 1984، ص ص 53 – 54.

التحرر الوطنى لا تعبر عن التحرر السياسى وحده، بل تمتد إلى التحرر الاقتصادى، بفضل تلك الطليعة الواعية من البورجوازية المصرية.

وشهدت الحقبة التى تقع بين ثورتى 1919 و1952، وإتساع شقة التناقضات الاجتماعية فى مصر، فتفاقمت ظاهرة الفقر والجهل والمرض، ذلك الثالوث الذى تردد فى الأدبيات السياسية فى تلك الحقبة من تاريخ مصر المعاصر، من باب بذل الوعود بالإصلاح فى مواسم الإنتخابات البرلمانية أحياناً، ومن باب الدعوة الصادقة للإصلاح الاجتماعى أحياناً أخرى. فكانت مصر تعانى أزمة إجتماعية حادة تتطلب حلاً، تنوعت الإجتهادات التى طرحت للتوصل إليه، بتنوع التوجهات السياسية والفكرية لأصحابها، وتباينت بتباين مواقعهم الاجتماعية.

ولا يعنينا هنا تتبع مساهمات خريجى الجامعة فى ذلك كله، لأن خروج طالب الجامعة إلى الحياة العامة واندماجه فيها، يغير من استجابته لتحدياتها بما يتفق وواقعه الاجتماعى ومصالحه الذاتية وارتباطاته السياسية. وإنما ما يعنينا هنا ما كان للجامعة – كمؤسسة علمية– من دور فى دفع عجلة التغير الاجتماعى فى مصر، وما كان لطلابها من مواقف تجاه حركة التغير الاجتماعى التى شهدتها مصر بين الثورتين. ويهمنا – على وجه الخصوص– الدور الريادى للجامعة فى فتح الطريق أمام المرأة المصرية للمساهمة فى خدمة بلادها، وما ساهمت به الحياة الجامعية من تعميق أسس التعاون بين الشباب وتشجيع روح المبادرة عندهم، ثم موقف طلاب الجامعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

الجامعة والتعليم المختلط

كانت النخبة المثقفة المصرية التى إحتضنت مشروع "الجامعة المصرية" فى العقد الأول من هذا القرن تؤمن بتحرير المرأة وبحقها فى التعليم وضرورة أن يكون لها دور فى بناء المجتمع، فقد كان لقاسم أمين دور بارز فى اللجنة المؤسسة، وكذلك تلاميذ الشيخ محمد عبده ممن أيدوا قاسم أمين وشايعوا فكرة تحرير المرأة كما طرحها فى كتابيه: "تحرير المرأة" و"المرأة الجديدة" وعلى رأس هؤلاء أحمد لطفى السيد، وسعد زغلول. وإذا كانت المنية قد أدركت قاسم أمين قبل إفتتاح الجامعة رسمياً عام 1908، فإن رفاقه من مؤسسى الجامعة تعهدوا الفكرة بالرعاية من بعده، فأنشئت الجامعة قسماً نسائياً تلقى فيه محاضرات حرة

لتزويد المرأة بقدر من الثقافة –على نحو ما رأينا– تتصل بالنواحى الاجتماعية والصحية والفنية، تلك الدراسات التى أثارت ثائرة المحافظين فدبجوا المقالات التى تهاجم القائمين على أمور الجامعة وتتهمهم بالتفريط فى التقاليد والعدوان على الفضيلة، إلى غير ذلك من مواقف المعارضين التى سجلتها صحف ذلك الزمان.

وما كان إنشاء القسم النسائى –فى رأينا– إلا إختباراً من جانب القائمين على أمور الجامعة لمدى تقبل الناس لفكرة تلقى النساء العلم فى الجامعة، فاللاتى إنتسبن إلى القسم النسائى كن من سيدات الطبقة العليا فى المجتمع، اللاتى نلن حظاً من التعليم فى المدارس المصرية والأجنبية، إلى جانب الأجنبيات المقيمات فى مصر، فلم يكن الهدف –إذن– فتح أبواب التعليم الجامعى للمرأة المصرية بقدر ما كان إختباراً للنوايا والمواقف من تلك الفكرة. وقد إستفاد رجال الجامعة من هذه التجربة ودلالاتها عندما عالجوا قضية قبول الطالبات بالجامعة بعد تحولها إلى جامعة حكومية عام 1925، إذ كانوا يؤمنون بأن مساعدة التطور الاجتماعى يدخل فى إطار رسالة الجامعة.

ففى أول عام لإفتتاح الجامعة، طلب بعض عمداء الكليات من أحمد لطفى السيد – مدير الجامعة– أن تقبل الجامعة الحائزات على شهادة الثانوية، إستناداً إلى أن وزارة المعارف أوفدت بعثة إلى إنجلترا من إثنى عشر مدرسة من معلمات الوزارة عام 1925 للدراسة بجامعات إنجلترا فى تخصصات معينة. فقال لهم أحمد لطفى السيد أن هذه المسألة "شائكة" وأنه يخشى معارضة الحكومة للفكرة إذا أثارتها الجامعة بشكل رسمى أو إتخذت فيها قراراً محدداً. واتفق مع العمداء على قبول الطالبات اللاتى يتقدمن للإلتحاق بالجامعة دون الإعلان عن ذلك فى الصحف، أو إثارة الموضوع فى إحدى الخطب[60]، حتى تضع الجامعة الحكومة والرأى العام – معاً– أمام الأمر الواقع.

وهكذا تعاون أحمد لطفى السيد مع العمداء على إنجاح المشروع بإبقائه طى الكتمان، واعتمدوا على أن القانون الأساسى للجامعة يبيح إلتحاق "المصريين" بها، وهو لفظ الجمع

[60] أحمد لطفى السيد: قصة حياتى، كتاب الهلال 131، فبراير 1960، ص 191.

الذى يشمل البنين والبنات. وفى عام 1929 إلتحق بالجامعة سبع عشرة طالبة، منهن ثمان طالبات بكلية العلوم، وأربعاً بكلٍ من الآداب والطب، وطالبة واحدة بكلية الحقوق.[61]

ويشير أحمد لطفى السيد إلى رد الفعل لهذه التجربة فيقول "وبعد أن سرنا فى هذا النهج عشر سنوات، حدث ما كنا نتوقعه، فقد قامت ضجة تنكر علينا هذا الإختلاط، فلم نأبه لها، لأننا على يقين من أن التطور الاجتماعى معنا، وأن التطور لا غالب له. ومعنا العدل الذى يسوى بين الأخ وأخته فى أن يحصل كلاهما على أسباب كماله الخاص على السواء، ومعنا فوق ذلك منفعة الأمة من تمهيد الأسباب لتكوين العائلة المصرية على وجه يأتلف مع أطماعنا فى الإرتقاء القومى".[62]

لقد كان الرعيل الأول من رواد التعليم الجامعى فى مصر طلاب نهضة، يسعون للرقى بمجتمعهم، وكانوا على يقين أن نهضة المجتمع لا تتحقق على الوجه الأكمل إلا بقيامها على كواهل أبنائها وبناتها على السواء. ورغم أن دعاة التخلف – بإسم المحافظة على التقاليد– كانوا أعلى صوتاً وأكثر تأثيراً على بسطاء الناس، فإن ذلك لم يفت فى عضد أولئك الرواد الذين كانت مصر ومستقبل مصر فى ضميرهم. وغلبت سنة التطور، وأثبتت الفتاة المصرية أن قدراتها لا تقل عن قدرات زملائها، وبرهنت على جدارتها بخدمة مجتمعها، وعلى صدق رؤية أولئك الرواد العظام، الذين لو استجابوا للضغوط لما إستطاعت مصر أن تحقق ما حققته من تقدم على مدى نصف القرن.

وعاماً بعد عام، أخذت أعداد الطالبات فى التزايد بالقدر الذى يتناسب مع الظروف الاجتماعية فى مصر فى الثلاثينات. ففى عام 1935، بلغ عدد الطالبات فى كلية الآداب 37 طالبة (مقابل312 طالباً)، وفى العلوم 14 طالبة (مقابل 380 طالباً)، وفى الطب 34 طالبة (مقابل 984 طالباً)، وفى الحقوق ثلاث طالبات (مقابل 988 طالباً).[63] فقد كانت العائلات التى تنتمى إلى الشريحة العليا من البورجوازية المصرية هى التى تسمح لبناتها بالإلتحاق بالجامعة. أما الشرائح الأخرى للبورجوازية المصرية، فقد ترددت فى ذلك حتى

[61]لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص 84.
[62]أحمد لطفى السيد: المرجع السابق، ص 191.
[63]سامية حسن: المرجع السابق، ص 214.

سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما بدأ إقبال الشريحة الوسطى من البورجوازية الصغيرة فى عهد ثورة يوليو 1952، حتى أصبح عدد الطالبات بالجامعات المصرية متوازناً مع أعداد الطلاب الذكور.

وكان قبول الطالبات بطب الأسنان عام 1932، وبالصيدلة عام 1936، وبالتجارة عام 1935، ومنذ عام 1945 فتحت كليات الهندسة والزراعة والطب البيطرى أبوابها أمام الطالبات. ورأت وزارة المعارف أنه لم تعد هناك حاجة لإيفاد الطالبات للدراسة الجامعية بالخارج، فقللت من عدد البعثات المخصصة للطالبات طالما أصبحت الجامعة تقوم بهذه المهمة [64]، وخاصة بعدما أثبتت الطالبات تفوقهن فى الدراسة، وعينت كلية الآداب ثلاث من خريجاتها فى وظيفة المعيد، هن: سهير القلماوى وفاطمة سالم ودرية فهمى.[65]

وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كان إتجاه الطالبات إلى دراسة الآداب يمثل التيار الغالب بينهن، ففى عام 1945 كانت نسبة الطالبات فى كلية الآداب 32.5% من مجموع طلاب الكلية، بينما بلغت نسبة الطالبات فى كلية العلوم 6% من مجموع الطلاب، وفى كلية الطب 7.5%، وكلية الحقوق 1.8%، وكلية التجارة 1% من مجموع الطلاب [66].

فإذا قارنا هذه النسب المتواضعة بالإحصاءات الخاصة بأعداد الطالبات بالجامعات المصرية عام 1979 على سبيل المثال، أدركنا مدى الإنطلاقة بالنسب للتعليم الجامعى المختلط خلال خمسين عاماً من قيام تلك التجربة المباركة. ففى عام 1979، بلغت نسبة الطالبات فى كلية الآداب 47.4، وفى كليات الحقوق 27.6، وفى كليات الهندسة 18%، وفى كليات الزراعة والطب البيطرى 24.1%، وفى كليات العلوم 28%، وفى كليات طب الأسنان 42%، وفى كليات الصيدلة 44%، وفى كليات التربية 22%، أما الكليات التى إنفردت بها جامعة القاهرة، فقد بلغت فيها نسبة الطالبات أرقاماً قياسية، إذ كانت 63% فى الإعلام، و39% فى كلية الآثار، و28% فى كلية الإقتصاد والعلوم السياسية.[67]

[64] لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص 84.
[65] عبد المنعم الجميعى: المرجع السابق، ص 83.
[66] راجع: تقويم جامعة القاهرة 1954 – 1955.
[67] المركز القومى للبحوث التربوية: المرأة والتعليم فى جمهورية مصر العربية، مايو 1980، ص ص 52 – 68.

لقد إرتفعت الأصوات فى البرلمان تهاجم الإختلاط فى الجامعة، فقدم النائب عبد الحميد سعيد (مؤسس جمعية الشبان المسلمين) إستجواباً فى فبراير 1932 لوزير المعارف بمناسبة نشر جريدة الأهرام صورة لطه حسين وحوله لفيف من الطلبة والطالبات، فعبر النائب عن دهشته لنشر مثل هذه الصورة، بعد أن صرح الوزير بأنه "لا يسمح بالاختلاط الجنسى فى معاهد التعليم" وعد النائب نشر الصورة دليل على "عدم إحترام الشعور الدينى والآداب القومية". ورد الوزير على الإستجواب بأن الصورة أخذت فى إجتماع بنادى طلبة الجامعة، وأن الجامعة قد نبهت على الطالبات بعدم دخول هذا النادى، وعلى ذلك فلن يتكرر ما حدث.[68]

ومع إنتشار حركة الإخوان المسلمين بين صفوف طلاب الجامعة، بدأت إثارة موضوع الإختلاط فى الجامعة مرة أخرى عام 1937، وجاءت إثارة الموضوع كجزء من الصراع السياسى بين الوفد والقصر عندئذ، فأثار بعض الأزهريين قضية الإختلاط، كما إنضم إليهم بعض شباب الإخوان المسلمين داخل الجامعة، فتقدم بعض طلبة الحقوق بمذكرة إلى مدير الجامعة وعمداء الكليات وأعضاء هيئة التدريس يطالبون فيها بتخصيص جانب من المناهج للثقافة الدينية فى جميع الكليات، وبتوحيد زى الطلبة وتمييز كل كلية بشارة خاصة يحملها الطلاب، وتوحيد زى الطالبات، وفصلهن عن الطلبة، وتخصيص دراسة خاصة بهن. وتقدم بعض طلبة كلية الطب وكلية التجارة بمذكرتين بنفس المعنى إلى إدارة الجامعة.

ورمى الأزهر القفاز فى وجه الجامعة، فنشر الأهرام حديثاً لشيخ الأزهر عبر فيه عن سروره بالمذكرة التى قدمها الطلاب لإدارة الجامعة وطالب بالمحافظة على الآداب الإسلامية وتعاليم الدين، وطالب بسرعة فصل الطلبة عن الطالبات، وأن يجعل لهن زى خاص، كما أيد الشيخ التعليم الدينى فى الجامعة. وكان لحديث الشيخ أثرة فى إثارة طلبة الأزهر الذين قاموا بمظاهرات تأييد للمطالبين بعدم الإختلاط من طلبة الجامعة بتشجيع من شيوخ كليات الأزهر. [69]

[68] مضابط مجلس النواب، جلسة 7 مارس، 28 مارس 1932 (مذكوراً فى سامية حسن، المرجع السابق، ص ص 216 – 217).

[69] سامية حسن: نفس المرجع، ص ص 218 – 219.

وتصدى الدكتور طه حسين –فى حديث لجريدة المصرى يوم 13 مارس 1937– للمعارضين للإختلاط فذكر أن إثارة المسألة تهدف إلى خلق المتاعب للحكومة (الوفدية) فى وقت " نريد فيه أن نثبت إستقلالنا وحياتنا الدستورية الداخلية"، وعد ذلك مخالفاً للذوق وما تقتضيه الوطنية، وقال أنه لا يعرف فى القرآن ولا فى السنة نصاً يحرم على الفتيات والفتيان أن يجتمعوا فى حلقة من حلقات الدرس حول أستاذ يعلمهم العلم والأدب والفن، وأن الجامعة لم تحدث حدثاً، ولم تخرج على نص من نصوص الدين. وأبدى تعجبه لأن الفتيان والفتيات كانوا يجتمعون فى دروسهم الجامعية فى عهد الحكومات السابقة "فهل كان المطالبون بهذا نائمين فى العهد الماضى ثم إستيقظوا فى هذه الأيام؟!!.

وهاجم طه حسين الدكتور منصور فهمى عميد الآداب السابق لكتابته مقالاً ضد الإختلاط، لأن الإختلاط كان موجوداً أثناء وجوده فى عمادة الآداب فلم يبد إعتراضاً عليه. كما شن هجوماً على الأزهريين الذين لم يعارضوا فى مسألة الإختلاط فى عهود صدقى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا وتوفيق نسيم باشا وعلى ماهر باشا، مما يعنى أن الهدف من الحملة سياسى محض. وقال أن الدستور لا يبيح للحكومة أن تحرم التعليم العالى على الفتيات بأى حال من الأحوال، والظروف المالية لا تبيح للحكومة أن تنشئ جامعة خاصة للبنات. وأعلن أن الجامعيين لا يتلقون أمراً من معهد آخر مهما كان شأنه، "فليتركهم الأزهر كما يتركونه، وليعنى بإصلاح أمره، كما يعنى الجامعيون بإصلاح أمرهم، وليحترم الأزهر إستقلال الجامعة، كما تحترم الجامعة إستقلال الأزهر"، وطالب الأزهريين بأن يتركوا مسألة الدين للطلبة أنفسهم "فليس بين طلاب الجامعة قاصر، ولا عاجز عن تثقيف نفسه فى الدين... والكليات ليست مدارس إبتدائية ولا ثانوية، وإنما طلاب الكليات راشدون يستطيعون أن يتعلموا الدين إن أرادوا".[70]

وإذا كان صوت طه حسين أقوى الأصوات التى علت فى مواجهة تلك الحملة الرجعية، فقد أحاطت به أصوات العديد من المفكرين والأدباء الذين أعلنوا أن عجلة التطور لن تعود إلى وراء، وطالبوا بإستمرار الوضع القائم خاصة بعد أن أثبت التعليم المختلط كفاءته. وإحتجت

[70] نفس المرجع، ص ص 220 – 221.

طالبات الجامعة على تلك الحملة الرجعية التى أثيرت دون مبرر بعد مرور سنوات على التجربة التى أثبتت كفاءة الفتاة المصرية ومتانة خلقها.[71]

ولكن صدق حدس أحمد لطفى السيد، فالتطور لا غالب له، ومضت الجامعة فى طريقها غير عابئة بأصوات المعارضة التى خفتت مع إنقضاء الهدف السياسى الذى كان من ورائها، وإستمرت الجامعة فى قبول الطالبات فى مرحلة الليسانس والبكالوريوس وفى مرحلة الدراسات العليا. وأدخلت المتفوقات منهن فى هيئة التدريس بالكليات المختلفة. وبعد مرور نصف قرن على دخول الطالبات الجامعة، كانت نسبة عضوات هيئة التدريس بالجامعات المصرية (عام 1979) تبلغ 24% من إجمالى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبلغت نسبة من يشغلن وظيفة أستاذ 11%، وأستاذ مساعد 16.8%، مدرس 23.1%. أما تمثيل المرأة فى وظائف المدرسين المساعدين فكانت نسبته 24.2%، وفى وظائف المعيدين 30.7%،[72] وبذلك إحتلت المرأة مكاناً لائقاً فى التعليم الجامعى وشغلت مختلف المناصب العلمية دون تمييز.

وهذا الدور الذى لعبته الجامعة فى دفع التطور الإجتماعى فى مصر، وصمودها فى وجه التيارات المعارضة، دفع بالمرأة إلى مجالات رحبة لخدمة مجتمعها معلمة وباحثة وطبيبة ومهندسة ومحامية، إلى غير ذلك من المجالات التى أثبتت فيها المرأة المصرية وجودها، وكان لها دورها الإجتماعى البارز.

الحياة الجامعية

لما كان دور الجامعة لا يتوقف عند تزويد الطلاب بالعلم والمعرفة، وإنما يمتد إلى تدريبهم على التفكير الحر الناضج، وتقوية روح الواجب عندهم، وتزويدهم بالمقومات الأساسية التى من شأنها دعم شخصياتهم، والعمل على رفع مستوى الحياة الرياضية والإجتماعية والثقافية لهم، وتعويدهم على إدارة شئونهم بأنفسهم، وتنمية المهارات والمبادرات الفردية عندهم، فقد حرصت الجامعة منذ تأسيسها على الإهتمام بهذه الجوانب التى تشكل إطار الحياة الجامعية.

[71] لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص 86.
[72] المركز القومى للبحوث التربوية: المرأة والتعليم فى جمهورية مصر العربية، ص 98.

وبدأت الجامعة رسالتها فى هذا المجال بإنشاء إتحاد طلاب الجامعة عام 1926، الذى كان يضم عشر لجان ترعى الجوانب المختلفة، وتهدف الطلاب هى:

1. لجنة الرياضة البدنية، وتضم الفرق الرياضية المختلفة، وتهدف إلى تنمية الروح الرياضية بين الجامعيين.
2. لجنة التدريب العسكرى، وهدفها إذكاء روح العسكرية فى شباب الجامعة.
3. لجنة الجوالة ودورها تنظيم حركة الكشف فى الكليات المختلفة، وتنظيم الرحلات والمعسكرات إلى الصحراء والمدن والشواطئ.
4. لجنة الطيران، وتكونت تلبية لرغبة بعض الطلبة فى تعليم فنون الطيران.
5. لجنة الرحلات، وتهدف إلى تنظيم الرحلات العلمية والترفيه للطلبة والطالبات.
6. لجنة الفنون الجميلة، وتسعى لترقية الذوق الفنى ورعاية الفنون الجميلة بين طلبة الجامعة، وتشمل الرسم والموسيقى والغناء والتمثيل، وتفسح المجال للطلبة ذوى الميول الفنية.
7. لجنة الصحافة، وتتولى إصدار مجلة تنشر ما يدور فى الجامعة من أنشطة مختلفة.
8. لجنة النادى، وكان الغرض منها بذل الجهود لإنشاء ناد يليق بالجامعة.
9. اللجنة الأدبية، وتختص بالنشاط الأدبى والخطابة والمناظرة.
10. لجنة التعاون الإجتماعى، وتهدف إلى تنمية روح التعاون بين الطلاب وتسهل مهمة التعارف بينهم والتقريب بينهم وبين الأساتذة، وتيسير الحياة للطلبة المغتربين بإيجاد مساكن ومطاعم تتناسب مع مقدرتهم المادية، ومساعدة من تحل بهم كوارث، والمشاركة فى إقامة الحفلات للأغراض الخيرية والإجتماعية ووضع التقاليد للإحتفال بالأعياد القومية، وتنظيم التعارف بين الكليات المختلفة.[73]

وبذلك أصبح المجال فسيحاً أمام الطلاب لتنمية قدراتهم المختلفة، والتدريب على تدبير أمورهم بأنفسهم، وإهتم الأساتذة برعايتهم إجتماعياً والإشراف على أنشطتهم المختلفة.

وأخذ الطلاب يشكلون الجمعيات العلمية المختلفة التى تنمى بينهم روح البحث والإطلاع، فلعبت دوراً هاماً فى تكوينهم الفكرى، وقام الأساتذة بتشجيعهم وتدريبهم على إلقاء

[73] عبد المنعم الجميعى: المرجع السابق، ص 85.

المحاضرات وتنظيم المناظرات والندوات، ومن هذه الجمعيات: إتحاد الجمعيات العلمية الذى كونه طلبة كلية العلوم عام 1927، والجمعيات العلمية المتخصصة التى أقيمت فى مختلف الكليات وأرست تقاليد راسخة للنشاط العلمى الطلابى، والجمعية المسرحية التى أقامها طلبة كلية الآداب عام 1928، وساهم فيها طلاب الكليات الأخرى، وقامت برعاية هواة التأليف المسرحى ونقاد المسرح، وجمعية الخطابة والمناظرة التى كانت أكثر الجمعيات رواجاً بين صفوف الطلاب، حيث كانت تنظم المحاضرات بالعربية والإنجليزية والفرنسية، وتقيم المناظرات التى يساهم فيها الطلاب والأساتذة بين مختلف الكليات بآرائهم حول القضايا الإجتماعية والفكرية، مثل: الثقافة العلمية والثقافة الأدبية، والفكرة العربية والفكرة الفرعونية، وقضية الإختلاط، والموازنة بين دورالشرق والغرب فى بناء الحضارة العالمية.[74] وقد ساعدت تلك الجمعيات على تزويد الطلاب بمهارات إنعكست على أدائهم بعد التخرج، فكان منهم أقطاب الحركة الأدبية فى مصر مثل نجيب محفوظ، وأعلام الفكر مثل زكى نجيب محمود ولويس عوض، ومشاهير الخطباء والساسة ورجال الصحافة وغيرهم ممن أثروا الحياة الأدبية والثقافية والعلمية فى مصر فى هذا القرن.

الجامعة وقضايا المجتمع

شاركت مختلف القوى الإجتماعية فى ثورة 1919 متطلعة إلى تحقيق الإستقلال الوطنى الذى يتيح لمصر فرصة إصلاح شئونها دون هيمنة أو وصاية أجنبية، فتبنى مصر إقتصادها الوطنى بما يخدم الإستقلال الوطنى المنشود، وتسعى لحل المشاكل الإجتماعية التى تفاقمت تحت الإحتلال البريطانى وخلال الحرب العالمية الأولى، وفى طليعتها المسألة الاجتماعية التى كانت تتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوصل إلى ما يوفر الحياة الكريمة لملايين المصريين من الفلاحين وللطبقة العاملة الوليدة. ومن هنا كان الإمتزاج والإرتباط التام بين طلب الإستقلال وطلب العدل الاجتماعى فى حركة الجماهير المصرية فى ثورة 1919.

وقد إنتهى أمر الثورة بحصول مصر على إستقلال منقوص بموجب تصريح 28 فبراير 1922 (على نحو ما رأينا)، وصدور دستور 1923، وقيام حياة نيابية مثلت فيها النخبة

[74] نفس المرجع، ص 98.

الإجتماعية المتميزة – من أبناء الطبقة المتوسطة– الشعب فى البرلمان الجديد، وشغلت النخبة السياسية نفسها بإستكمال الإستقلال السياسى من ناحية، وبما يمس مصالحها الضيقة من ناحية أخرى، وترك أمر المسألة الاجتماعية إلى ما بعد إستكمال الاستقلال الوطنى، فكان على ما ارتبط بتلك المسألة من أمراضاجتماعية إستدعت علاجاً أن تنتظر حتى يتحقق الإستقلال التام. ومن ثم خلت برامج الوزارات المصرية المتعاقبة من طرح السياسات التى تعالج هذه القضية.

ونتج عن ذلك تفاقم المشكلات الاجتماعية، وتركز الثروة فى أيدى حفنة من المصريين كانت تحظى بفائض الانتاج الاقتصادى كله،بينما تركت غالبية المصريين لتعانى الفقر والجهل والمرض، فى غياب السياسات الاجتماعية التى تضمن لهم حياة كريمة. وجاءت الأزمة الاقتصادية التى عرفت بالكساد العالمى الكبير (1929 – 1933) لتزيد من حدة المسألة الاجتماعية دون طرح حلول لها. ووسط هذه الظروف الصعبة، أطاح القصر بدستور 1923، رغم ما كان عليه من قصور، وصدر دستور 1930، وتولى إسماعيل صدقى باشا الحكم ليدعم الاتجاهات الأوتقراطية للقصر، وليحتدم الصراع السياسى بين الحكومة والحركة الوطنية بقيادة الوفد، الذى دار حول إستعادة دستور 1923، فحجب ذلك الصراع المسألة الاجتماعية المتفاقمة، وحولها إلى منطقة الظل من إهتمام النخبة الحاكمة والمعارضة على السواء.

وكان الشباب المصرى –وخاصة طلاب الجامعة– قد فقد الثقة فى القيادات السياسية للأحزاب جميعاً لعجزها عن بلورة نضال الشعب المصرى عام 1919 فى مشروع متكامل للنهضة الوطنية، فانصرف فريق منهم عن تأييدها، وراح يبحث عن حل لمشاكل الوطن من خلال الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى. وصادف هذا الاتجاه أملاً كانت تسعى حكومة صدقى باشا لتحقيقه ألا وهو إبعاد الشباب عن تأييد حركة المعارضة السياسية، فباركت الاتجاه الجديد للشباب وشملته برعايتها، ومن هنا كان الدور الذى لعبه الدكتور على باشا إبراهيم –وكيل الجامعة ومديرها بالنيابة عندئذ– وبعض الأساتذة فى إحتضان تلك الحركة ورعايتها وتهيئة سبل النجاح لها بدعم من الحكومة التى أرادت إبعاد أولئك الطلاب عن تأييد الوفد الذى كان يتزعم المعارضة.

وتنوعت إجتهادات شباب الجامعة فى البحث عن طريق لحل مشكلات مصر الاجتماعية وتحقيق الإصلاح المنشود، فعلى حين رأى البعض أن السبيل الأمثل لنهضة مصر هو إقامة مشروعات صناعية بأموال مصرية تتيح للبلاد فرصة الاستغناء عن البضائع الأجنبية، رأى فريق آخر منهم أن نهضة مصر لا تتحقق مع سيطرة الأمية والجهل على الفلاحين الذين كانوا يمثلون غالبية الأمة، ومن ثم رأوا أن يأخذوا بناصر مواطنيهم الفلاحين بالعمل على محاربة الجهل بين صفوفهم.

وقد أسس الفريق الأول من شباب الجامعة "مشروع القرش"، فى نوفمبر 1931، ثم طور أصحاب هذا الاتجاه أفكارهم فيما بعد فأسسوا "جمعية مصر الفتاة" التى إستلهمت الفاشية بعض أفكارها. أما الفريق الآخر، فقد أسس "جمعية الطلبة لنشر الثقافة" فى مطلع عام 1933، وقدر لأصحاب هذا الاتجاه أن يطوروا أفكارهم وأساليب عملهم بالصورة التى أدت – فى نهاية الأمر – إلى تأسيس "حزب الفلاح".

أما عن "مشروع القرش"، فكان يهدف إلى إقامة مشروعات صناعية وطنية تمول من تبرعات المواطنين المصريين، على أن يكون الحد الأدنى للتبرع قرشاً واحداً، ومن هنا استمد المشروع إسمه. وتقوم المشروعات الجديدة كركائز وطنية للصناعة تحل محل الركائز الأجنبية المسيطرة على الاقتصاد المصرى مع مرور الزمن. وقد نبتت فكرة المشروع بين ثلاثة من طلبة الحقوق هم: أحمد حسين، وفتحى رضوان، وكمال الدين صلاح، وقام هؤلاء بطرح الفكرة على صفحات "جريدة الأهرام"، وغيرها من الصحف غير الوفدية، كما نشرت الدعوة للمشروع بين صفوف طلاب الجامعة بمباركة على باشا إبراهيم – وكيل الجامعة – الذى تولى رئاسة اللجنة التنفيذية للمشروع، كما إنضم لعضوية اللجنة سبعة من أساتذة الجامعة هم: الدكتور عبد الله العربى (الحقوق)، والدكتور على حسن (الطب)، والدكتور مصطفى مشرفه، والدكتور عبد الرازق السنهورى، والدكتور على بدوى، والدكتور زكى عبد المتعال، والأستاذ أمين الخولى، وإتخذت اللجنة من نادى الجامعة بميدان الأوبرا مقراً لها. وضمت اللجنة فى عضويتها من الطلاب: نعيمة الأيوبى، وكمال الدين صلاح، وعبد الخالق فريد، وفتحى رضوان، وأحمد حسين، وعبد القادر عودة، ومنير القاياتى (عن الحقوق)، وعبد الرحمن الصدر، ونور الدين طراف، وحنا مرقص (عن الطب)، ويحيى

العلايلى ومصطفى الوكيل، ومصطفى ملوك (عن العلوم)، وإبراهيم عبده، ومحمد زكى (عن الآداب)، ومدحت عاصم (عن الزراعة)، وصالح عوضين، وحسين حافظ (عن التجارة). وقد أصبح لأصحاب هذه الأسماء من الطلاب شأن كبير فى حياة مصر السياسية، كما كانوا من نجوم العمل العام.

وأسفرت جهود المشروع عن إقامة مصنع للطرابيش فى نهاية عام 1933، فبدأ إنتاجه يطرح فى السوق إبتداء من 15 ديسمبر، وقدمت حكومة صدقى العون اللازم لنجاح المشروع. وكان للمشروع صدى فى البلاد العربية، فقام الشباب العراقى والسودانى والحجازى بتبنى الدعوة لمشروعات مماثلة فى بلادهم.[75]

أما عن "جمعية الطلبة لنشر الثقافة"[76]، فكانت تهدف إلى توجيه جهود الشباب إلى نشر الثقافة بين جميع طبقات الأمة عن طريق إلقاء المحاضرات وإقامة المناظرات فى الأندية والجمعيات العامة، وتنظم الرحلات، وإستغلال العطلة الصيفية فى العمل على محو الأمية بين صفوف الفلاحين فى الريف وفى الأحياء الشعبية بالمدن، بإقامة لجان تضم الطلبة المتطوعين الذين يقومون بتعليم القراءة والكتابة لمواطنيهم كما يلقون عليهم دروساً فى الصحة وطرق الوقاية من الأمراض، وإرشادهم إلى الوسائل الحديثة للزراعة وما يتعلق بالجمعيات التعاونية وطرق تنظيم منازلهم، مع دروس فى تاريخ مصر. وكان شعار الجمعية "من هدم ركناً من أركان الجهالة فقد شيد ركناً متيناً من أركان الوطن". ووضعت الجمعية لنفسها قانوناً أساسياً نصت فيه على أنها لا تتعرض للمسائل السياسية أو الدينية، وأن غرضها ثقافى علمى بحت، كما وضعت لنفسها تنظيماً فى شكل لجنة تنفيذية تكونت من طلبة الجامعة وبعض طلبة المدارس العليا بحيث يمثل كل كلية أو مدرسة عليا عضوان. وإنتخب أحمد كامل قطب (الطالب بكلية الحقوق) رئيساً للجنة، وأحمد فؤاد عمرو (الطالب بالحقوق) وكيلاً، ولطفى حماد الحسينى (الطالب بالعلوم) سكرتيراً، ومحمد عبد النبى صادق

[75] حول المزيد من تفاصيل الممشروع ومدى ما حققه من نجاح وما واجهه من صعوبات، راجع: على شلبى، مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية 1933 – 1941، دار الكتاب الجامعى، القاهرة 1982، ص 58 – 68.

[76] حول هذه الجمعية وتطورها، راجع، رءوف عباس حامد: حزب الفلاح الاشتراكى 1938 – 1952، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 19، القاهرة.

(التجارة العليا) أميناً للصندوق. وأسندت الرئاسة الشرفية إلى الدكتور على باشا إبراهيم (مدير الجامعة بالنيابة).

وبدأت الجمعية عملها فى "مشروع القرى" إعتباراً من صيف عام 1933 فى حوالى أربعمائة قرية عن طريق المتعلمين من الشباب – من الطلبة وغيرهم– كل فى قريته يقومون بجمع الفلاحين، ويختص كل متطوع بعشرة منهم يعلمهم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب، وفق طريقة معينة إبتكرها محمد مظهر سعيد، بالإضافة إلى دروس فى الصحة العامة وشئون الزراعة. وكان مركز الجمعية فى القاهرة على إتصال دائم بلجان القرى، يمدها بالنشرات الخاصة بالدروس وطرق تدريسها، وإشترك فى تحرير تلك النشرات لفيف من المختصين أمثال: محمد فريد وجدى، الشيخ عبد الوهاب النجار، عبد الله أمين، إبراهيم رمزى، خليل مطران، بطرس باسيلى، وغيرهم.

وفى العام التالى (1934) تحول المشروع إلى جمعية بإسم "جمعية نهضة القرى" تكون لها مجلس إدارة من بعض الشخصيات التى أبدت تأييدها للمشروع بالاشتراك فى تحرير نشرات الدروس، وتولى الدكتور على باشا إبراهيم رئاسة الجمعية، وبقيت رئاسة اللجنة التنفيذية لأحمد كامل قطب (طالب الحقوق). وتعاونت الحكومة مع الجمعية، فرخصت لها باستخدام المدارس الحكومية فى مختلف أنحاء البلاد، وخصصت لها إعانة سنوية، ووضع العمد والأعيان لجان القرى تحت رعايتهم، وتولوا رئاستها، وتبرعوا لها بالمال، وأخلوا لها غرفاً خاصة من دورهم، كما وضعت وزارتا الزراعة والصحة مطبوعاتهما ونشراتهما تحت تصرف الجمعية، وبارك الشيخ محمد المراغى شيخ الأزهر نشاطها، وسمح لها بنشر الدعوة للتطوع بين طلبة الأزهر ومعاهده، وطلب قسم تفتيش المساجد بوزارة الأوقاف إلى الوعاظ والخطباء فى المساجد أن يباركوا نشاط الجمعية. وقد تبخر هذا التأييد الرسمى بعد أن باتت الحاجة السياسية لا تدعو إليه، وبعدها برهن الطلبة عام (1935) على فشل سياسة أبعادهم عن الحركة الوطنية على نحو ما سنرى.

ومهما كان الأمر، فقد أتاحت الجمعية لفريق من شباب الجامعة التعرف على بؤس الفلاح المصرى وسوء أحواله، خلال طوافهم بالريف، لذلك فكروا فى إقامة حزب للفلاح يطرح برنامجاً اجتماعياً اقتصادياً لعلاج مشاكل الريف والنهوض بأهله.

ورغم غياب الإهتمام بالعمل الاجتماعى العام لطلاب الجامعة من جانب إدارة الجامعة أو الحكومة على نحو ما حدث فى النصف الأول من الثلاثينات، لم يكف الجامعيون أيديهم عن العمل فى ذلك المجال، وإن غلب على نشاطهم طابع العمل الخيرى، وانحصر مداه ليقتصر على دائرة الجامعة ومحيط تلك الدائرة حيث الجيزة والقاهرة، فتأسست فيما بين 1937 – 1939 أربع جمعيات مارست نشاطها فى تلك الحقبة.

وكانت "جماعة النهضة الاجتماعية" التى أسسها طلبة وأساتذة كلية العلوم عام 1937 فى طليعة تلك الجمعيات، وتهدف إلى جمع التبرعات من الأغنياء وتقديم الإعانات للفقراء. وأقامت سوقاً خيرية فى الجامعة مرتين عرضت فيهما الطالبات أشغالاً من صنعهن، كما أقامت حفلاً ساهراً، وخصص ما جمعته الجماعة لإقامة مؤسسة لرعاية الأطفال المشردين، ولما كانت الأموال التى جمعت لا تكفى لهذا الغرض، فقد تبرعت بها الجماعة لمشروع الطفولة المشردة الذى كانت ترعاه محافظة الجيزة.

وفى العام التالى (1938) تأسست بجهود طلاب وأساتذة الجامعة "جماعة إنقاذ الطفولة المشردة"، وقد قامت بجمع التبرعات وإقامة الحفلات الخيرية، بهدف إنشاء مدرسة صناعية تضم الأطفال اليتامى وأبناء الفقراء لتعليمهم الحرف التى تعينهم على شق طريقهم فى الحياة، بدلاً من أن يصبحوا عالة على المجتمع.

وشهد عام 1939، إنشاء جمعية خيرية أخرى بإسم "جماعة إنقاذ الأسر الفقيرة" بجهود طلاب وأساتذة الجامعة، تهدف إلى الأخذ بيد الأسر الفقيرة، ومساعدتها على النهوض بنفسها حتى يرتفع مستواها الاجتماعى.

كما تكونت فى نفس العام جماعة أخرى إتضحت لديها رؤية إصلاحية أشمل من مجرد النشاط الخيرى الذى مارسته الجمعيات الأخرى، فقد أسس بعض طلاب الجامعة وأساتذتها "جماعة الصالح العام" التى كان هدفها تحقيق العدالة الاجتماعية وتقريب الفوارق بين الطبقات. ولتحقيق هذا الغرض نادت الجماعة بنشر الملكيات الصغيرة فى الريف، كما طالبت بتعميم نظام التعاون، وجمع التبرعات لإنشاء مؤسسات إنتاجية وطنية، وطالبت

بتمصير الشركات الأجنبية. ودعت الجماعة إلى نشر المبادئ الصحية والرياضية بين الجماهير ونشر الوعى الاجتماعى بينهم.[77]

وبإنتهاء الحرب العالمية الثانية، وطرح القضية الاجتماعية بإلحاح أكبر، إنصرف طلاب الجامعة وبعض أساتذتها إلى تأييد الاتجاهات الأيديولوجية والسياسية المختلفة التى طرحت على الساحة السياسية، وساهموا فى الحركات الاجتماعية والسياسية التى تبنت السعى لحل المسألة الاجتماعية المتفاقمة، وبذلك ظلت قضايا المجتمع محور إهتمام الجامعيين طلاباً وأساتذة.

وهكذا لم تقم الجامعة لنفسها برجاً عاجياً لتنعزل فيه عن المجتمع، بل كانت دائماً تساهم فى حركة التغير الاجتماعى مساهمة أساسية وفعالة طوال تاريخها، فضلاً عن الدور الذى لعبه خريجوها فى العمل الوطنى بشتى جوانبه: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

[77] جامعة القاهرة: العيد الماسى، ص 337 – 338.

(3) الجامعة والحركة الوطنية
دكتور رءوف عباس

كانت الجامعة دائماً مناراً للعمل الوطنى فى وقت إشتد فيه أوار الحركة الوطنية الرامية إلى تحقيق الإستقلال التام، ومقاومة الاتجاهات الأوتقراطية للقصر. ورغم أن طلبة الجامعة كانوا طليعة العمل الوطنى بحكم انتمائهم إلى الطبقة الوسطى التى حملت لواء العمل السياسى المضاد للإحتلال البريطانى منذ فجر الحركة الوطنية، إلا أنهم لم يمثلوا وحدهم الجامعة فى ساحة العمل الوطنى، بل شاركهم فى ذلك أعضاء هيئة التدريس بالجامعة – فى حدود ما سمحت به أوضاعهم الوظيفية– بالتوجيه أحياناً، وبالعمل المباشر أحياناً أخرى.

ويرجع فضل تنظيم الطلبة كقوة فعالة فى مجال العمل الوطنى إلى الزعيم مصطفى كامل باشا الذى إهتم بتنظيم صفوف طلبة المدارس العليا لدعم الحركة الوطنية بتأسيس "نادى المدارس العليا" عام 1905، بهدف تنمية الوعى السياسى للطلبة، وتعبئتهم ضد الاحتلال البريطانى، وجاء الزعيم محمد فريد بك ليرعى هذه النواة للحركة الطلابية، ويطور دور الطلاب فى الحركة الوطنية من خلال تنظيم الإضطرابات وحركات الإحتجاج والعمل بين صفوف الطبقة العاملة لتنظيمها وتعبئتها وراء حركة "الحزب الوطنى". ولا عجب – إذاً أن نجد الطلبة فى طليعة العمل الوطنى خلال ثورة 1919، يستوى فى ذلك العمل العلنى ممثلاً فى تنظيم المظاهرات والإضرابات وتوزيع المنشورات، أو العمل السرى الموجه ضد الإنجليز والمتعاونين معهم، والذى إتخذ طابع العنف.

وهكذا عند تأسيس "الجامعة المصرية" كجامعة حكومية عام 1925 من إنضمام بعض المدارس العليا إليها، جاء الطلاب وأساتذتهم يحملون معهم خبرات النضال الوطنى، وبصفة خاصة طلبة الحقوق الذين كانوا من أنشط العناصر الطلابية فى العمل السياسى الوطنى. كما حمل شباب الجامعة معهم هموم الوطن الذى كافح من أجل نيل حريته، فلم يجن إلا استقلالاً منقوصاً. ومع ما شاب دستور 1923 من أوجه القصور إلا أن الملك ضاق به، وعطله، ثم ألغاه، ليخلق بذلك قضية شغلت المصريين جميعاً وبددت طاقات العمل الوطنى،

وهى قضية الديموقراطية والمطالبة بعودة دستور 1923. أضف إلى ذلك ما منيت به جولات المفاوضات المصرية – البريطانية من فشل ذريع وعجز عن رفع القيود التى تكبل الإستقلال الوطنى، وبقاء السيطرة الأجنبية على الإقتصاد المصرى، تلك السيطرة التى إستظلت بحماية الإمتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة.

ولما كان الطلاب ركيزة العمل السياسى، فقد حرصت الأحزاب السياسية على كسب طلبة الجامعة إلى صفها، وحقق الوفد نجاحاً ملحوظاً فى هذا المجال، وزاحمه حزب الأحرار الدستوريين فى ذلك، حتى بدأت تظهر الجماعات السياسية الأيديولوجية: الإخوان المسلمون، ومصر الفتاة، والتنظيمات الماركسية، فإنتزعت من الوفد والأحزاب الأخرى بعض قواعدها الطلابية، وأصبح لها وجود مؤثر فى الحركة الطلابية، وخاصة منذ النصف الثانى من الثلاثينات حتى ثورة 23 يوليو 1952. وبذلك كانت حركة طلاب الجامعة تدور حول محاور الأحزاب والجماعات السياسية المختلفة التى لعبت أدواراً متفاوتة فى حجمها وقيمتها على الساحة السياسية فى مصر بين ثورتى 1919 و1952.

وحاولت حكومات الأقلية الموالية للقصر أن تحد من حركة طلاب الجامعة، وتقيم الحواجز فى وجه النشاط السياسى للطلبة، من ذلك القانون رقم 22 لسنة 1929 الذى أصدرته وزارة محمد محمود باشا بضغط من الإنجليز، وهو القانون الخاص بحفظ النظام فى معاهد التعليم، ونصت مادته الأولى على "أن يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة من عشرين إلى خمسين جنيهاً كل من إستعمل القوة أو العنف أو الإرهاب أو التهديد أو المناورات أو الأعطية أو الوعود أو أى طريقة أخرى لدعوة تلاميذ وطلبة المدارس أو الكليات أو غيرها من معاهد التعليم، إلى القيام بمظاهرات أو الامتناع عن الدروس أو مغادرة معاهد التعليم أو الإنقطاع عنها، أو إلى تأليف لجان أو جماعات سياسية للطلبة أو الانضمام إليها، أو إلى حضور اجتماعات سياسية، أو إلى الإشتراك بأية طريقة كانت فى تحرير أو توقيع أو طبع أو نشر أو توزيع محاضرات سياسية أو إحتجاجات موجهة إلى السلطات بشأن مسائل أو أمور ذات صبغة سياسية[78].

[78] أحمد محمد حسن وآخر: مجموعة القوانين واللوائح، ح 1، ص 658.

ومن ذلك أيضاً، صرف أنظار الطلاب عن تدعيم المعارضة السياسية للإنقلاب الدستورى عام 1930 – 1933 بتبنى الحكومة وإدارة الجامعة لنشاط الطلاب الاجتماعى وتشجيعهم عليه، كمشروع القرش، وجمعية الطلبة لنشر الثقافة وغيرها.

ورغم ذلك ظل طلبة الجامعة يمارسون دورهم فى العمل السياسى الوطنى – بصورة أو بأخرى– طوال تلك الحقبة. غير أنهم كانوا أصحاب مبادرات سياسية هامة، شكلت نقطة تحول فى العمل الوطنى فى مراحل حاسمة من تطوره. من ذلك إنتفاضة الطلاب عام 1935 التى فرضت على الأحزاب السياسية تكوين "الجبهة الوطنية"، ومن ذلك – أيضاً– تكوين "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال" عام 1946 التى طرحت نفسها كقيادة سياسية بديلة للأحزاب التقليدية، ثم الموقف من هزيمة 1967.

إنتفاضة 1935 وتشكيل الجبهة الوطنية

ساد التوتر الساحة السياسية المصرية مع مطلع عام 1935. فمنذ تولى الوزارة محمد توفيق نسيم باشا (14نوفمبر 1934) تعلقت الآمال على استعادة دستور 1923، وخاصة عندما ألغت الوزارة الجديدة دستور 1930، غير أنها لم تتخذ قراراً بعودة دستور 1923 بضغط من القصر والإنجليز، ثم ما لبثت ايطاليا الفاشية أن غزت الحبشة، فاستاء المصريون لهذا العدوان وخشوا أن تزج بريطانيا بمصر فى عمل عسكرى ضد ايطاليا.

وفى ظروف صعبة كتلك الظروف، كان الأمر يتطلب توحيد صفوف القوى السياسية المختلفة وراء المطالبة باستعادة الدستور، وتحديد العلاقات مع بريطانيا من خلال التفاوض حول معاهدة تنهى وضع مصر المعلق منذ تصريح 28 فبراير 1922. غير أن الأحزاب السياسية شغلت بصراعاتها، وراح كل منها يزاحم الآخر فى تصدر الحركة السياسية، وسعى كل منها –أيضاً– لجذب الطلبة إلى جانبه، فبذل الوفد والأحرار الدستوريون الجهد الأكبر فى هذا المجال.

ووسط هذا الجو الملئ بالمشاحنات السياسية ألقى وزير الخارجية البريطانى (السير صامويل هور) بياناً أعلن فيه أنه عندما استشيرت الحكومة البريطانية فى شأن دستور 1923، نصحت بعدم إعادته أو إعادة دستور 1930، لأن الأول ثبتت عدم صلاحيته لمصر،

والآخر يتعارض مع رغبات المصريين (9 نوفمبر 1935) [79]. وجرح هذا التصريح المشاعر الوطنية للمصريين الذين أيقنوا أن بريطانيا تتدخل فى أدق شئون بلادهم، وتحول السخط الوطنى المتراكم إلى انتفاضة كبرى أعادت إلى الأذهان حوادث ثورة 1919.

وملك طلبة الجامعة زمام المبادرة، فعقدوا إجتماعاً داخل حرم الجامعة بالجيزة فى ذكرى عيد الجهاد (13 نوفمبر) أدانوا فيه موقف بريطانيا، ثم خرجوا من الجامعة فى مظاهرة كبرى سلمية، فتصدى لهم البوليس طالباً منهم الانفضاض، وعندما رفضوا ذلك، أطلق البوليس النار عليهم، فأصيب طالبان إصابة خطيرة، وأصيب عدد آخر منهم بإصابات طفيفة، ومع ذلك استمروا يهتفون بحياة مصر وحياة الاستقلال وحياة دستور الأمة.

وفى اليوم التالى (14 نوفمبر)، أعاد طلبة الجامعة تنظيم صفوفهم وخرجوا فى مظاهرة كبرى صوب القاهرة، غير أن البوليس كان قد حشد قواته للحيلولة دونهم ودون الزحف على وسط القاهرة، فحاصر نحو الثلاثمائة طالب من المتظاهرين فوق كوبرى عباس، وأطلق عليهم النار فقتل طالب الزراعة: محمد عبدالمجيد مرسى، وجرح طالب الآداب محمد عبد الحكم الجراحى جرحاً بالغاً، مات على أثره فى اليوم التالى، وألقى القبض على عدد من الطلاب. وأصدرت إدارة الجامعة قراراً بتعطيل الدراسة لمدة عشرة أيام تحاشياً لتطور الموقف، ولكن دون جدوى، فقد استمر مجلس اتحاد طلاب الجامعة يقود الحركة وينظمها.

فأرسل اتحاد الطلبة برقية إحتجاج إلى عصبة الأمم على تصريح وزير الخارجية البريطانى، وعلى اعتداء البوليس بقيادة الضباط الانجليز على الطلبة، وأعلنوا عزمهم على متابعة الجهاد حتى يتحقق الإستقلال. ونظم طلاب الجامعة مظاهرة أخرى (يوم 16 نوفمبر) استخدموا فيها الحجارة والمقذوفات الزجاجية ضد البوليس، كان لطلبة الطب فيها دور ملحوظ، فجرح ضابط انجليزى كبير فى رأسه جرحاً بالغاً، كما أصيب طالب آخر برصاص البوليس هو الطالب على طه عفيفى (من دار العلوم) ومات فى اليوم التالى متأثراً بجراحه. وانتشرت المظاهرات الطلابية بعد ذلك فى مختلف أنحاء القاهرة، والمدن الكبرى. ونظم إضراب عام (يوم 28نوفمبر) حداداً على الشهداء، فأغلقت المتاجر بالقاهرة، واحتجبت

[79] عبدالرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، ح2، القاهرة 1949، ص200.

الصحف وعطلت المواصلات. وفى 7 ديسمبر، أقام طلاب الجامعة فى فنائها نصباً تذكارياً تخليدا لشهداء الجامعة أزيح الستار عنه فى احتفال مهيب.

وتضامن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مع الطلاب، فعقد أساتذة كلية الآداب إجتماعاً (يوم 26 نوفمبر) بحثوا فيه الأمر، وقدموا لمدير الجامعة ووزير المعارف مذكرة تضمنت رأيهم فى الموقف ذكروا فيها أن الطلبة قاموا بمظاهرات سلمية قوبلت بالعنف الشديد، وأرجعوا أسباب القلق الذى يسود طلاب الجامعة إلى تدخل الانجليز فى شئون البلاد، وأعلنوا أنهم يلفتون أنظار الأمة وأولى الرأى فيها إلى أن مستقبل الوطن عامة والعلم والمتعلمين خاصة تتهدده الأخطار ما بقى هذا القلق متسلطاً على النفوس، وأن ما يسببه الانجليز من القلق فى مصر لا يلائم مصلحة مصر أو بريطانيا أو السلام العام. وكان تحرك أساتذة الآداب حافزاً لزملائهم فى كليات الهندسة والحقوق والزراعة والتجارة على الإحتجاج على تصريح هور، والإسلوب الذى اتبع فى مواجهة مظاهرات الطلبة[80].

كما كان للقضاء المصرى موقف وطنى مشرف من طلاب الجامعة الذين قدموا للمحاكمة أمام محكمة عابدين الجزئية (يوم 27 نوفمبر)، إذ أصدر القاضى حسين إدريس أحكاماً بالغرامة تتراوح بين عشرين قرشاً وجنيهاً واحداً، وقال فى حيثيات الحكم "إن المتجمهرين جميعاً أو فى أغلبيتهم الساحقة كانوا من طلبة أكبر معهد علمى فى البلاد، وهم بطبيعة ثقافتهم وفطنتهم يدركون أن مظاهرتهم هذه لا تؤثر على السلطات فى أعمالها ذلك التأثير الذى يقصده القانون"، ودلل القاضى على ذلك بأن هتافاتهم اقتصرت على الهتاف بحياة الملك والأمة والدستور. وأما عن تهمة استعمال العنف ضد البوليس، فقد بررها القاضى بأنها كانت دفاعاً عن النفس[81]، وقد أثارت تلك الأحكام ثائرة المندوب السامى البريطانى، فضغط على الحكومة لإصدار تعليمات للقضاء بتوقيع أقصى العقوبة على الطلاب.

ولم تقتصر جهود طلبة الجامعة على المظاهرات الإحتجاجية، بل نظموا حركتهم من خلال تكوين لجنة أطلقوا عليها اسم "اللجنة العليا للطلبة"، إنبعثت عنها لجان أخرى لتوجيه الدعاية الإعلامية للحركة، وتعبئة الرأى العام وراءها، والاتصال بالساسة والأحزاب، مع الحرص

[80] سامية حسن: الجامعة المصرية ودورها فى الحياة السياسية، ص 272.
[81] نفس المرجع، ص 270.

الشديد على إستقلال حركتهم عن الأحزاب السياسية[82]. وراحوا يطوفون على زعماء الأحزاب السياسية يدعونهم إلى تكوين جبهة وطنية متحدة لإنقاذ البلاد.

ففى 21 نوفمبر، أصدرت "اللجنة العليا للطلبة" بياناً ناشدت فيه جميع الهيئات السياسية الوقوف جبهة واحدة فى وجه العدو الغاصب للمطالبة بالاستقلال التام لمصر والسودان والتمسك بدستور 1923، فاستجاب زعماء الأحزاب –وخاصة أحزاب الأقلية– لهذه الدعوة، وجاءت الاستجابة الأولى من محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين، ثم أضطر الوفد وغيره من الأحزاب إلى قبول فكرة "الجبهة المتحدة" بعدما إزدادت ضغوط الحركة الطلابية[83]. وتطورت الأحداث بعد ذلك بالشكل الذى أدى إلى إعادة العمل بدستور 1923، ووصول الوفد إلى الحكم، وبذلك كان طلاب الجامعة قد نجحوا فى تحريك الموقف السياسى بصورة إيجابية، وإن كانت الظروف الدولية قد دفعت بريطانيا إلى تهدئة الأمور حتى تستطيع إبرام معاهدة مع وزارة مصرية تحظى بتتأييد شعبى.

اللجنة الوطنية للطلبة والعمال (1946)

زادت الانتفاضة الطلابية عام 1935 الأحزاب السياسية إقتناعاً بتدعيم ركائزها بين صفوف الطلبة، وكان للوفد القدح المعلى فى هذا المجال، وإن كان النصف الثانى من الثلاثينات قد شهد علو مد نشاط "مصر الفتاة" بين صفوف الطلاب، ثم "جماعة الإخوان المسلمين"، حتى كانت بداية الأربعينات عندما نجحت المنظمات الماركسية فى تحقيق وجودها بين صفوف طلبة الجامعة.

وخلال الحرب العالمية الثانية كانت الأحكام العرفية تحول دون قيام الطلاب بنشاط سياسى معارض بصورة علنية، ومن ثم بدأ النشاط السرى يتخذ مواقعه بين طلاب الجامعة، وأصبحت المنشورات أداة النشاط للتعبير عن المواقف السياسية للطلبة الذين فقدوا روح الإتحاد التى جمعت بين صفوفهم فى إنتفاضة 1935، غير أنهم عادوا فى نهاية الحرب يفرضون وجودهم على الساحة السياسية مطالبين بالاستقلال الوطنى والعدالة الاجتماعية معاً، من خلال صيغة تنظيمية جديدة طرحت كبديل للقيادات السياسية التقليدية.

[82] محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، ح1، ص387.
[83] سامية حسن: المرجع السابق، ص 274-278.

فقد كانت مصر تعانى أزمة إقتصادية خانقة كنتيجة طبيعية لظروف الحرب التى حملت مصر أعباء فوق طاقتها، وبسبب التضخم الذى أدى إلى زيادة تكاليف المعيشة زيادة كبيرة، وتفاقمت أزمة البطالة بين خريجى الجامعة وبين العمال على السواء، وأثبتت الحرب أن "معاهدة الشرف والإستقلال" التى أبرمت مع بريطانيا عام 1936 كانت قيداً ثقيلاً على حركة مصر، وأنقصت من السيادة الوطنية. لذلك كان المصريون جميعاً يرون ضرورة إلغاء المعاهدة والجلاء التام عن مصر والسودان، وحل المعضلة الإقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ولما كان طلاب الجامعة يعبرون عن ضمير مصر السياسى، وتمثل بينهم جميع التوجهات السياسية والأحزاب والهيئات السياسية الموجودة فى مصر، فقد تهيأوا للعب دور فعال بعد أن وضعت الحرب أوزارها.

وإتجه طلاب الجامعة إلى توحيد صفوفهم، فقامت لجنة سميت "لجنة إتصال الشباب" – فى سبتمبر 1945– ضمت الطلبة المنتمين إلى الحزب الوطنى والوفد والأحرار الدستويين والهيئة السعدية والكتلة الوفدية والإخوان المسلمين ومصر الفتاة وبعض المستقلين، لتحيق وحدة الحركة الطلابية، ولكن يبدو أنهم لم يتفقوا على برنامج موحد للعمل. فعادوا إلى الانقسام، وخاصةً عندما حاول الإخوان المسلمون أن تكون لهم اليد العليا فى أمور اللجنة.

ومع بداية العام الدراسى (أكتوبر 1945)، قامت محاولة أخرى لتكوين جبهة طلابية، لعب فيها الوفديون والشيوعيون الدور الأساسى فى التنظيم، وتجاوزت دعوة الجبهة – هذه المرة– حدود الجامعة لتمتد إلى طلبة الأزهر والمعاهد العليا والفنية. فعقد إجتماع بكلية الطب يضم ممثلين للطلبة، اتخذ قراراً بتكوين "اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة". وحددت الجبهة الجديدة أهدفها بالنضال من أجل الاستقلال الوطنى والتخلص من السيطرة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية والثقافية والعمل على تصفية العملاء المحليين للاستعمار، وتوحيد القوى الوطنية المعادية للاستعمار، واعتبرت اللجنة التفاوض مع المستعمر حول حقوق الوطن جريمة لا تغتفر. واتفق المجتمعون على ضرورة تنظيم نضال الجماهير من خلال "لجان وطنية" تشكل لهذا الغرض بطريق الانتخاب. وبدأوا التطبيق العملى لذلك بانتخاب "لجنة تنفيذية" منبثقة عن اللجنة التحضيرية ضمت عناصر من شباب الطليعة الوفدية

والمنظمات الماركسية وبعض الإخوان المسلمين، وتولى رئاسة اللجنة التنفيذية الطالب الوفدى مصطفى موسى، وتولى السكرتارية ثلاثة من الطلبة الوفديين أيضاً هم: فؤاد محى الدين، وعبدالمحسن حمودة، وعبد الرؤوف أبو علم.

وكانت الحكومة المصرية قد أرسلت مذكرة رسمية إلى الحكومة البريطانية تدعوها إلى الدخول فى مفاوضات لإعادة النظر فى معاهدة 1936. فتأخر وصول رد بريطانيا مما آثار القلاقل السياسية، وعندما تسلمت الحكومة المصرية الرد (فى 26 يناير 1946) جاء الرد خالياً من الإشارة إلى موضوع الجلاء، واقتصر على مراجعة المعاهدة فى ضوء التجارب المشتركة مع مراعاة ميثاق الأمم المتحدة.

وأصدرت اللجنة التنفيذية للطلبة بياناً، أبدت فيه رأيها فى مذكرة الحكومة المصرية، فنعت عليها إغفالها الإشارة إلى دولية القضية المصرية، وانتقدت الرد البريطانى على المذكرة المصرية، وراحت تثير الشبهات حول نوايا بريطانيا، وطالبت الحكومة بعدم الدخول فى مفاوضات إلا على أساس الجلاء، على أن يصدر بذلك تصريح رسمى من جانب الحكومة البريطانية، وطالبت الأحزاب المصرية بتحديد مواقفها فى حالة رفض الحكومة البريطانية مبدأ التفاوض على أساس الجلاء ووحدة وادى النيل.

ثم وجهت اللجنة التنفيذية الدعوة إلى الطلبة لعقد مؤتمر عام فى 9 فبراير للنظر فى الموقف الراهن، فعقد إجتماع كبير داخل الحرم الجامعى انتهى بإصدار بيان موجه إلى الملك، طالبوا فيه الحكومة برفض الرد البريطانى رفضاً قوياً، وعدم الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا إلا بعد إصدارها تصريحاً رسمياً تعترف فيه بحق مصر فى الجلاء ووحدة وادى النيل، وطالبوا بسحب عبد الحميد بدوى باشا من وفد مصر فى الأمم المتحدة بسبب التصريح الذى أدلى به ضد تدويل القضية المصرية، مما عده الطلاب ضاراً بالقضية الوطنية.

وبعد المؤتمر، قرر الطلبة التوجه فى مظاهرة كبرى إلى قصر عابدين لرفع مطالبهم إلى الملك، وكان البوليس قد أعد للأمر عدته منذ أعلنت اللجنة عن عقد المؤتمر، فما كاد

الطلاب يصلون إلى كوبرى عباس حتى وجدوه مفتوحاً، وهاجمهم البوليس من الخلف فأصيب الكثير منهم بإصابات مختلفة.

وكما حدث عام 1935، أدت مواجهة المظاهرة الطلابية السلمية بالعنف إلى إستمرار المظاهرات فى اليوم التالى (10 فبراير)، وامتدادها إلى الإسكندرية والزقازيق والمنصورة وأسيوط، وتصدى لها البوليس بالقوة ليقع مزيد من الإصابات بين المتظاهرين الذين خرجوا للتظاهر فى تلك المدن إحتجاجاً على مأساة كوبرى عباس.

وأرسلت اللجنة التنفيذية للطلبة مذكرة إحتجاج إلى الملك على مواجهة الحكومة لهم بالعنف وعلى ما حدث يوم 9 فبراير، وطالبوا بأن تصر الحكومة المصرية على عدم التفاوض إلا على أساس الجلاء ووحدة وادى النيل دون قيد أو شرط، وحل المشاكل الاقتصادية حلاً عاجلاً، والتوجه إلى مجلس الأمن لعرض قضية مصر فى حالة رفض بريطانيا لمبدأ الجلاء، على أن تطالب الدول العربية بتأييد مصر تأييداً رسمياً.

وتضامن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مع الطلاب، فقدموا إحتجاجاً على سياسة القمع التى انتهجتها الحكومة معهم، وطالبوا بإجراء تحقيق عاجل لتحديد المسئولية فيما وقع من حوادث أليمة. كما تضامنت معهم اتحادات خريجى الجامعة وخريجى الأزهر. وكانت أحداث9، 10 فبراير موضع هجوم المعارضة على حكومة النقراشى باشا داخل مجلس النواب.

وقام الطلاب بتحطيم الزينات التى علقت على الجامعة بمناسبة الاحتفال بعيد ميلاد الملك فاروق، وانتزعوا صورته وداسوها بالأقدام. وكان مقرراً أن يقوم الملك بزيارة الجامعة ووضع حجر الأساس للمدينة الجامعية، فأعلن الطلاب مقاطعة الزيارة، ولم يسمح بحضور الاحتفال إلا للطلبة الذين اختارهم الأمن بعناية من العناصر التى يطمئن إليها، وإزاء عجز الوزارة عن حفظ الأمن والنظام لم يكن أمامها سوى الاستقالة، فقدم النقراشى باشا استقالة وزارته فى 15 فبراير 1946، وكلف الملك إسماعيل صدقى باشا بتشكيل الوزارة الجديدة.

واتبع صدقى باشا سياسة المهادنة، فسمح بالمظاهرات وأطلق سراح الطلاب المعتقلين، وكفت الحكومة يدها عن مواجهة المظاهرات بالعنف. وفى نفس الوقت، راح يعمل على

تفتيت جبهة الطلاب، وشق صفوفهم، فاستمال الإخوان المسلمين إلى جانب الحكومة، كما استمال بعدهم شباب مصر الفتاة، حتى يضرب الحركة الطلابية من داخلها. ولم يبق باللجنة الوطنية للطلبة سوى الوفديين والشيوعيين وبعض شباب الأحزاب الصغيرة الآخرى وبعض المستقلين.

ولعب الشيوعيون دوراً هاماً فى دعم اللجنة الوطنية للطلبة بالالتحام مع الحركة العمالية، فتكونت "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال"، غير أن ذلك لم يؤثر على دور الوفديين فى اللجنة، فقد كانت قواعدهم الطلابية أوسع من قواعد الشيوعيين، بينما كان تأثير الشيوعيين –عندئذ– فى الحركة العمالية أبعد مدى من تأثير الوفد. وعلى كل، كانت اللجنة "جبهة وطنية" تكونت فى ظروف تستدعى جمع الصفوف للنضال من أجل الجلاء ووحدة وادى النيل، والدعوة إلى العدالة الاجتماعية، وجميعها مطالب لا يختلف عليها مصرى واحد مهما كانت توجهاته ومعتقداته السياسية.

وأصدرت "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال" بياناً أعلنت فيه قرارها بأن يكون يوم الخميس 21 فبراير "يوم الجلاء" يقوم فيه المصريون بإضراب عام، استئنافاً للحركة الوطنية "التى تشترك فيها كل عناصر الشعب المصرى متكتلة حول حقها فى الإستقلال التام والحرية الشاملة"، ونادت بتعطيل الأعمال والمرافق العامة والمواصلات وإغلاق المحلات التجارية والمصانع ودور العلم فى جميع أنحاء البلاد.

وفى يوم 21 فبراير 1946، استجاب الشعب للجنة استجابة كاملة، فشلت حركة المواصلات وتوقفت المصانع والمحال التجارية عن العمل، وأقفرت المدارس والكليات، وخرجت من الأزهر مظاهرة كبرى شاركت فيها الجماهير اتجهت إلى ميدان الأوبرا حيث عقد مؤتمر شعبى اتخذ قرارات بمقاطعة المفاوضات وأساليب المساومة والتمسك بالجلاء عن وادى النيل، وإلغاء معاهدة 1936، واتفاقية 1899 الخاصة بالسودان، وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن.

ثم زحفت المظاهرة الكبرى إلى ميدان قصر النيل (التحرير الآن) حيث الثكنات البريطانية (موقع فندق الهيلتون ومبنى الجامعة العربية الآن)، واتجه قسم منها إلى ساحة عابدين.

وكانت المظاهرات تسير فى نظام تام دون اعتداء على أحد، ودون التعرض للممتلكات أو جنوح نحو التخريب، فإذا ببعض السيارات العسكرية البريطانية المسلحة تخترق الميدان وسط الجماهير فجأة لتدهم بعضهم تحت عجلاتها. وكان الرد الطبيعى من جانب المتظاهرين رجم الثكنات البريطانية بالحجارة، فرد الجنود البريطانيون بإطلاق الرصاص، فكانت مذبحة أثارت ثائرة الجماهير فأشعلوا النار فى معسكر بريطانى بالميدان (كان يحتل موقع مبنى المجمع الآن) وبعض المنشآت العسكرية البريطانية الآخرى. وظلت المظاهرات والاضطرابات سائدة حتى منتصف الليل. وانتقلت المظاهرات التلقائية إلى جميع أحياء القاهرة دون استثناء، كما انتشرت فى الإسكندرية والمدن الأخرى متخذة طابع العنف.

وآثار البيان الذى أعلنه صدقى باشا فى المساء ثائرة الطلبة على وجه الخصوص لوصفه العمال بالدهماء واتهامهم بالتخريب، فأصدرت "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال" بياناً استنكرت فيه هذا الوصف والاتهام، واستمر تنظيم المؤتمرات والمظاهرات فى الأيام التالية. وأعلنت اللجنة يوم (25فبراير) يوم حداد عام، فصدرت الصحف فى ذلك اليوم مؤطرة بالسواد. وأعلنت اللجنة يوم 4 مارس يوم حداد وإضراب عام، فاستجاب الجميع للدعوة، فاحتجبت الصحف عن الصدور فى ذلك اليوم، وأقفرت الشوارع إلا من المتظاهرين، وأغلقت المصانع والمحلات التجارية والمدارس والجامعة. وحدث صدام بالإسكندرية بين الجنود الانجليز والمتظاهرين سقط فيه 28 من المتظاهرين قتلى وجرح 432 متظاهراً، وقتل جنديان بريطانيان وجرح أربعة جنود بريطانيين.

وتضامناً مع الحركة الوطنية المصرية، وقع فى نفس اليوم (4 مارس) إضراب عام فى السودان وسوريا ولبنان وشرق الأردن. وكان لمذبحة 21 فبراير أثرها فى الحركة الطلابية العالمية، فقررت اعتبار يوم 21 فبراير "يوم الطلبة العالمى" تكريماً لنضال الطلاب المصريين[84].

[84]للمزيد من التفاصيل حول "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال" راجع: طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر 1945-1952، القاهرة 1972، ص 92-115، شهدى عطية الشافعى: تطور الحركة الوطنية المصرية 1882-1956، القاهرة 1957، ص 98-109، سامية حسن: المرجع السابق، ص 421 وما بعدها.

ولم تعمر "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال" سوى بضعة شهور، فقد لجأت حكومة صدقى باشا إلى تشكيل لجنة أخرى من الإخوان المسلمين ومصر الفتاة سميت "اللجنة القومية للطلبة والعمال" استخدمتها الحكومة لشق صف الحركة، دخلت فى مصادمات مع اللجنة الوطنية داخل الجامعة وفى التجمعات العمالية. كما أن الخلافات بين عناصر الجبهة الوطنية التى شكلت اللجنة، وعدم العناية الكافية بمشكلات العمال، وغياب البرنامج الواضح، كل ذلك أدى إلى نهاية هذه التجربة السياسية التى كادت تقدم بديلاً حقيقياً للنخبة السياسية التقليدية، لو كان باستطاعتها بناء تنظيم سياسي ديمقراطى جديد.

إحتجاجات الستينات والسبعينات

لم ينته دور الجامعة فى الحركة الوطنية بانتهاء ذلك الدور الكبير الذى لعبه الطلبة فى الحركة بعد الحرب العالمية الثانية، فقد استمر الطلبة وهيئة التدريس فيها يعبرون عن الضمير الوطنى فى السنوات السابقة على ثورة يوليو 1952، فكان لهم دور بارز فى الأحداث التى ترتبت على إلغاء معاهدة 1936 على يد حكومة الوفد عام 1951، كما تطوع بعض طلاب الجامعة للمساهمة فى حركة الكفاح المسلح ضد الوجود البريطانى فى قناة السويس.

وخلال تلك الفترة (1946–1952) كان النشاط السياسي داخل الجامعة قسمة بين الوفديين والشيوعيين والإخوان المسلمين كقوى سياسية أساسية، إلى جانب قلة من الطلاب سارت فى ركاب الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة)، وكان مظهر النشاط السياسى الوطنى تنظيم المظاهرات والإضرابات فى المناسبات الوطنية المختلفة، وخاصة عيد الجهاد (13 نوفمبر)، وعيد الطلبة (21 فبراير).

وظل النشاط السياسى قسمة بين تلك القوى الأربع حتى قيام ثورة يوليو وتشكيل "هيئة التحرير" (يناير 1953)، فاستطاع التنظيم الجديد أن يستقطب بعض الطلبة، كما استقطب بعض أعضاء هيئة التدريس. وحسم الأمر بعد أزمة مارس 1954 لصالح هيئة التحرير، فتم فصل العناصر النشطة سياسياً من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وأصبح النشاط السياسى محظوراً داخل أماكن الدراسة، ولم يتم إستئنافة إلا فى الستينات، غير أنه كان قاصراً على أعضاء "الاتحاد الاشتراكى العربى" و"منظمة الشباب" أما العناصر السياسية

الأخرى فاتجهت إلى العمل السرى، وتعرضت للتصفية –من حين لآخر– على يد أجهزة الأمن.

حتى إذا كانت هزيمة يونيو 1967، وما كشفت عنه محاكمات بطانة المشير عبد الحكيم عامر من الفساد الذى استشرى فى النظام، أخذ السخط يتراكم فى صدور الجماهير وخاصةً العمال وطلاب الجامعة. وعند إعلان أحكام قضايا التقصير والإهمال فى سلاح الطيران التى إتهم فيها بعض الضباط (20 فبراير 1968)، وكذلك أحكام ضباط المدرعات، أحس الناس أن العقوبات التى جاءت بالأحكام لا تتناسب مع كارثة الهزيمة، فإنفجرت براكين الغضب الشعبى التى بدأت بعمال المصانع الحربية بحلوان الذين خرجوا فى مظاهرة عارمة متجهين إلى القاهرة، فتصدت لهم قوات الأمن بالرصاص (21 فبراير).

وعندما وصلت أنباء حوادث حلوان إلى الجامعة بعد ظهر نفس اليوم، إجتمع الطلاب بأحد مدرجات كلية الآداب، وشكلوا من بينهم لجنة لرفع رأيهم فى الأحكام وفى أحداث حلوان، وظلوا مجتمعين حتى المساء، وحضر الإجتماع مدير الجامعة فى محاولة لإحتواء الموقف وتجنب المضاعفات. واستمر الاجتماع إلى اليوم التالى رغم أنه كان عطلة رسمية (عيد الوحدة) حيث حضر وزير التعليم العالى وتناقش مع الطلاب على مدى أربع ساعات، طرحوا خلالها مطالبهم التى كانت تتصل بإتحاد الطلبة والإتحاد الإشتراكى وإدارة الجامعة، وفوق ذلك كله "النكسة" ومسألة الأحكام. فوعد الوزير ببحث المطالب مع جهات الاختصاص، ورفع ما إتصل بالنكسة والأحكام إلى الرئيس جمال عبد الناصر.

وقد أصر الطلاب على رفع المطالب السياسية للرئيس لأنهم كانوا يولونه ثقتهم التامة. وكانت المطالب محصورة فى أمر النكسة – فى بداية الأمر– والإحتجاج على الأحكام، ثم أخذت تتسع لتشمل الحريات العامة، والديمقراطية واستقلال الإتحادات الطلابية. وكان من الممكن إحتواء الموقف لو أبدت السلطة حسن نواياها تجاه الطلاب، غير أنه تم إلقاء القبض على بعض أعضاء اللجنة التى شكلها الطلاب، فإنفجرت المظاهرات، حيث خرج طلبة الهندسة من كليتهم إلى حرم الجامعة، ثم إنضم إليهم طلبة الكليات الأخرى، وإتجهوا فى مظاهرة كبيرة إلى كوبرى الجامعة صوب وسط المدينة مطالبين بالإفراج عن الطلبة

المعتقلين مرددين شعارات التنديد بالهزيمة، مطالبين بمحاكمة المسئولين عنها، وبإطلاق الحريات العامة.

وتصدت قوات الأمن للطلاب عند مدخل كوبرى الجامعة، كما تصدت لطلاب الطب الذين كانوا يتحركون فى نفس الوقت لملاقاة زملائهم، رافعين نفس المطالب، مرددين نفس الهتافات. كذلك تزامنت حركة طلاب جامعة القاهرة مع طلاب جامعة عين شمس الذين خرجوا فى مظاهرة كبيرة، قابلتها قوات الأمن بالعنف عند ميدان العباسية.

ورغم حصار قوات الأمن وعنفها فى مواجهة المظاهرات الطلابية، استطاع الطلبة إختراق حواجز الشرطة والوصول إلى وسط المدينة (ميدان التحرير وباب اللوق)، حيث ظلوا يرددون الهتافات الإحتجاجية، ويطالبون بالحريات حتى المساء.

وعند منتصف الليل، إتخذ مجلس الوزراء – برئاسة جمال عبد الناصر– قراراً بإلغاء الأحكام التى صدرت، وإحالة القضية إلى محكمة عسكرية عليا أخرى، كما قرر تعطيل الدراسة بالجامعات والمعاهد العليا، ومنع المظاهرات وإغلاق المدينة الجامعية بالإسكندرية (بعد انضمام طلاب جامعة الإسكندرية إلى الحركة الإحتجاجية الغاضبة).

وفى محاولة لاحتواء الموقف، تمت الإستجابة لمطالب الطلبة الخاصة بإعطاء المزيد من الإستقلال والفاعلية وحرية الحركة لإتحاداتهم، والسماح للاتحادات بالعمل السياسى، وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم 1533 لسنة 1968 بشأن تنظيم الإتحادات الطلابية منفذاً لهذه المطالب، وبدأت الجامعة تموج بالحركة، وعاد الطلاب يعبرون عن الضمير الوطنى لأول مرة منذ عام 1954. وأفرج عن جميع الطلبة المعتقلين، وكفت يد منظمة الشباب عن الجامعة، وسلطت الأضواء على إتحاد الطلبة[85].

وكانت حركة الطلاب المستقلة – فى ذلك الحين– تمثل عصب حركات المعارضة السياسية والاجتماعية التى أفرزتها صدمة الهزيمة، إذ جاءت حركات المعارضة الأخرى، رد فعل لها،

[85] عادل حمودة: الهجرة إلى العنف، سنا للنشر، القاهرة 1987، ص 109 – 123.

مثل البيان الذى أصدره نادى القضاة فى 28 مارس 1968، وترددت فيه مطالب حركة فبراير الطلابية فيما يتعلق بإطلاق الحريات العامة [86].

وتطورت الحركة الإحتجاجية الطلابية تطوراً ملحوظاً بعد وصول الرئيس أنور السادات إلى السلطة، ورفع الوصاية عن الطلبة وإلغاء الحرس الجامعى. وفى شتاء 1971، أجريت أول إنتخابات لاتحاد الطلبة بعيداً عن تدخل جهات الأمن، وطرح الطلاب شعارات سياسية ضد إسرائيل والمبادرات السلمية ضد أمريكا، وطالبوا بالتدريب العسكرى وحرب التحرير الشعبية، وبأن تكون معركة التحرير معركة الشعب والجيش معاً وليست معركة الجيش وحده. وانتقد الطلاب فى مجلات الحائط الرئيس السادات الذى أعلن أن عام 1971 هو "عام الحسم"، فضاقوا ذرعاً بجو اللاحرب واللاسلم، وخاصةً أن الحالة على الجبهة لم تكن خافية عليهم، فقد بدأ التوسع – بعد الهزيمة– فى تجنيد الجامعيين وكان على الجبهة –حينئذٍ– بعض من شاركوا فى حركة فبراير 1968 من الطلاب.

وبلغ السخط بين شباب الجامعة حد الانفجار، فاندلعت المظاهرات والإضرابات فى يناير 1972، واستمرت إحدى عشر يوماً، وتعددت البيانات التى أصدرتها اتحادات الطلاب على مستوى الكليات. وقد أجملت الوثيقة الطلابية التى أصدرتها "اللجنة الوطنية" التى شكلها طلاب جامعة القاهرة مبادئ الحركة فى رفض الحل السلمى للصراع مع إسرائيل، واتخاذ التدابير اللازمة لوضع البلاد على طريق إقتصاد الحرب استعداداً للمعركة، وتوجيه الطاقات الإنتاجية نحو خدمة المجهود الحربى، ووقف إنتاج السلع الترفيهية، وإتاحة فرصة التدريب العسكرى للمواطنين جميعاً دون تمييز، وتكوين فرق ميليشيات شعبية ديمقراطية لا مركزية، وإلغاء الرقابة على الصحف، وإطلاق حرية التعبير داخل الجامعة وخارجها، والإفراج عن الطلبة والعمال المعتقلين، وإعطاء مصر تأييدها المطلق لمنظمات المقاومة الفلسطينية[87].

وكان الطلاب قد تحصنوا داخل حرم جامعة القاهرة، واعتصموا أياماً تابعت حركتهم خلالها وكالات الأنباء العالمية، وأحس النظام بالخطر من احتمال امتداد السخط إلى الجامعيين،

[86] مصطفى كامل السيد: المجتمع والسياسة فى مصر، دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى 1952 – 1981، دار المستقبل العربى، القاهرة 1983، ص 30.
[87] المرجع السابق، ص32.

من جنود الجبهة وخاصة أن بعضهم شارك فى حوادث فبراير 1968، فتقرر استخدام القوة مع المعتصمين. وفى الفجر، تم اقتحام الحرم الجامعى، واعتقلت قوات الأمن زعماء الطلبة، ونسبت إليهم سلطات الأمن تهمة الاتصال بجهة أجنبية وتلقى الدعم منها.

ونتج عن اقتحام قوات الأمن الحرم الجامعى، إندفاع الطلبة خارج أسوار الجامعة. واحتلوا ميدان التحرير، حيث تمكنت قوات الأمن من الانقضاض عليهم وتشتيتهم، وساد الهدوء الجامعة فى 26 يناير ولكنه كان هدوء وقتياً، إذ استمرت عوامل السخط على الهزيمة وعلى السياسات التى أعدت لمواجهتها تفعل فعلها داخل الجامعة حتى كان الانفجار مرة أخرى فى يناير 1973.

وركزت مظاهرات طلاب الجامعة هذه المرة على المطالبة بالإفراج عن المعتقلين وإنهاء حالة اللا حرب واللا سلم، وقمعت بنفس الطريقة التى قمعت بها فى يناير 1973.

ولما كانت حركة طلاب الجامعة تعبر عن الضمير الوطنى، فقد أيدها هذه المرة ستمائة من المثقفين والكتاب والصحفيين والفنانين، وقعوا على وثيقة عرفت باسم "عريضة الكتاب" رفعوها إلى الرئيس السادات، وكان على رأس موقعيها الكاتب الكبير توفيق الحكيم. وأوضحت الوثيقة أن الشباب يشعر بتمزق نفسى "لأنه لا ينتظرهم بعد التخرج إلا عدد غير محدود من السنين يقضونها فى الجندية استعداداً لمعركة تبدو أبعد كل يوم"، وأيد أصحاب الوثيقة مطالب الطلبة فى جملتها[88].

وإذا كانت حرب أكتوبر 1973 قد غيرت ملامح الصورة – نسبياً– بعد شهور قليلة، إلا أن حركة الإحتجاج على هزيمة 1967 عبرت عن الأمانى والتطلعات الوطنية للشعب المصرى الذى أصابت الهزيمة كبرياءه الوطنى بجرح عميق. وقدر لشباب الجامعة الذى شاركوا فى تلك الحركة أن يشاركوا فى تحقيق نصر أكتوبر 1973 جنوداً وضباط احتياط.

وهكذا كانت الجامعة دائماً مركز إشعاع للعمل الوطنى، وقوة فاعلة فيه، فلم تتخلف عن المساهمة فى الحركة الوطنية يوماً، ولم يتقاعس شبابها عن أداء واجبهم نحو وطنهم، ولم

[88] عادل حمودة: المرجع السابق، ص 133-135.

تلن عزيمتهم فى مواجهة قوى الاستعمار والقهر والاستبداد، بل كانت لهم مبادرتهم الوطنية التى احتلت موقعاً بارزاً من تاريخ الحركة الوطنية المصرية.

(4) قضية إستقلال الجامعة
دكتور رءوف عباس

حدد المشرع المصرى إختصاص الجامعات تحديداً جامعاً، فذكر أنها تختص "بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى الذى تقوم به كلياتها ومعاهدها فى سبيل خدمة المجتمع والإرتقاء به حضارياً. متوخية فى ذلك المساهمة فى رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى مختلف المجالات، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة، والقيم الرفيعة، ليساهم فى بناء وتدعيم المجتمع الإشتراكى، وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية. وتعتبر الجامعات بذلك معقلاً للفكر الإنسانى فى أرفع مستوياته، ومصدراً لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهى الثروة البشرية. وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخى للشعب المصرى وتقاليده الأصيلة، ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية"[89].

فإذا كان ذلك شأن الجامعة، وتلك رسالتها السامية، فإنها لا تستطيع القيام بها على الوجه الأكمل إذ غلت يدها قيود التبعية لسلطة إدارية أو تنفيذية من خارجها، وإذا لم تكن لها حرية تدبير كل ما إتصل بها من أمور. لذلك حرص المشرع على أن يقرن اختصاص الجامعات بالنص على أن الدولة تكفل إستقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعى وحاجات المجتمع والإنتاج.

واستقلال الجامعات لا يعنى أن تبنى لنفسها أبراجا عاجية تعزلها عن المجتمع، ولكن المقصود بذلك الاستقلال أن توفر للجامعات القدرة على الحركة والانطلاق الذاتى بما يفجر طاقاتها لخدمة المجتمع، وتفجر هذه الطاقات لا يمكن أن يتحقق فى ظل قيود إدارية أو قوالب تنظيمية تفرض عليها، وتلغى ذاتيتها، وتشمل قدرتها على المبادرة والتطوير الذاتى، وتكون بمثابة الأغلال الثقيلة التى تحيل الجامعات إلى مؤسسات بيروقراطية خاملة فكرياوعلميا.

[89] المادة 1 من القانون رقم 49 لسنة 1972، موسوعة قانون تنظيم الجامعات، مطبعة جامعة القاهرة 1983، ص 11.

ومن هنا حرص الرعيل الأول من مؤسسى الجامعة عند نقل تبعيتها إلى الحكومة عام 1925، على أن تكون للجامعة شخصية معنوية قانوناً، وأن تدير أموالها بنفسها، وأن تدرج فى باب إيراداتها العادية فى ميزانيتها الإعتمادات المخصصة لها بميزانية الدولة إلى جانب الموارد الأخرى من عائد استغلال أموالها المنقولة والثابتة والإعانات والهبات التى تحصل عليها. غير أن الحكومة إحتفظت لنفسها بسلطات إدارية واسعة، فجعلت من وزير المعارف رئيساً أعلى للجامعة، وجعلت له الحق فى ترشيح من يعين مديراً لها، كما أعطته حق تعيين العمداء وأعضاء هيئة التدريس، إلى غير ذلك من صلاحيات كانت دائماً منافذ للتدخل فى أمور الجامعة، عندما تسنح الفرصة لذلك. ومن ثم كانت قضية إستقلال الجامعة قضية مثارة دائماً على مر تاريخها، يستعر أوارها عندما تمارس الحكومة حقها فى التدخل فى أمور الجامعة، فيهب الجامعيون للدفاع عن إستقلال الجامعة، وتخمد جذوتها حيناً عندما تخف حدة تلك الممارسات، وإن ظلت تلك الجذوة متقدة حتى يكتمل إستقلال الجامعة، ويتم تحصين هذا الإستقلال بقانون واضح صريح.

وهناك أزمات حادة وقعت بين الحكومة والجامعة كان المحك الأساسى فيها إستقلال الجامعة وحرية البحث العلمى. فكانت أول تلك الأزمات فى أواخر العشرينات وثانيتها فى أوائل الثلاثينات وثالثتها فى أوائل الأربعينات، ثم كان لقضية إستقلال الجامعة شأن خطير مع قيام ثورة يوليو 1952 بلغت الذروة عام 1967. وسوف نلقى نظرة فيما يلى على تطور تلك الأزمات.

1 - حرية البحث العلمى وأزمة كتاب "فى الشعر الجاهلى" (1926)[90]

ما كاد ينقضى عام واحد على تأسيس الجامعة حتى فجرت قضية حرية البحث العلمى فى الجامعة مقترنة بمسألة إستقلال الجامعة، فقد نشر الدكتور طه حسين كتابه "فى الشعر الجاهلى" عام 1926، متضمناً المحاضرات التى ألقاها على طلبة كلية الآداب فى العام الجامعى 1925/ 1926، مستخدماً مناهج البحث الحديثة فى الأدب، فطبق أساليب النقد العلمى على شعر العرب القديم، وشكك فى نسبة الشعر الجاهلى إلى أصحابه من الوجهة

[90] عالج الدكتور عبد المنعم الجميعى هذه الأزمة بالتفصيل فى كتابه: الجامعة المصرية والمجتمع، ص 63 – 69.

اللغوية والفنية، وفى إمكانية قرضه قبل ظهور القرآن وبرهن طه حسين على أن الشعر الجاهلى لا يصور حياة الجاهليين الدينية والعقلية والسياسية والاقتصادية، ولا يصور لغتهم ولهجاتهم المختلفة، وأثار الشك حول وجود إبراهيم وإسماعيل تاريخياً، وفى بنائهما للكعبة، وأنكر أن الإسلام كان دين إبراهيم وأنه وجد قبل ظهور محمد، كما أثار الشك حول إنتشار المسيحية واليهودية فى بلاد العرب إستناداً إلى غياب أثرهما فى الشعر العربى قبيل الإسلام.

وجاء طرح هذه الأفكار صدمة للكثير من المحافظين لتعرضها للمعتقدات الدينية، ودار جدل صاخب على صفحات الجرائد بين مؤيدى طه حسين ومعارضيه على مدى ثلاثة شهور متصلة، ثم كانت تتجدد بين الحين والآخر لدوافع حزبية وسياسية، فرجال الدين رموا المؤلف بالكفر والإلحاد، وطالب البعض بالضرب على يديه حتى لا يؤثر على طلاب الجامعة، وطالبوا الجامعة أن تعلن براءتها من أفكاره وأن تحمى طلبتها منه. وكلف شيخ الأزهر لجنة من العلماء بفحص الكتاب ووضع تقرير عنه، فأعدت اللجنة تقريراً يقع فى 183 صفحة، إنتهت فيه إلى "ضرورة مكافحة هذه الروح الإلحادية وإقتلاع هذا الشر من أصله" وطالبت الجامعة بمصادرة الكتاب، وإبعاد طه حسين عن الجامعة ومحاكمته.

ونظراً لخطورة الموقف – خاصةً أن الجامعة كانت لا تزال تحبو فى طريقها– عقد مجلس الجامعة جلسة خاصة للنظر فى تقرير علماء الأزهر (16 مايو 1926)، وإتخذ قراراً بتفويض مدير الجامعة معالجة المسألة مع السلطات المختصة "على أن يراعى فى ذلك المبادئ الأساسية للتعليم الجامعى والشرف العلمى لهيئة موظفى التدريس فى الجامعة". فالتفويض جاء مقروناً بشروط تتصل بإستقلال الجامعة وحرية البحث العلمى فى المقام الأول.

وأمام موجة السخط على طه حسين وإتهام الأزهر له بالكفر والإلحاد، أرسل خطاباً إلى رئيس الجامعة (يوم 17 مايو) عرض فيه وضع ما بقى من نسخ الكتاب تحت تصرف الجامعة، فقامت الجامعة بشراء تلك النسخ وتحريزها وحفظها بمخازنها،. ونشرت الجامعة بياناً فى الصحف ذكرت فيه أن الدكتور طه حسين قدم إلى مدير الجامعة خطاباً يثبت فيه

إسلامه وينفى تعمده الإساءة إلى الدين، وفى محاولة لتهدئة الموقف قدم طه حسين إستقالته من الجامعة فرفضت قبولها.

ولم يشعر الأزهريون بالارتياح لأسلوب الجامعة فى معالجة الأزمة، فقدم أحدهم بلاغاً إلى النائب العام ضد طه حسين طالباً تقديمه للمحاكمة، وأبرقوا إلى الملك مطالبين بإبعاد طه حسين عن الجامعة لتجرئه على الدين، كما ذهب وفد منهم إلى سراى عابدين يتقدمهم شيخ الأزهر للغاية نفسها.

وأثيرت القضية فى مجلس النواب، وراجت شائعات فى المجلس حول إلغاء قانون الجامعة وعودة المدارس العليا إلى سيرتها الأولى قبل إنشاء الجامعة، وقدم استجواب لوزير المعارف حول الموضوع، فجاء برده على الاستجواب ما يفيد حرص الحكومة على "أن تكون الجامعة معهداً طلقاً للبحث العلمى الصحيح" غير أنها لا ترضى "بأن تكون كراسى الأساتذة منابر تلقى فيها المطاعن على أى دين من الأديان". ووافقت أغلبية أعضاء مجلس النواب على اقتراح بمصادرة وإعدام الكتاب، وتكليف النيابة العمومية برفع الدعوى على مؤلفه لطعنه فى دين الدولة الرسمى، وإلغاء وظيفته من الجامعة. غير أن عدلى يكن باشا –رئيس الوزراء– أبدى استياءه من اتجاه المجلس ومعارضته لمحاكمة الدكتور طه حسين، وأصر على طرح الثقة بالوزارة إذا تمسك المجلس بموقفه، وأخيراً تم التوصل إلى حل وسط يقضى بأن يتقدم النائب صاحب الاستجواب ببلاغ إلى النيابة ضد طه حسين، فلا يقدم المجلس على هذه الخطوة بما له من تمثيل للأمة فتزداد الأمور تعقيداً[91].

وتم التحقيق فى تلك القضية الفكرية بمعرفة النيابة (أكتوبر 1926)، فأنكر طه حسين أنه كان يهدف إلى الطعن فى الدين الإسلامى، وذكر أن هدفه البحث العلمى وحده، وأنه كمسلم لا يرتاب فى وجود إبراهيم وإسماعيل وما يتصل بهما مما جاء فى القرآن، ولكنه كعالم مضطر إلى التمسك بمناهج البحث فلا يسلم بالوجود التاريخى العلمى لإبراهيم وإسماعيل. وحفظت النيابة التحقيق إدارياً استناداً إلى المادة 14 من الدستور التى تنص

[91]أنظر تفاصيل ذلك فى: مضابط مجلس النواب، جلسة الاثنين 12 ديسمبر 1926.

على أن "حرية الرأى مكفولة، ولكل إنسان الحق فى الإعراب عن فكرة بالقول أو الكتابة أو التصوير". وكذلك نص المادة 49 الخاصة بحرية الاعتقاد.

وكان الموقف الرسمى للجامعة طوال تلك الأزمة أن "أستاذ الجامعة المصرية، كغيره فى الجامعات الأخرى، من واجبه أن ينشر نتيجة أبحاثه ولا يحكم على أعماله إلا النقاد المتخصصون، وأن مجلس الجامعة بصفته الهيئة التأديبية للجامعة هو الذى يملك مساءلة الأستاذ المخطئ وليس غيره".

ولكن القانون الخاص بالجامعة كان خلواً من تحديد نظام خاص لتأديب أعضاء هيئة التدريس حتى صدر القانون رقم 21 لسنة 1933 متضمناً النصوص الخاصة بمجلس التأديب ولجان التحقيق المتصلة بها والعقوبات التأديبية التى توقع على أعضاء هيئة التدريس.

ويرجع الفضل فى عبور الجامعة تلك الأزمة إلى صمود مديرها أحمد لطفى السيد فى وجه تلك الموجة العاتية التى حركها الأزهر، فقد كان حريصاً على أن يتقبل المجتمع مبدأ حرية البحث العلمى، وعلى ألا يكون من حق غير المتخصصين التدخل فى نتائج أبحاث أعضاء هيئة التدريس. ومن ثم كان تمسكه بطه حسين ودفاعه عنه، ورفضه قبول استقالته.

2- نقل الأساتذة خارج الجامعة (1932)

92

أعطى قانون الجامعة لوزير المعارف سلطة تعيين أساتذة الجامعة وفق ما يراه مجلس الجامعة، كما نص على تطبيق القواعد والأحكام الخاصة بقوانين التوظيف بالحكومة على أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. ولما كان الوزير يملك حق التعيين ويعد الرئيس الأعلى للجامعة، فمن حقه – قانوناً– أن يستخدم الصلاحيات التى توفرها له قوانين موظفى الدولة فيما يتصل بأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وكانت تلك الثغرة موضوع الأزمة الثانية المتصلة بإستقلال الجامعة.

[92] عالجت د.سامية حسن هذه الأزمة بالتفصيل، أنظر، المرجع السابق، ص ص 138 – 178.

فقد أصدر محمد حلمى باشا – وزير المعارف فى وزارة إسماعيل صدقى باشا– قراراً فى 3 مارس 1932 بنقل الدكتور طه حسين من الجامعة إلى ديوان وزارة المعارف ليقوم بفحص مناهج اللغة العربية وكتبها حتى تخلو وظيفة مفتش اللغة العربية فى مايو 1932 بإحالته للمعاش، فيشغل طه حسين –عندئذٍ– تلك الوظيفة. وكان طه حسين عند صدور قرار النقل عميداً لكلية الآداب منذ نوفمبر 1930 منتخباً من أعضاء مجلس الكلية.

وكانت وراء قرار النقل دوافع سياسية محضة، إذ رفض طه حسين عرضاً تقدم به إسماعيل صدقى باشا إليه لرئاسة تحرير جريدة "الشعب" والإستقالة من الجامعة للتفرغ لها، كما أن أعضاء مجلس النواب كانوا يثيرون دائماً مسألة التخلص من طه حسين كلما طرحت على المجلس ميزانية الجامعة، فيتخذ فكر طه حسين مدخلاً للهجوم على الجامعة، حتى أن النائب عبد العزيز الصوفانى قدم إقتراحاً للمجلس (5 مايو 1930)، بأن يقوم وزير المعارف بالإسراع بوضع قيود على ما يدرس بالجامعة حتى يمكن مراقبة المحاضرات التى يلقيها الأساتذة فيها، ودارت حول الإقتراح مناقشات حامية إنتهت برفضه لعدم دستوريته.

كما أن طه حسين أحرج وزير المعارف، عندما رفض منح الدكتوراه الفخرية لأحد البلجيك، وإحتج على تدخل الوزير فى قرار مجلس الجامعة بهذا الخصوص، كما رفض منح تلك الدرجة لعدد من الشخصيات السياسية المشتركة فى الحكم، مؤكداً أن أحداً منهم لا يستحق هذا الشرف. وقال لوزير المعارف: "إن الجامعة تعطى الدكتوراه الفخرية بوحى من نفسها لا بوحى من الحكومة، ولا تستطيع أن تمنح هذه الدرجة لأفراد حزبيين". وبذلك وضع عميد الآداب الحكومة فى مأزق وجدت نفسها مضطرة إزاءه أن تلجأ إلى عميد الحقوق لمنح تلك الدرجات، فاستجاب الدكتور محمد كامل مرسى (عميد الحقوق) لرجاء الحكومة ولبى الطلب. وعندما أقيم حفل منح درجات الدكتوراه الفخرية (27 فبراير 1932) بحضور الملك فؤاد، لم يلق أحمد لطفى السيد كلمة ترحيب كما جرت العادة، ولزم جميع الأساتذة المصريين الصمت فلم يلق أحدهم كلمة، ولعل ذلك كان إحتجاجاً على فرض تكريم رجال الحكم على مجلس الجامعة.

كذلك كان طه حسين موضع شكوى دائمة من الإنجليز بحجة محاباته للفرنسيين من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب، وتفضيله لهم على الإنجليز، وتحمسه للثقافة اللاتينية، فرأى

إسماعيل صدقى باشا فى إبعاد طه حسين عن الجامعة ما يحقق إصطياد أكثر من عصفور بحجر واحد: فيضع سابقة من خلال إكتساب الحكومة حق التدخل فى أدق خصائص الجامعة، وينتقم من طه حسين لمواقفه المتصلبة ضد الحكومة، ويكسب رضاء الإنجليز بإزاحة نصير الثقافة اللاتينية من كلية الآداب.

وكان السير برسى لورين –المندوب السامى البريطانى– يرى أن الجامعة المصرية لا يجب أن تتمتع بالحرية الأكاديمية والإستقلال الإدارى على نحو ما تتمتع به الجامعات البريطانية، لأن الظروف فى مصر تختلف عنها فى بريطانيا، ويرى ضرورة أن تسرع الحكومة لتوطيد سيطرتها على الجامعة حتى تكون مسموعة الكلمة فيها، وتصبح قراراتها موضع التنفيذ، فعلى الحكومة المصرية أن تحدد بوضوح درجة الحرية التى تعطى للجامعة المصرية. غير أنه خشى أن يسبب إبعاد طه حسين الحرج للحكومة البريطانية، وخاصة أن الأستاذ المصرى معروف بين أوساط المستشرقين فى أوروبا[93].

وقد بررت حكومة صدقى باشا عملها أمام الرأى العام بإبداء دوافع لقرار نقل عميد الآداب لا صلة لها بالدوافع الأصلية، فزعمت أنه أفشى قرارات لمجلس معهد التربية، وأنه حرض بعض الخريجين على مطالبة الحكومة بتوظيفهم، كما أنه حرض أساتذة الآداب على عدم التدريس بالأزهر. غير أن هذه المبررات كانت مكشوفة تماماً وعارية عن الصحة، إذ قامت الصحافة المصرية بفضح الحكومة وإعلان الأسباب الحقيقية لقرارها. وحملت صحف المعارضة: الوفدية، والأحرار الدستوريين حملة شعواء على الحكومة التى قدمت للمعارضة سلاحاً باعتدائها على إستقلال الجامعة. وراحت صحف الحكومة تدافع عن موقفها مثيرة المواقف الفكرية لطه حسين، منددة بمؤلفاته، مدعية سوء إدارته لكلية الآداب. وراح أعضاء مجلس النواب يهاجمون طه حسين والجامعة ومناهج التدريس فيها وينكرون عليها حقها فى الإستقلال بحجة أن الحكومة تقدم الجانب الأكبر من ميزانية الجامعة.

[93]نشرت روز اليوسف رسماً كاريكاتير يصور محمد حلمى عيسى باشا (وزير المعارف) يقدم رأس طه حسين للمندوب السامى على صينية قائلاً: "أرجو يا فخامة المندوب السامى بمناسبة عيد الإستقلال أن أقدم لكم هذه الهدية، إستقلال الجامعة". أنظر، عدد 14 مارس 1932.

ولم يقف الطلبة موقف المتفرج خلال الأزمة، فأضرب طلبة الآداب فى اليوم التالى لصدور قرار نقل طه حسين، وتضامن معهم طلبة الحقوق، وأعلنوا رفضهم العودة إلى الدراسة إلا إذا عاد الأستاذ إلى جامعته. كذلك اضرب طلبة الطب، ورفع الطلاب عريضة إلى الملك طالبوا فيها بإعادة الأستاذ لمنصبه"حفاظاً على حرية واستقلال الجامعة وهيبتها العلمية"، وأصدورا بياناً بالصحف أعلنوا فيه أن نقل الأستاذ امتهان لكرامة الجامعة وكرامة العلم. وعندما طلب إليهم أحد أساتذة الطب أن يتركوا مبنى قسم الجغرافيا الذى تحصنوا فيه، ويذهبوا إلى كلياتهم ويبقوا هناك مضربين لمدة يوم واحد لإعطاء الفرصة للجامعة التى كانت تتفاوض مع الحكومة حول حل الأزمة، استجاب الطلاب حتى إذا مر اليوم دون بارقة أمل، عادوا إلى قسم الجغرافيا، وأبرقوا إلى مجلس كلية الآداب مطالبين الأساتذة باتخاذ إجراء يعيد للجامعة إستقلالها، وللعلم حريته، وللأساتذة هيبتهم. وطالب وفد منهم مجلس الجامعة باتخاذ قرار للدفاع عن كرامة الجامعة.

وفشلت محاولة الطلبة تنظيم مظاهرة إحتجاج صامتة بسبب محاصرة الشرطة للحرم الجامعى. وحاول عبثاً وكيل الجامعة وعمداء الكليات تهدئة الطلبة وإعادتهم للدراسة، فلما لم يستجب لهم المضربون أصدروا قراراً بتعطيل الدراسة حتى يوم 20 مارس 1932 على ألا يسمح بدخول الكليات إلا الطلبة الذين يحصلون من كلياتهم على "تذكرة دخول" بعد أن يتعهدوا بالمحافظة على النظام والمواظبة على الدراسة، ومن امتنع عن ذلك يفصل من كليته، واضطر الطلاب إلى التراجع تدريجياً حتى لا يتعرضوا للفصل.

أما موقف مدير الجامعة –أحمد لطفى السيد– فاتسم بالغضب للاعتداء على إستقلال الجامعة، فقد تم نقل الأستاذ دون استشارة الجامعة وعلى غير رضاها، ولأن الإجراء من شأنه خلق حالة عدم الاستقرار عند أساتذة الجامعة تعوقهم عن التفرغ لعملهم العلمى وبحوثهم مما يمس رسالة الجامعة. وقام مدير الجامعة بمقابلة إسماعيل صدقى باشا فى محاولة لإيجاد حل الأزمة يحفظ كرامة الجامعة، فاقترح عودة الدكتور طه حسين إلى كلية الآداب مع تركه للعمادة. فقبل صدقى باشا الاقتراح غير أنه لم يلتزم بتنفيذه، فاستقال أحمد لطفى السيد من منصبه إحتجاجاً على "هذا التصرف الذى أخشى أن يكون سنة تذهب بكل

الفروق بين التعاليم الجامعية وأغيارها"[94]، على نحو ما جاء بكتاب الاستقالة (9 مارس 1932).

وقد نال موقف مدير الجامعة إعجاب الطلبة، فأبرقوا إليه مهنئين بالموقف الشجاع، ووجهوا نداء للأساتذة يدعونهم فيه إلى التضامن مع أحمد لطفى السيد حفاظاً على كرامة العلم.

وكان مجلس كلية الآداب قد اتخذ قراراً شديد اللهجة إحتجاجاً على القرار الذى رأى أنه "مخالف لقانون الجامعة المصرية وحريتها وهادم لاستقلالها الذى حرصت عليه"، وطالبوا بعقد مجلس إدارة الجامعة للنظر فى الموضوع، ولم تستجب الجامعة أو الوزارة لهم، ولم تأبه بإحتجاجهم، بل قامت الوزارة بفصل طه حسين من الخدمة نهائياً (30 مارس 1932)، ولم يعد طه حسين إلى منصبه أستاذاً بالآداب إلا فى ديسمبر 1934 بعد تولى محمد توفيق نسيم باشا الحكم، ولم يعد أحمد لطفى السيد إلى منصبه كمدير للجامعة إلا فى ابريل 1935 حين سعى نجيب الهلالى باشا وزير المعارف إليه، فاشترط أن يعدل قانون الجامعة بحيث ينص فيه على أن لا ينقل أستاذ منها إلا بعد موافقة مجلس الجامعة، وقد بر نجيب الهلالى بوعده وعدل القانون، بحيث أصبح لا يمكن فصل أو نقل أستاذ أو عضو هيئة تدريس دون أخذ رأى مجلس إدارة الجامعة (المرسوم بقانون رقم 97 لسنة 1935).

غير أن ذلك لا يعنى أن أعضاء هيئة التدريس قد أصبحوا بمعزل عن الفصل أو النقل. فقد خلف أحمد لطفى السيد بعض المديرين الذين لم يرفعوا إصبع المعارضة فى وجه الحكومة، ولم يدافعوا عن إستقلال الجامعة هذا الدفاع المجيد، فلم يكن هذا التعدى على إستقلال الجامعة فريداً من نوعه، وكثيراً ما نقل أعضاء هيئة التدريس (ممن لا تبلغ قامتهم طه حسين) إلى وظائف خارج الجامعة فى مناسبات مختلفة دون أن يتحول الأمر إلى أزمة حادة على نحو ما حدث عام 1932.

3- ترقيات أعضاء هيئة التدريس (1941)

نظم القانون 21 لسنة 1933 بشأن شروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، نظام ترقيات أعضاء هيئة التدريس، فاشترط لترقية المدرس إلى وظيفة أستاذ إنقضاء أربع سنوات

[94] حسين فوزى النجار: أحمد لطفى السيد أستاذ الجيل، أعلام العرب 39، القاهرة 1965 ص 278-279.

على التعيين فى وظيفة المدرس، كما إشترط نفس المدة بالنسبة للأساتذة المساعدين الذين يرقون إلى كراسى الأستاذية دون إشتراط التقدم بإنتاج علمى. وفى عام 1935 عدلت المادة رقم (5) من القانون، فأصبح يشترط فيمن يرقى إلى إحدى الدرجتين "أن تكون له أبحاث مبتكرة"[95].

غير أن الجامعة لم تلتزم بتطبيق المادة المعدلة، ولم تهتم إلا بالشروط الخاصة بالمدة الزمنية، ويبدو أنها نظرت إلى الإنتاج العلمى للمرشح للترقية نظرتها إلى الكماليات. وكانت الترقية تتم بموافقة مجلس الكلية ثم مجلس الجامعة، ويرفع مدير الجامعة القرارات الخاصة بذلك إلى وزير المعارف لتوقيعها بإعتباره الرئيس الأعلى للجامعة. وكان الوزراء يوقعون هذه القرارات دون فحصها على أساس أن المجالس الأكاديمية المختصة قد قامت بهذا العمل، وحتى لا يتورط الوزير فى التدخل فى أمر يتصل بأخص خصائص الجامعة، فيشكل هذا الأمر عدواناً على استقلالها.

وعندما تولى الدكتور محمد حسين هيكل وزارة المعارف (1938 – 1941) لاحظ أن الشكوى تتردد فى البرلمان حول تقصير أساتذة الجامعة والأساتذة المساعدين ممن سمح لهم بمزاولة مهنة خارج الجامعة فى المواظبة على أداء محاضراتهم، وأنهم لا يهتمون بالبحث العلمى الذى تقضى الحياة الجامعية بالإنقطاع له. فإنتهز الوزير فرصة عرض قرارات بشأن ترقية بعض أعضاء هيئة التدريس عام 1941 لإعتمادها، وسأل إدارة الجامعة أن ترفق بكل قرار من تطلب ترقيته مذكرة عن البحوث العلمية التى أنجزها المرشح خلال السنوات الأربع المنقضية بين الدرجة التى كان فيها والدرجة التى يطلب ترقيته إليها. فإذا بهذه المذكرات فى معظمها لا تشير إلا إلى الرسالة التى حصل بها المرشح على درجة الدكتوراه، أو تتضمن إشارات إلى بحث غير ذى بال.

وإمتنع الدكتور محمد حسين هيكل عن توقيع القرارات، وأبدى ملاحظته على عدم الإلتزام بشرط التقدم ببحوث مبتكرة، إلى مدير الجامعة الدكتور على باشا إبراهيم، فإذا بالمدير يؤكد أن أعضاء هيئة التدريس المرشحون للترقية هم خير رجال الجامعة، وأنه فى حالة عدم

[95] أحمد محمد حسن وآخر: مجموعة القوانين واللوائح، ح 1، ص 700، هذا ولم يحدد القانون كيفية تقييم الأبحاث وجهة الإختصاص فى ذلك، كما يوكل الأمر إلى مجالس الكليات أو مجلس الجامعة.

ترقيتهم سوف يتركونها فتعجز الجامعة عن أن تجد من يحل محلهم. ورأى أن الزمن كفيل بسد النقص فى الكفاية العلمية لأعضاء هيئة التدريس عندما تزداد أعدادهم فيؤدى التنافس بينهم إلى الرقى العلمى، والإبداع، والإبتكار.

فإقترح الوزير أن تعتمد الجامعة على بعض الأساتذة الأجانب المشهود لهم بالكفاءة والفضل، وإجزال العطاء لهم حتى تغريهم الجامعة على الدخول فى خدمتها، لحل تلك الأزمة، والتمسك بشروط الترقية التى حددها القانون حرصاً على المستوى العلمى للجامعة. وأبدى الوزير إستنكاره لسعى المصريين من أعضاء هيئة التدريس إلى التخلص من كل أستاذ أجنبى مهما كانت كفاءته العلمية، ليحلوا محله وليرقوا على درجته. وإقترح أن يكون هناك كادر للأجانب وآخر للمصريين، حتى لا يتطلع أعضاء هيئة التدريس من المصريين إلى وظائف الأساتذة الأجانب.

غير أن الدكتور على باشا إبراهيم تحفظ على إقتراحات الوزير وطلب مهلة لدراستها، وأبدى رأيه –مبدئياً– فى مسألة الأساتذة الأجانب، فرأى أن يكونوا مجرد أساتذة زائرين تتعاقد الجامعة معهم لسنة أو سنتين قابة للتجديد، ولا يشغلوا كراسى دائمة حتى لا يتخذوا من مراكزهم الثابتة وسيلة لخدمة مصالح بلادهم.

ويبدو أن موقف الوزير أثار ضيقا بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وأعتبر تدخلاً منه فى شأن يمس استقلالها، لأننا نجد الكتور محمد حسين هيكل يدافع عن نفسه فى مذكراته، فينكر أنه كان لا يقصد المساس بإستقلال الجامعة، ولكنه كان يسعى للرقى بها بتوفر الأساتذة على بحوثهم العلمية وأدائهم لواجباتهم التدريسية على نحو مرض، ويعقب على ذلك بقوله: "إستقلال الجامعة لا ينظمه القانون وإنما يكفله حرص رجال الجامعة عليه وسموهم به فوق كل إعتبار مادى أو غير مادى، وفرضهم الرقابة الجامعية الدقيقة على كل منتسب لمحاريب العلم حتى لا يخل أحد بواجبه. عند ذلك تسمو مكانة الجامعة، لا فى وطنها وحده، بل فى العالم بأسره"[96].

[96] محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، ح 2، القاهرة 1953، ص 128 – 131.

4- ثورة يوليو وإستقلال الجامعة

تفاقمت الأزمة الاجتماعية والسياسية فى مصر منذ الحرب العالمية الثانية، فقد إزدادت التناقضات الاجتماعية بروزاً بزيادة المعيشة واتساع الهوة بين فئة محدودة العدد تملك مصادر الثروة والأغلبية الساحقة من المصريين التى يعيش معظمها دون حد الكفاف. وظلت السياسات الاجتماعية بعداً غائباً فى برامج الأحزاب السياسية اللبرالية، والحكومات التى تعاقبت خلال الحرب وما بعدها. حقاً أصدرت حكومة الوفد (1942 – 1944) بعض التشريعات الاجتماعية، إلا أنها عالجت جانباً من أعراض المسألة الاجتماعية ولم تسع لاستئصال الداء، لأن ذلك الاستئصال ينال من مصالح البورجوازية الكبيرة التى جاءت منها النخبة السياسية الحاكمة على اختلاف مواقعها الحزبية، والتى إفتقرت إلى الوعى الاجتماعى، فلم تستمع لدعوة الإصلاح التى أطلقها فريق من أبنائها ممن توافر لديهم هذا الوعى الاجتماعى، والذين ركزوا دعوتهم على المطالبة بالإصلاح الزراعى وإصلاح أداة الحكم، ورمت تلك الدعوة بالتهور والتطرف، وزعمت أنها تفتح الطريق أمام " أصحاب المبادئ الهامة"[97].أضف إلى ذلك عجز النخبة السياسية اللبرالية عن حل قضية الإستقلال الوطنى بأسلوب التفاوض الذى تجاوزته آمال الجماهير المصرية فى تحرير بلادهم، والبحث عن مشروع وطنى للنهضة يحقق العدل الاجتماعى ويوسع دائرة المشاركة السياسية فى تقرير أمور البلاد.

وهكذا حفلت الساحة السياسية فى مصر خلال سنوات الحرب وفى أعقابها بتيارات سياسية جديدة زاحمت الأحزاب اللبرالية التقليدية، وإنتزعت منها تأييد قطاعات عريضة من الجماهير، وتفاوتت التوجهات السياسية لتلك التيارات من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، من توظيف الدين فى السياسة إلى التماس حلول لأزمة مصر الاجتماعية والسياسية فى رحاب الماركسية. وإحتدم الصراع السياسى متخذاً طابع العنف من جانب بعض تلك التيارات والعنف المضاد من جانب الدولة، فكانت تلك السنوات فترة مخاض تنذر بميلاد نظام جديد يصلح ما أفسدته تجربة الحكم فى مصر فيما بين 1923 – 1952. فقد كانت الظروف مهيأة تماماً لثورة شعبية تعيد الأمور إلى نصابها وتقدم حلاً للأزمة الاجتماعية والسياسية.

[97]لمزيد من التفاصيل راجع، رءوف عباس: جماعة النهضة القومية، دار الفكر، القاهرة 1986.

ولما كان أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ينتمون إلى الطبقة الوسطى وخاصةً شرائحها المتوسطة والعليا، فقد كانت لهم مواقفهم من دعاوى الإصلاح ودعاوى التغيير، وكانت غالبيتهم تقف فى معسكر اللبرالية تتمسك بأهداف الديمقراطية، وتصدرت تلك الغالبية دعاة الإصلاح الاجتماعى والسياسى الذين دقوا نواقيس الخطر حرصاً على إستمرار اللبرالية[98]، تجنباً لثورة اجتماعية لا تبقى ولا تذر، بينما تبنى نفر قليل من أعضاء هيئة التدريس الإشتراكية ورأوا حل أزمة مصر فى إطارها.

ولذلك عندما قام الضباط الأحرار بإنقلاب 23 يوليو 1952، توجس الجامعيون خيفة من أن يكون الإنقلاب إنتصاراً للفاشية على نمط الإنقلابات العسكرية فى أمريكا اللاتينية، واشترك فى هذه المخاوف اللبراليون والإشتراكيون على السواء. ومن ثم لم تعلن جامعة القاهرة تأييدها للإنقلاب عشية وقوعه، وفضلت أن ترقب ما يسفر عنه تطور الأحداث، على حين بادرت جامعة الإسكندرية بتأييد الحركة فور وقوعها، فبدت جامعة القاهرة وكأنها لا ترحب بالنظام الجديد، مما أثار حفيظة الضباط الأحرار[99].

لذلك عندما شكلت "لجان التطهير" بقرار من مجلس قيادة الثورة لتتبع العناصر الفاسدة فى الجهاز الحكومى وتصفيتها، كان لجامعة القاهرة نصيب لا تحسد عليه من تلك اللجان التى شكلت من أستاذين من أساتذة الجامعة وأحد القضاة يعينهم مجلس قيادة الثورة، وفتح مجلس القيادة الباب لتلقى الشكاوى ضد عناصر الفساد حتى لو كانت تلك الشكاوى غفلاً من الإمضاء.

ولما كان بعض كبار أساتذة الجامعة من المقربين إلى القصر الملكى ومن حملة الألقاب كالباشاوية والبكوية، وكان بعضهم الآخر من الذين ربطتهم علاقات مودة أو مصاهرة مع بعض رجال الحكم وقادة الأحزاب، كان من الطبيعى أن يكونوا فى طليعة من تنظر فى أمرهم لجان التطهير. وكان من الطبيعى – أيضاً– أن يتحرك بعضهم لإظهار ولائهم للنظام الجديد بقدر كبير من المبالغة حماية لأنفسهم.

[98]كان من بين أقطاب "جماعة النهضة القومية" التى تبنت الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعى والسياسى: الدكتور إبراهيم بيومى مدكور والدكتور وديع فرج، نفس المرجع، ص 42.

[99]خص الرئيس جمال عبد الناصر جامعة الإسكندرية بإقامة الإحتفال السنوى بذكرى خروج الملك (26 يوليو) بالجامعة حيث كان يلقى خطابه هناك، تقديراً لموقف الجامعة من الثورة ورجالها.

ووسط هذا الجو بدأت الشكاوى تتدفق على لجان التطهير من بعض أعضاء هيئة التدريس ضد زملائهم، بدوافع مختلفة قد يكون التخلص من المفسدين من بينها، ولكن لابد أن تكون الغيرة المهنية والتطلع إلى احتلال كراسى الأستاذية من بينها أيضاً، طالما أن "النفس أمارة بالسوء". بل شكل بعض المدرسين الشبان جماعة فى بعض الكليات تسمت باسم "المدرسين الأحرار"، صرفوا جهودهم إلى تقديم الشكاوى إلى لجان التطهير ومجلس قيادة الثورة ضد من رأوا فيهم عناصر فاسدة "من أعضاء هيئة التدريس"[100].

وعندما أعلن عن تأسيس "هيئة التحرير" فى 23 يناير 1953 سارع بعض أعضاء هيئة التدريس بالإنضمام إليها، وإلتف بعض الأساتذة حول الضابطين أحمد عبد الله طعيمه، وإبراهيم الطحاوى الذين توليا تنظيم "هيئة التحرير"، فكانوا من بين مستشاريهم. وبدأت قرارات لجان التطهير تعتمد تباعاً من مجلس قيادة الثورة، فتمت إحالة بعض أساتذة الجامعة إلى المعاش، كان من بينهم عدد من أبرز علمائها الذين قامت على كواهلهم فروع التخصص فى كلياتهم، بينما كان البعض منهم من العناصر التى تحوم حولها شبهات الفساد ممن لم يتركوا بصماتهم على تخصصاتهم.

واستقبلت تلك الإجراءات استقبالاً سلبياً من جانب هيئة التدريس بالجامعة، فلم يتذكر أحد – فى تلك الأيام– إستقلال الجامعة على نحو ما حدث خلال الأزمات السابقة التى أشرنا إليها من قبل، ولم يهتم أحد بإثارة مسألة كرامة الجامعة وكرامة العلم والعلماء على نحو ما حدث من قبل. فالسلطة فى يد مجموعة من الضباط الشبان الذين لا يعرف أحد بعد هويتهم السياسية، والضربات التى وجهها مجلس قيادة الثورة إلى الأحزاب السياسية وإلى الساسة القدامى، وحركة اعتقال رجالات الحكم السابق، والتأييد الجماهيرى الساحق لإجراءات مجلس القيادة، كل ذلك كان له أثره فى تقبل الجامعة لتلك الإجراءات، وخاصة أن بعض عناصر هيئة التدريس لعبت دوراً فى إصدارها بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أن هناك الأحكام العرفية سيف مسلط على الرقاب.

[100] كانت جماعة المدرسين الأحرار بكلية الآداب تضم فى عضويتها: الدكتور عبد الحميد يونس، والدكتور عبد المنعم عامر، والدكتور محمد محمود الصياد، والدكتور محمد أحمد أنيس، وغيرهم من المدرسين.

ولا يعنى ذلك أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة – كأفراد– وقفوا هذا الموقف السلبى من حركة الجيش، وإنما تباينت مواقفهم منها بتباين توجهاتهم السياسية، فأيد بعضهم الحركة اقتناعاً بالمبادئ الستة التى أعلنتها عند قيامها وإيماناً بضرورة الإصلاح، وأيدها البعض الأخر من منطلق انتهازى محض طمعاً فى منصب أو جاه. أما الشيوعيون ويسار الوفد فقد عارضوها فزعاً من الفاشية التى تسير فى ركاب العسكريين عندما يستولون على السلطة. على حين التزمت المجالس الجامعية: مجالس الكليات، ومجلس الجامعة حكمت الصمت ولاذت بالترقب والانتظار.

وحسمت مواقف الجامعيين خلال أزمة مارس 1954 الشهيرة[101] تلك الأزمة التى مثلت ذروة صراع السلطة بين اللواء محمد نجيب –أول رئيس للجمهورية– وبين مجلس القيادة وعلى رأسه البكباشى جمال عبد الناصر، ودارت حول قضية الديمقراطية واختيار شكل للنظام الجديد، فانقسم مجلس قيادة الثورة بين مؤيدى الديمقراطية ودعاة الدكتاتورية، ثم حسم النزاع بمناورة سياسية تمثلت فى إصدار قرارات 25 مارس 1954 متضمنة السماح بقيام الأحزاب السياسية، والتزام مجلس قيادة الثورة بألا يؤلف حزباً، ورفع الحرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك مساس بحرية الانتخابات، وانتخاب جمعية تأسيسية لإقرار الدستور الجديد إنتخاباً حراً مباشراً على أن يكون لها السيادة الكاملة، ولها سلطة البرلمان، وحل مجلس قيادة الثورة باعتبار أن الثورة قد انتهت، وتسليم البلاد لممثلى الأمة، على أن تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية. وبدا وكأن الديمقراطية قد انتصرت، فانتعشت آمال عشاقها –على اختلاف توجهاتهم السياسية– فى بناء نظام سياسى ديمقراطى جديد. وتمثلت تلك الآمال فى تحركات الجامعة، ونقابة الصحفيين، ونقابة المحامين ضد حركة الجيش طوال شهر مارس، حيث تعالت الأصوات بالمطالبة بالديمقراطية وعودة الجيش إلى ثكناته، وإلغاء الأحكام العرفية، وإطلاق الحريات. فكان عداء الجامعة ونقابتى الصحفيين والمحامين واضحاً لمجلس قيادة الثورة، مما كان له أثره – فيما بعد– فى موقف نظام الحكم من المثقفين عامة.

[101] راجع، عبد العظيم رمضان: عبد الناصر وأزمة مارس، دار روز اليوسف، القاهرة 1976 وراجع أيضاً، طارق البشرى:
الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952 – 1970، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1987.

ففى 27 مارس، عقد طلبة جامعة القاهرة مؤتمراً وطنياً فى الحرم الجامعى، أعلنوا فيه تشكيل "جبهة الاتحاد الوطنى" التى تضم الطلاب الوفديين والأخوان المسلمين والشيوعيين وشباب الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة)، وشارك فى المؤتمر عدد من أعضاء هيئة التدريس. واتخذوا قرارات بإلغاء الأحكام العرفية فوراً، وتأليف وزارة ائتلافية لإجراء الانتخابات، وإلغاء مجلس قيادة الثورة فوراً دون انتظار لإجتماع الجمعية التأسيسية.

وفى اليوم التالى (28 مارس) اجتمع مجلس إدارة "جمعية هيئة التدريس" بجامعتى القاهرة وعين شمس بمعهد التربية للمعلمين، واتخذ قرارات بإلغاء الأحكام العرفية فوراً، وإطلاق الحريات، وعودة الحياة الدستورية[102].

ولا يدخل تطور أحداث أزمة مارس 1954 – التى انتهت بإلغاء قرارات 25 مارس لصالح الاتجاه الشمولى– فى إطار هذه الدراسة، وما يهمنا هنا ما اتصل باستقلال الجامعة، وما ترتب على موقف الجامعيين المعارض من نتائج أضرت به.

ففى 30 مارس، قرر مجلس قيادة الثورة فصل ثمانية من أعضاء هيئة التدريس وردت أسماؤهم بتقارير الأمن ضمن من شاركوا فى المؤتمر الطلابى سالف الذكر[103]. كما قرر المجلس بجلسة 12 ابريل، فصل عدد آخر من أساتذة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس، ومنح مدير الجامعات سلطات واسعة "لضمان انتظام الدراسة"، وذلك ضمن قرارات أخرى شملت حل مجلس نقابة المحامين ومجلس نقابة الصحفيين، وتطبيق قرار الحرمان من الحقوق السياسية على عدد كبير من رجال الجامعة والمحاماه والصحافة[104].

وبعدد انتهاء الأزمة بفترة وجيزة تولى الصاغ كمال الدين حسين ووزارة التربية والتعليم، وأنشئ مكتب أمن بالوزارة تولى أمره أحد الضباط اختص بالموافقة على سفر أعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات والمهام العلمية، والأجازات الدراسية، وعلى تعين أعضاء هيئة التدريس والمعيدين. وتم تعيين بعض ضباط الجيش أمناء للجامعات. وضرب الوزير بقانون الجامعة عرض الحائط، فتولى تعيين العمداء وتم تعطيل حق مجالس الكليات فى انتخاب

[102] عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص196.
[103] مذكرات عبد اللطيف البغدادى، القاهرة 1977، ج 1، ص 167.
[104] نفس المرجع، نفس الجزء، ص 183.

العميد، واختير مديرو الجامعات من بين الأساتذة الموثوق فى ولائهم للسلطة، وأحياناً كان يتم تعيين المدير من أساتذةجامعة أخرى غير الجامعة التى يتولى إدارتها، وجيء بأساتذة من بعض الكليات داخل الجامعة ليتولوا عمادة كليات أخرى[105].

وأحكم النظام بذلك قبضته على الجامعة، فأصبح هناك ضابط يتبع أمن الوزارة يقيم بصفة دائمة داخل الحرم الجامعى، ويتصل بأعضاء هيئة التدريس مباشرة دون الرجوع إلى عمداء الكليات. وتم حظر النشاطات الثقافية التلقائية (أوائل 1955) مثل إقامة النداوات وإلقاء المحاضرات العامة، إلا فى المناسبات الخاصة التى يسمح بها جهاز الأمن.

وتعلم أعضاء هيئة التدريس بالجامعة (الحكمة) من رأس الذئب الطائر، بعد فصل من فصلوا بقرارت مجلس قيادة الثورة، التى كانت قرارات سيادية لا يجوز الطعن فيها أمام مجلس الدولة، فغلبت روح الفردية على سلوكيات أعضاء هيئة التدريس، وراح كل منهم يختار لنفسه طريقه الخاص بعدما أصاب التفكك والفتور الحياة الجامعية، وتحول إستقلال الجامعة إلى حلم بعيد المنال. وجاءت حاجة النظام إلى التكنوقراط لتفتح الباب على مصراعيه أمام فريق من أساتذة الجامعة ليدخلوا ضمن "أهل الثقة"، فى عضوية مجلس الإنتاج ومجلس الخدمات، وتولى مناصب الوزارة المختلفة مع تطور النظام والاتجاه نحو تخفيف الصبغة العسكرية للوزارة والتوسع النسبى فى استوزار الجامعيين[106]. وارتبط بعض أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة بالتنظيمات السياسية المختلفة للثورة من "هيئة التحرير" إلى "الاتحاد الاشتراكى العربى" مروراً بالاتحاد القومى، بينما ظلت القاعدة العريضة من أعضاء هيئة التدريس تخندق بين صفوف "الأغلبية الصامتة".

وفى سبتمبر1956، صدر القانون رقم 345 فى شأن تنظيم الجامعات المصرية، متضمناً نفس النصوص القديمة الواردة بقانون الجامعات عام 1927، من حيث تحديد اختصاص الجامعة والنص على أن لكل جامعة شخصية اعتبارية، وعلى حقها فى إدارة أموالها.. الخ،

[105] على سبيل المثال: نقل الدكتور إبراهيم سلامة من دار العلوم ليصبح عميد الآداب (سبتمبر 1954)، ونقل الدكتور عز الدين أحمد فريد من كلية التجارة ليتاولى عمادة كلية الآداب (سبتمبر 1955).

[106] على مر الفترة من 1952-1987، تولى رئاسة الوزراء أستاذان من أساتذة جامعة القاهرة، وشغل منصب الوزير منهم نحو 76 أستاذاً، ومنصب المحافظ نحو 15 أستاذاً، كما كان هناك خمس رؤساء لمجلس الأمة والشعب، وأول رئيس لمجلس الشورى.

ولكنه نص على احتفاظ وزير التربية والتعليم برئاسة الجامعات، وعلى حقه فى ترشيح من يعين مديراً ووكيلاً للجامعة، وكذلك تعيين عمداء الكليات، وتعيين ثلاثة من ذوى الخبرة فى شئون التعليم الجامعى والشئون العامة أعضاء فى مجلس الجامعة. ونصت المادة (27) على عدم تنفيذ قرارات مجلس الجامعة فيما يحتاج إلى تصديق الوزير إلا بعد التصديق عليها منه، وأعطته حق وقف تنفيذ القرار خلال مهلة زمنية محددة (ثلاثين يوماً). وأجازت المادة (50) نقل أعضاء هيئة التدريس من جامعة إلى أخرى أو إلى الوظائف العامة خارج الجامعة بقرار من وزير التربية والتعليم بعد موافقة المجلس الأعلى وأخذ رأى مجلس الجامعة. وأعطت المادة (75) لمدير الجامعة حق توجيه تنبيه إلى أعضاء هيئة التدريس الذين يخلون بواجباتهم، كما أعطت له حق توقيع عقوبتى الإنذار وتوجيه اللوم، وجعلت قرار مدير الجامعة فى ذلك نهائياً. وألزمت –الجامعة نفس المادة– عميد كل كلية بأن يبلغ مدير الجامعة كل ما يقع من أعضاء هيئة التدريس فى كليته من إخلال بواجباتهم أو بمقتضيات وظائفهم[107].

وهكذا أخضعت الجامعة تماماً للسلطة الإدارية بتلك الصلاحيات الواسعة التى أعطيت لوزير التربية والتعليم الذى كان يملك إيقاف قرارات مجلس الجامعة دون أن يلزمه بتبرير ذلك، كما تحول العميد إلى رجل أمن ينقل لمدير الجامعة ما يدور بكليته بين أعضاء هيئة التدريس، وجاء تعبير الإخلال بواجبات الوظائف أو مقتضياتها فضفاضاً يفتح الباب للنيل من عضو هيئة التدريس، الذى كان من حق مدير الجامعة معاقبته (بعد سماع دفاعه عن نفسه)، فتكون العقوبة نهائية غير قابلة للرد والمراجعة!!

وجاء القانون رقم 184 لسنة 1958 فى شأن تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة (بمناسبة الوحدة مع سوريا)، ليحمل نفس الملامح، وليعط وزير التربية والتعليم نفس الصلاحيات، بما فى ذلك حق نقل عضو هيئة التدريس إلى وظيفة عامة خارج الجامعة بقرار من الوزير بناء على موافقة المجلس الأعلى للجامعات، وبذلك تخطى القانون مجلس الكلية ومجلس الجامعة معاً، وفوض أمر نقل أعضاء هيئة التدريس خارج الجامعات إلى المجلس الأعلى للجامعات الذى لا تمثل فيه الجامعة المعنية إلا تمثيلاً محدوداً (ثلاثة

[107] راجع نص القانون فى "وزارة العدل"، النشرة التشريعية 1956.

أعضاء فقط). ومن عجب أن يطالب القانون أعضاء هيئة التدريس بأن يتفرغوا لدروسهم وأن يسهموا فى تقدم العلوم والآداب والفنون بإجراء البحوث والدراسات المبتكرة، ويدعوهم إلى بث الروح الجامعية السليمة فى نفوس الطلاب (مادة 68)، فى الوقت الذى لا يعطيهم فيه الحرية المطلوبة لتحقيق رسالتهم، ولا يؤمنهم على الإستمرار فى أداء تلك الرسالة. أما عن النظم التأديبية لأعضاء هيئة التدريس، فقد جعل القانون سلطة التحقيق لأستاذ من أساتذة الحقوق يكلفه مدير الجامعة بهذا العمل أو يحيل التحقيق إلى النيابة الإدارية، وكان قانون 1956 يجعل من النيابة الإدارية سلطة للتحقيق مع أعضاء هيئة التدريس. واحتفظ القانون لمديرالجامعة بحق توقيع عقوبتى الإنذار وتوجيه اللوم على عضو هيئة التدريس دون تحقيق، وجعل قراره فى ذلك نهائياً أيضاً، وألزم عميد الكلية بإبلاغ مدير الجامعة كل ما يقع من أعضاء هيئة التدريس فى كليته من إخلال بواجباتهم أو بمقتضيات وظائفهم (مادة 83).

وقد ظل هذا القانون يحكم نظام الجامعات المصرية، مع بعض تعديلات أدخلت عليه، لم تجن من ورائها مسألة إستقلال الجامعة مغنماً، حتى صدر القانون رقم 49 لسنة 1972 بشأن تنظيم الجامعات، فأدخل بعض التعديلات الإيجابية – على نحو ما سنرى– دون أن يوفر الضمانات لإستقلال الجامعة. بل تضمن القانون نفس الصلاحيات التى أعطيت لرئيس الجامعة – منذ عام 1956– فيما يتصل بحق توقيع عقوبتى التنبيه واللوم على أعضاء هيئة التدريس دون تحقيق، فنصت المادة (122) على أن "لرئيس الجامعة توقيع عقوبتى التنبيه واللوم المنصوص عليهما فى المادة (110) على أعضاء هيئة التدريس الذين يخلون بواجبتهم أو بمقتضيات وظائفهم، وذلك بعد سماع أقوالهم وتحقيق دفاعهم، ويكون قراره فى ذلك مسبباً ونهائياً. وعلى عميد كل كلية أو معهد إبلاغ رئيس الجامعة بكل ما يقع من أعضاء هيئة التدريس من إخلال بواجباتهم أو بمقتضيات وظائفهم". وبذلك ظل رئيس الجامعة –المعين من قبل السلطات الإدارية العليا– يتمتع منفرداً بهذا الحق دون الرجوع إلى المجالس الجامعية المختصة، ودون الرجوع إلى سلطات التحقيق، بل ودون أن يكون للمعاقب حق الاعتراض على القرار. وألزم القانون العمداء بإبلاغ رئيس الجامعة ما يرونه من إخلال أعضاء هيئة التدريس بواجباتهم أو بمقتضياتهم أو بمقتضيات وظائفهم، دون أن يعرض الأمر على مجلس الكلية الذى جعله القانون السلطة العليا لإدارة الكلية، كما أن

رئيس الجامعة لا يحتاج – بالضرورة– إلى بلاغ من العميد بشأن عضو هيئة التدريس المعاقب، فقد أطلقت تلك المادة (غير المقدسة) يده من كل قيد فى هذه المسألة، كما لم تعن بتحديد نوع الإخلال بالواجبات أو مقتضيات الوظيفة ودرجته حتى يمارس رئيس الجامعة هذا الحق، مما يجعل الأمر متروكاً لتقديره الشخصى المحض، أو لتقدير الأجهزة الأمنية التى تحركه.

وخلال الفترة الواقعة بين منتصف الخمسينات وأوائل السبعينات، ظل إستقلال الجامعة، وتأمين أعضاء هيئة التدريس على أوضاعهم الوظيفية، وتوفير حرية العمل والحركة لهم، مطلباً أساسياً لأعضاء هيئة التدريس يناقشونه فيما بينهم حيناً، ويناقشونه أمام الرأى العام حيناً آخر إذا سنحت الفرصة بذلك، وجاءت فرصة طرح الموضوع للرأى العام بمبادرة من جانب جريدة الأهرام (مايو 1967)، عندما فتحت نقاشاً حوله بمناسبة الأزمة التى ثارت داخل الجامعة فى وجه الدكتور عزت سلامة – وزير التعليم العالى– الذى أراد أن يفرض قانوناً جديداً لتنظيم الجامعات أسوأ من القانون 184 لسنة 1958.

فقد أثير موضوع تطوير الجامعات ضمن ما أثير من أمور تتصل بإعادة تنظيم مؤسسات الدولة فى ضوء التغيرات التى شهدتها مصر منذ يوليو 1961 لتواكب التحول الاشتراكى. وانتهت الدراسات الخاصة بتطوير الجامعات إلى ثلاثة مشروعات وضعت فيما بين 1965– 1967،وأخيراً طرح المشروع على الجامعات فى فبراير 1967 فثارت حوله إعتراضات تتصل بأسلوب وضعه والأسس الرئيسية التى يقوم عليها. إذ تم وضع مشروعات التطوير فى غيبة الجامعات، فلم يؤخذ رأيها فيه، ثم علم الجامعيون من الصحف أن مشروع قانون تنظيم الجامعات قد أعد، وأنه أرسل بالفعل إلى مجلس الدولة فى 23 فبراير 1967، وتبين مما نشر حول المشروع أن الأسس التى يقوم عليها تختلف عن اتجاه "المؤتمرات النوعية" التى ضمت أعضاء من هيئة التدريس بالجامعات وبعض الخبراء من مواقع الإنتاج المختلفة. فكانت أزمة بين الجامعيين ووزير التعليم العالى الذى ضرب بالأسس التى تم الاتفاق عليها عرض الحائط. وألحت هيئات التدريس بالجامعات على ضرورة عرض المشروع عليها قبل تقديمه إلى مجلس الأمة، وعندما عرض المشروع على الجامعات ناقشته

فى كافة مجالسها– رغم ضيق الوقت الذى أعطى لها– واعترضت عليه، وقدمت مقترحات بديلة أكثر ملائمة لتحقيق أهداف الجامعة.

وكان المشروع يتضمن النص على أن كل جامعة تتكون من عدد من الأقسام لا من عدد من الكليات، واستحدث كلية الدراسات العليا والبحوث. كما نص على أن تكون هناك تقارير دورية لمتابعة عمل أعضاء هيئة التدريس تدخل فى الاعتبار عند الترقية لوظيفة الأستاذ المساعد أو الأستاذ، وأن يعين الأساتذة من خلال مسابقات مع الأخذ بنظام القرعة عند اختيار من يرقون للأستاذية، وابتدع نظام الأساتذة والمدرسين المعاونين الذين يختارون من خارج الجامعة. وكلها أمور لم تطرح من قبل على مؤتمرات التطوير، ولم يؤخذ فيها رأى الجامعة. وانتهت دراسة الجامعة لها إلى رفضها، واقتراح تنظيمات بديلة، رات فيها أنها أقدر على تحقيق التطوير المنشود.

وكان أخطر ما فى المشروع أن تدار الجامعات بعناصر من خارجها، حينما جعل أغلبية أعضاء المجلس الأعلى للجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. كما أن المشروع أعطى لوزير التعليم العالى سلطات واسعة، وأنقص من اختصاص المجالس الجامعية. ومن ثم رفضته الجامعة لأنه لا يغير شيئاً من الوضع الذى عاشته فى ظل القوانين السابقة، ولأنه ينقص من قدرتها على الحركة الذاتية.

وفى مقال للدكتور رفعت المحجوب[108] دفاعاً عن وجهة نظر الجامعة، ذكر أن الجامعيين لا يفهمون فكرة "إستقلال الجامعة" إلا على أنها نوع من التيسير الذاتى، ولذلك يلحون على ضرورة ربط الجامعة بالمجتمع فلسفة وتخطيطاً وتنفيذاً. ومن هذا المنطلق ترى الجامعة أن التطوير إنما يكون فى البرامج وفى إعداد هيئة التدريس "فى ضوء فلسفة مجتمعنا الاشتراكى". وقد طالبت الجامعة باحترام مبدأين أساسيين هما:

1. جماعية القيادة التى تستلزم نقل السلطة من الأفراد إلى المجالس.

[108] رفعت المحجوب: حتى لا نضل الطريق إلى الجامعة، الأهرام 17\5\1967.

2. مركزية التخطيط، ولا مركزية التنفيذ، وهى تستلزم أن يقتصر عمل المجلس الأعلى للجامعات على التخطيط والمتابعة والرقابة، وأن تتوسع فى نقل سلطات التنفيذ من المجالس العليا إلى المجالس الأدنى منها.

ومن ثم كانت المطالبة بعدم تركز السلطات فى يد الوزير، ورفض ترك أمر إدارة الجامعات لعناصر من خارجها.

واعترضت الجامعة على المواد الخاصة بإنشاء "كلية الدراسات العليا والبحوث" باعتبار أن قيامها يؤدى إلى بعثرة الإمكانيات المادية والبشرية، وإلى ازدواج جهات الإشراف العلمى، إذ يفهم منه فصل كيان الدراسات العليا عن الكليات العادية، فيتعامل القسم مع الكلية فى المرحلة الجامعية الأولى ويتعامل مع كلية الدراسات العليا فيما اتصل بالدراسات العليا، مما يتنافى مع فكرة قيام الجامعة على عدد من الأقسام العلمية[109].

ومن بين الألغام التى احتوى عليها المشروع تعيين مدير الجامعة من خارجها بدعوى توسيع قاعدة الاختيار، فقد استحدث المشروع فى شأن تعيين مدير الجامعة (المادة 14) أن يكون اختياره من بين ذوى المكانة العلمية من الأساتذة الحاليين أو السابقين، أو من شغلوا وظائف علمية من نفس المستوى. فأصبح من الممكن أن يختار المدير من غير أساتذة الجامعات، وهو ما أجمعت الجامعة على رفضه[110]. ويبدو أن النية كانت متجهة إلى وضع إدارة الجامعات فى أيدى رجال "الاتحاد الاشتراكى العربى"، ممن يعدون "من ذوى المكانة العلمية".

كذلك احتفظ المشروع بالمواد الخاصة بنقل عضو هيئة التدريس من كلية إلى أخرى داخل الجامعة، ومن جامعة إلى أخرى، ومن الجامعة إلى الوظائف العامة خارجها دون اشتراط موافقته أو موافقة قسمه وكليته ومجلس جامعته على هذا النقل، مما يعنى إستمرار غياب الضمانات الكافية لتحقيق الاستقرار لعضو هيئة التدريس[111].

[109] إحسان بكر: مناقشة مفتوحة لسياسة التعليم الجامعى، الأهرام 1967/5/8.
[110] إحسان بكر: مناقشة مفتوحة لسياسة التعليم الجامعى، الأهرام 1967/5/9.
[111] عثمان سرور: الدور الرائد لأساتذة الجامعة، الأهرام 1967/5/14.

وفى ردة على ما أثاره الجامعيون من اعتراضات على مشروع القانون، قال عزت سلامة[112] –وزير التعليم العالى– أن حدود اختصاصات وزير التعليم العالى أمر لا يقرره وزير التعليم العالى أو الجامعة، وإنما تقرره الدولة ممثلة فى الحكومة، "فإذا رأت الدولة أن توسع اختصاصات الوزير، فلا أعتقد أن هذا أمر يثير حساسية لدى الجامعة، فلم يعد هناك انفصال بين الجامعة ومختلف قطاعات الدولة". وبذلك كان الوزير يرى الجامعة مجرد مصلحة حكومية، تقرر الدولة كل ما اتصل بشأنها، وما عليها إلا السمع والطاعة.

وبرر الوزير غلبة العناصر الغريبة عن الجامعة فى عضوية المجلس الأعلى للجامعات، على حساب تمثيل هيئة التدريس بالجامعة بأن "الجامعات بحاجة إلى كل خبرة تأتيها من الخارج من مواقع العمل الفعلية، ذلك أن الجامعة هى التى تسعى الآن –عن رغبة أكيدة– للمساهمة فى خدمة المجتمع". وبالنسبة لتعين مديرى الجامعات من غير أساتذتها، برر الوزير ذلك بأن مدير الجامعة يجب أن يجمع بين القدرة العلمية والخبرة الكاملة بالعمل الجامعى، والقدرة على القيادة، والاتصال الوثيق بأبعاد العمل الوطنى وأهداف المجتمع، "فالأمر هنا أمر اختيار الشخص الصالح" وأكد حق "القيادة السياسية" فى أن ترى وضع قيادة معينة فى موقع معين.

لقد كان مشروع القانون المقترح يهدف –كما هو واضح تماما – إلى تصفية ما بقى للجامعة من كيان خاص، وتحويلها إلى "مرفق" حكومى محض، كما كان يهدف إلى وضعها تحت هيمنة "الاتحاد الاشتراكى" تحت شعار "العلم الملتزم"، ولعل هذا يفسر المعارضة الضارية من جانب الجامعة لهذا المشروع بعد طول خنوع واستسلام. وجاءت هزيمة يونيو 1967 لتقضى على هذه المحاولة المكشوفة.

وجاء القانون رقم 49 لسنة 1972، ليستر بعض عورات قانون 1958 فيما اتصل بإستقلال الجامعة، فأخذ بمبدأ جماعية القيادة بنقل السلطة إلى المجالس، فأصبح يدير الجامعة مجلسها ويشارك رئيس الجامعة فى ذلك، كما أصبح يدير الكلية مجلسها مشاركاً العميد فى الإدارة، وكذلك الحال بالنسبة لمجلس القسم. ولكن اتسعت اختصاصات "المجلس

[112] حديث صريح مع الدكتور عزت سلامة، الأهرام 1967/5/19.

الأعلى للجامعات" فأصبحت له صلاحيات تنفيذية تشكل قيداً على حركة الجامعة، وتحد من إمكانية تحقيق التمايز بين الجامعات وبعضها البعض. ورغم إقرار حق مجالس الكليات فى انتخاب العميد إلا أن إعطاء رئيس الجامعة حق تعيين العميد من بين الأساتذة الثلاثة الذين يحصلون على أعلى الأصوات يخل بمبدأ الانتخاب ويضر بسير العمل فى الكليات، كما أن عدم امتداد مبدأ الانتخاب إلى منصب رئيس الجامعة يكسر حلقة ديمقراطية القيادة، ويفقد المبدأ مغزاه. وقبل ختام القرن العشرين، تم إلغاء انتخاب العمداء والعودة إلى التعيين، واتسع دور سلطات الأمن فى تزكية من يتولون منصب العميد ونائب رئيس الجامعة والرئيس. ورغم النص على عدم جواز عزل عضو هيئة التدريس إلا بقرار من مجلس التأديب، استمرت حقوق توقيع بعض العقوبات لرئيس الجامعة، وكذلك ألزم عميد كل كلية بإبلاغ رئيس الجامعة بكل ما يقع من أعضاء هيئة التدريس من إخلال بواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم دون أن يشترط أخذ رأى المجالس الجامعية (على نحو ما رأينا). ورغم وضع بعض الضوابط فيما يتصل بنقل عضو هيئة التدريس من كلية إلى أخرى باشتراط موافقة المجالس الجامعية، ظل النص الخاص بجواز نقل عضو هيئة التدريس إلى وظيفة عامة خارج الجامعات بقرار من وزير التعليم العالى، وطبق بالفعل فى سبتمبر 1981، عندما قام الرئيس السادات بنقل بعض أعضاء هيئة التدريس إلى وظائف خارج الجامعة بقرار أصدره وزير التعليم منفرداً دون الرجوع إلى المجالس الجامعية.

وهكذا لا تزال قضية إستقلال الجامعات قضية مطروحة بإلحاح بين أوساط الجامعيين، ولا يمكن أن يتحقق إستقلال الجامعة إلا إذا قام بناؤها على أسس ديمقراطية، فالمشاركة الديمقراطية من جانب أعضاء هيئة التدريس فى اختيار قياداتهم الجامعية على مختلف المستويات، والمشاركة فى صياغة سياسات وخطط وبرامج الجامعة المختلفة، وتوفير الضمانات التى تكفل لهم القيام برسالتهم الجامعية، تمثل العناصر الرئيسية التى تطلق الطاقات الخلاقة للجامعة لكى تقوم بواجباتها، فتساهم– بحق– فى رقى الفكر، وتقدم العلم، وتنمية القيم الإنسانية، وخدمة المجتمع. عندئذ يصبح للمعانى التى صدر بها المشرع قانون تنظيم الجامعات قيمتها العلمية.

(5) حركة إستقلال الجامعة وإمكانات دعم الإصلاح السياسى
دكتور أحمد الأهوانى

تتناول هذه الدراسة دور حركة إستقلال الجامعة كجماعة ضغط للمطالبة بالحريات الأكاديمية وإستقلال الجامعة، كما تناقش مفاهيم التغيير والتقدم والإستقلال التى تعتمدها النخب الثقافية والسياسية والأكاديمية فى مصر، وتوظف الدراسة تلك المفاهيم فى تقديم رؤية نقدية تسعى للتفاعل بين عالم الثقافة والفكر وبين السياسة أو الفعل السياسى وبالأصح الفعالية السياسية، فشعار التغيير أشد وقعاً من شعار الإصلاح السياسى الذى اعتمدته عملية العولمة، أو السياسات الهادفة إلى العولمة وشعار التقدم أفضل من التنمية أو التطور أو التحديث أو اللحاق بالدول "المتقدمة"، كما أن شعار إستقلال الجامعة كثيراً ما يتداخل مع الحريات الأكاديمية.. لذا وجب البدء بتأسيس المفاهيم.

أولاً: من سؤال ما العمل إلى ما هو العمل؟

تأسيس المفاهيم يضع مسألة الحوار حول الأسس والأدوات المنهجية اللازمة للتعامل مع قضايا الغيير والإصلاح السياسى فى مصر فى مقدمة المهام المطروحة على القوى الاجتماعية/ الاقتصادية والسياسية والثقافية التى اعتادت التسرع والتساؤل دائماً ما العمل؟ وبم نبدأ؟ ولم تهتم بدراسة ماهية العمل الإنسانى الذى ميز عمل البشر عن نشاط بقية الكائنات الحية. العمل البشرى جعل الإنسان الأول يحول الحجر إلى سلاح وفأس وقطعة فنية فى حين فشلت القردة العليا فى التعامل مع الحجر لتغييره أو استخدامه فى التغيير.

فالعمل الإنسانى يمثل فاعلية هادفة ترى وتفكر وتنظر بمنطق فكر الاستباق الذى يرى التصورات الذهنية قبل حدوثها فى الواقع، لا فكر الانعكاس الذى يقلد الطبيعة وكائناتها بشكل غير واع، يقول المفكر إلياس مرقص[113] موضحاً أن العمل الإنسانى فعل هادف قائلاً: "هناك توتر بين الهدف والواقع.. الهدف ليس الواقع، والواقع ليس الهدف إذ ثمة هوة بينهما". ثم يقارن بين عمل الصانع والباحث (العالم) والفلاح، فثلاثتهم لديهم هدف محدد،

[113] إلياس مرقص، إشكالية العمل الثورى، مجلة الوحدة، عدد فبراير 1985.

والفرق بينهم مرتبط بالنتائج والمخاطر المرتبطة بها، فالصانع لديه تصميم محدد الملامح ولا يسمح بأى خطأ أو مخاطرة بالخام، أما العالم الباحث فهدفه محدد، ولكن النتيجة غير محددة، وقد تفشل التجربة وتظل للبحث قيمته، بعكس الفلاح الذى يعتبر عمله أقرب ما يكون للعمل الثورى، فمهمته معقدة ويتعامل مع عوامل متعددة بعضها محدد ومعروف، وبعضها غير متوقع. وهو لا يقبل المخاطرة بحصاده مثل الصانع، فكلاهما ليس لديه ترف تحمل فشل التجربة العلمية مثل الثورى الذى يعرف أن التاريخ لن يعطيه فرصة أخرى لو فشلت الثورة، وهذا ينقلنا إلى أزمة النخب والقادة والمؤسسات المنوط بهم إحداث التغيير أو الإصلاح أو الثورة فى وقت اشتدت فيه الحاجة للتغيير، واعترف بذلك الحاكم والمحكوم والمراقبون بالخارج، وجاء شعار كفاية تلخيصاً لتلك الأزمة وشعاراً ملهماً لقدح الأذهان ودفع الهمم من أجل التغيير.

ثانياً: أزمة قوى وديناميات التغيير فى مصر "عوامل الحفز"

تخصصى الهندسى هو هندسة التفاعلات الكيميائية، ولا أداعى النية أو القدرة على التعرض لكيمياء الشعوب أو ادعاء امتلاك ناصية علم الكيمياء، بل سأستعين بأحد المفاهيم التى استعارها الساسة منا وهو العامل المساعد أو عامل الحفز "الكاتاليست" لكى أوضح دور القوى السياسية أو الطبقية أو النخب أو القادة فى عملية التغيير. حينما استخدم السادات فى خطبته مصطلح الكاتاليست كان يقصد الوسيط فى التفاوض، وهو غالباً خارجى وليس طرفاً فى التفاعل/ الصراع، ولكن الوسيط الذى نعنيه هنا يمثل أحد عناصر التفاعل ويدخل ضمن المنظومة الداخلية لقوى التغيير، وهناك شبه إجماع (لدى الحكومة والمعارضة) على ضرورة الإصلاح والتغيير من الداخل درءاً لشبهات التبعية والعمالة.

لهذا أرى أن عوامل الحفز الذاتى الداخلية هى عوامل تسرع التفاعل وتحفز التغيير مثلما تتحفز وتتأثر هى نفسها بالتغيير. هذه العوامل الحافزة الذاتية من نخب وقوى سياسية ونقابية ومؤسسات تساهم فى التغيير وتتأثر به، وتحتاج لوضوح الرؤية وقدر من الحرية لممارسة دورها واختبار فاعليتها فى التغيير والتفاعل مع بقية قوى المجتمع وأفراده وطبقاته.

علينا الاعتراف بأزمة تلك الحافزات أو الحوافز الفكرية الثقافية/النقابية/السياسية، والأزمة كمصطلح مفهوم متفائل ضمنياً باجتيازها، بالاعتراف بها أولاً وتشخيصها بدقة ثانياً، ثم

الانطلاق فى التفاعل الدعائى والإقناع والتنظيم الموحد للقوى صاحبة المصلحة فى التغيير المرتجى، لذا ينبغى الاعتراف بالأزمة وعدم الخجل من التعامل معها.

فهى أزمة ثلاثية الأبعاد على مستوى الفكر والسياسة والتنظيم المؤسسى فالتغيير بالتدرج والإصلاح والتغير السلمى يرتبط برؤية تاريخية شمولية للتقدم ليست بالضرورة مساراً وحيداً، فالثورة الثقافية والإجتماعية والسياسية تمثل مساراً أخر، تضطر الشعوب لِوُلوجِهِ حين تتعذر التحولات السلمية وتنغلق سبل الانتقال إلى الحرية والعدالة والرفاهية وتصبح مخارج الأزمة مرتبطة بالحلول المبدعة التى تكتشفها الشعوب فى أثناء نضالها لتجاوز أزمة النخب والقوى والمؤسسات على المستويات الثلاثة للفكر والسياسة والتنظيم.

ومن أمثلتها رؤية المهاتما غاندى التى عرضها طارق البشرى فى مقاله بجريدة العربى تحت عنوان.. أدعوكم إلى العصيان[114].

"لغاندى تعبير دقيق وجميل يصف به هذا الأمر، فهو يقول إن الحاكم عندما يواجه الحركة الشعبية السلمية بالعنف يكون كمن ضرب الماء بسيفه ليقطعه، فالعنف لا يهزم الحركة السلمية مهما آذى رجالها"

"إن الفعل السلمى المنتج يستوجب حركة جامعة وشاملة كأوسع ما تكون، أو بعبارة أدق فإنه بقدر سعتها وشمولها بقدر ما تكون منتجة، وبقدر ما تكون أسرع فى الإنتاج وبقدر ما تكون أعمق فى أثرها الطيب المرجو. كما أن هذا الفعل المنتج يستوجب صبراً على الشدائد التى سيواجه بها حتماً، لأن الحكم المشخصن لابد أن يستخدم العنف فى البداية، وهو لا يواجه أزماته إلا بالمزيد من التسلط وقلة الحيلة والقمع، كما أن هذا الفعل المنتج يقتضى طول النفس، وأن الصبر وطول النفس واستبقاء السلمية فى التعبير رغم تحمل الصعاب، يزيد من فاعلية ومن اتساع قاعدته ونمو شموله..."

ثالثاً: حركة إستقلال الجامعة والحريات الأكاديمية فى مصر

هذه الحركة عالمية الطابع وتأخذ خصوصياتها من بلد لأخر حسب تاريخ التراكم وطبيعة التحديات التى تواجهها كل بلد، فالجامعة فى الأرض المحتلة بفلسطين والعراق تختلف عنها

[114] طارق البشرى، أدعوكم للعصيان، جريدة العربى 2004.

فى جنوب السودان أو مصر أو الأرجنتين أو ماليزيا.. وكلها تستفيد من تفاعلها العالمى وإنجازات المؤتمرات والمنظمات العالمية، فمثلاً إعلان ليما للحريات الأكاديمية عام 1988 أصدرته الهيئة العامة الجامعية العالمية، وإعلان كمبالا صدر عن ندوة "الحريات الأكاديمية والمسئولية الإجتماعية للمثقفين" بالمركز الدولى للمؤتمرات فى كمبالا بأوغندا، واتفاقية اليونسكو المناهضة للتمييز فى التعليم 1960. ولأنه ليس هناك إلى الآن وثيقة عالمية شاملة للحرية الأكاديمية فإن المؤتمرات الإقليمية والعالمية تسعى للوصول لميثاق للحريات الأكاديمية مما يدخل تحت مظلة القانون الدولى، وأيضا تبحث فى الآليات الدولية لإعماله. وتمتلئ صفحات تاريخ النضال المصرى لتأسيس الجامعات والدفاع عن إستقلالها وحماية الحريات الأكاديمية للطلاب والأساتذة والباحثين.

مجموعة العمل من أجل إستقلال الجامعات "9 مارس"

تأسست المجموعة فى صيف 2003 من عدد من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات فى مصر، ثم وجهت خطاباً وقع عليه أكثر من 70 من أعضاء هيئة التدريس لرئيس جامعة القاهرة السابق تسائله حول تخصيص مبنى لجمعية جيل المستقبل داخل الجامعة.

نظمت المجموعة احتفالها الأول بعيد إستقلال الجامعة فى 9 مارس 2004 بمركز المؤتمرات بجامعة القاهرة وناقش المشاركون مفهوم الإستقلال الفكرى والعلمى والإدارى والسياسى للجامعة، وأصدرت كتيباً عن سبب اختيار تاريخ 9 مارس ليكون عيداً لإستقلال الجامعة ففى 9 مارس عام 1932 استقال رئيس جامعة القاهرة أحمد لطفى السيد إحتجاجاً على نقل طه حسين إلى ديوان الوزارة..

وفى 9 مارس 2005 نظمت المجموعة إحتفالها الثانى بعيد استقلال الجامعة وناقشت قضية تمويل الجامعات والبحث العلمى، وعقدت المجموعة مؤتمراً حول الحريات الأكاديمية فى احتفالها بعيد استقلال الجامعة فى 9 مارس 2006.

مجموعة 9 مارس لإستقلال الجامعة هى مجموعة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية، ليس لها إدارة أو رئاسة محددة وإنما يتفق أفرادها على أسلوب العمل فيما بينهم، ويدعى للمشاركة فيها كافة المهتمين بإستقلال الجامعات فى إجتماعات غير دورية، كما تتخذ الخطوات اللازمة للدفاع عن الأعراف الجامعية والأكاديمية والتنديد بأى مساس بها.

وتسعى المجموعة إلى تفعيل المادة 18 من الدستور التى تضمن استقلال الجامعات والمادتين 47، 49 من الدستور اللتين تكفلان حرية الرأى والتعبير والبحث العلمى والإبداع. تنص المادة 18 من دستور جمهورية مصر العربية على أن "التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامى فى المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج".

والجامعات المصرية تستطيع تكوين لجان للحريات الأكاديمية أو تشكيل مجموعات مناظرة لمجموعة 9 مارس أو فروع لها، بالإضافة إلى نوادى هيئات التدريس والجمعيات العلمية الموجودة على مستوى الكليات والأقسام، وكلها أشكال مختلفة للدفاع عن الحريات الأكاديمية للطالب والأستاذ والباحث. كما يمكن العمل على زيادة مساحة ممارسة وتفعيل الحقوق المثبتة فى الدستور المصرى لاستقلال الجامعة وحرية الفكر والبحث العلمى. كما أن اللائحة الحالية للجامعات تنص على ضرورة عقد مؤتمرات علمية على مستوى القسم والكلية والجامعة لمناقشة وحل المشاكل وكل ما يعطل النشاط أو المهام الجامعية أو يسهم فى تطويرها، ولكن ذلك بحاجة للمشاركة والتنشيط والتفعيل. وهناك دعوة لتأسيس نقابات للأساتذة من هيئات التدريس أو اتحاد للنوادى الجامعية. وهذا النضال الديمقراطى لازال فى أول مراحله بعد ثلاثين عاماً من تدهور الحريات الأكاديمية بسبب غيبوبة حلم الهجرة للعمل فى بلاد النفط ونظراً لصدور اللوائح والقوانين المقيدة للحركة الطلابية وتعديل قانون الجامعات لتعيين العمداء بدلاً من انتخابهم.

رابعاً: نحو معرفة ملتزمة فى مواجهة سياسات العولمة [115]

يحتاج التغيير الديمقراطى فى بلد معين أو على مستوى إقليمى أو عالمى إلى إنتاج وتوليد وتداول ونشر معرفة ملتزمة، وللجامعات ومراكز البحث والنقابات دور خطير فى هذه المرحلة التى تتفاعل فيها القوى الداخلية مع ضغوط العولمة التى تمارسها الشركات متعددة

[115] بيير بورديو، نحو معرفة ملتزمة، عن جريدة لومند ديبلوماتيك عدد فبراير 2002، ترجمة كاميليا صبحى، مجلة إبداع العدد الحادى عشر نوفمبر 2002.

الجنسيات والدول الثمانى الكبرى ومنظمة التجارة العالمية كما قال بيير بورديو: "إذ كان من المهم، بل من الضرورى أن يشارك عدد من الباحثين المستقلين فى الحركة الاجتماعية، فذلك أننا نجابه سياسة تهدف إلى العولمة، أقول سياسة تهدف إلى العولمة ولا أقول عولمة فقط وكأن الأمر يتعلق بعملية طبيعية، هذه السياسة مازلت عملية إنتاجها ونشرها فى طى الكتمان إلى حد كبير، لذا لابد من عمل واسع لكشف أبعادها قبل أن تدخل إلى حيز التنفيذ..."

"وتكفى قراءة تقرير منظمة التجارة العالمية بشأن الخدمات لمعرفة السياسات التعليمية التى ستطبق لدينا خلال خمسة الأعوام المقبلة، فكل ما تقوم به وزارة التعليم القومى هو ترديد لهذه التعليمات.."

"فما هو دور الباحثين فى كل هذا؟ دورهم يكمن فى العمل على إيجاد ابتكار جماعى للهياكل الاجتماعية والنقابية القادرة على الابتكار تتولد منها حركة إجتماعية جديدة أى مضامين وأهداف جديدة ووسائل عالمية مبتكرة للحركة والعمل".

خامساً: مفهوم إستقلال الجامعة وعلاقته بثقافة التقدم

تعرض الباحث فى دراسة سابقة[116] عن "أزمة الجامعة المصرية والحريات الأكاديمية" شارك بها فى ندوة الحرية الفكرية والأكاديمية فى نوفمبر 1996 بمركز البحوث العربية لمشكلات نشأة جامعات العالم الثالث فى بلاد مستعمرة وضعف القاعدة الاجتماعية المدعمة لها بالمقارنة بأوربا وهيمنة سلطة الدولة وتدخل أجهزة الأمن وتسييس وتوظيف وأدلجة الرؤية العلمية للجامعة لخدمة سياسات الدولة، مشيراً الى تحذير كاميو ثوريز ثم باولو فريرى من مخاطر ثقافة السكوت، ثم ضعف الدور التقدمى للجامعة بالانحياز لمصالح عموم الشعب وليس التطلع لنفاق السلطة والاستيزار، وخداع وطمأنة المجتمع بأن ليس فى الإمكان أفضل مما كان، والتصدى وعدم الاستسلام لمناخ الخرافة والعجز والاكتئاب القومى العام، وأيضا المساهمة فى صياغة الرؤية الشاملة والمبدعة لقوى التغيير.

[116]- أحمد الأهوانى – صلاح أبو نار– أزمة الجامعة المصرية والحريات الأكاديمية، ندوة الحرية الفكرية والأكاديمية فى مصر 22-24 نوفمبر 1996، تحرير د. أمنية رشيد، مركز البحوث العربية والمجلس الأفريقى لتنمية البحوث الإجتماعية (كوديسيريا)، الطبعة الأولى 2000.

خصوصية أزمة الجامعة المصرية فى المرحلة الراهنة

تناول البحث السابق مسائل خصوصية الدولة المركزية فى مصر وهيمنتها التاريخية على مؤسسات المجتمع وتأثير المرحلة الناصرية ذات السمات الوطنية/التقدمية فى إضعاف مقاومة المثقفين والأكاديميين لعملية هيمنة الدولة على الجامعة، ثم تأثير الصراع العربى/ الإمبريالى الصهيونى والحقبة النفطية والهجرة إلى بلدان البترودولار، ثم التطبيع مع العدو الصهيونى، وصعود تيار الإحياء الدينى، وتوظيف الأموال والأسلمة، يتم هذا كله منذ السبعينات وحتى الآن ضمن عملية تسارع وتحفيز للرسملة، كانت سياسات الانفتاح الاقتصادى هى البيئة الحاضنة للتبعية والانصياع لضغوط ونصائح وسياسات العولمة مثل تشجيع الخصخصة والتعليم الخاص والجامعات والمعاهد الخاصة.

تأثير تغير العوامل الثقافية والدينية والاقتصادية والاجتماعية على الحريات الأكاديمية بالجامعات المصرية[117]

فى بحث قدمه الباحث فى ملتقى اليونسكو للحريات الأكاديمية فى أفريقيا والعالم العربى فى 10- 11 سبتمبر 2005 عنوانه بالإنجليزية

The Changing Cultural, Socioeconomic and Religious Factors Impacting Academic Freedom in Egyptian Universities

إستعراض للعوامل الثقافية والدينية والاقتصادية / الاجتماعية التى جعلت العناصر النشطة بالجامعة المصرية تقف مشلولة فى مواجهة تعديل قانون الجامعة فى 31 مايو 1994 الذى تم طبخه وإقراره بمجلس الشعب فى 24 ساعة كى تحكم الدولة قبضتها على الجامعة طلاباً وأساتذة بتعين العمداء بدلاً من انتخابهم، ثم تسارع التدهور للحريات الأكاديمية فى العقد الأخير، مما نتج عنه استجابة رائعة للأساتذة والطلاب لم تشهدها الجامعة المصرية منذ نصف قرن، وهناك عرض لدور مجموعة إستقلال الجامعات (9 مارس) وطريقة تعاملها مع التداخلات الأمنية وتجاوزات الإدارة الجامعية لصلاحياتها.

[117] أحمد الأهوانى، ملتقى اليونسكو للحريات الأكاديمية فى أفريقيا والعالم العربى فى الإسكندرية 10- 11 سبتمبر 2005 عنوانه بالإنجليزية.
The Changing Cultural, Socioeconomic and Religious Factors Impacting Academic Freedom in Egyptian Universities

هناك تطور تاريخى لمفاهيم وتطبيقات ممارسة الحرية الأكاديمية فى علاقتها بتطور الجامعة كمفهوم وممارسة، وستحدد تطور هذه العلاقة بتطور دور الجامعة فى إنتاج معرفة متقدمة متخصصة لها قيمتها وضرورتها للمجتمع المحلى والعالمى فى عصر المعلومات والتنافس التكنولوجى. وفى هذا الإطار يتمايز مفهومان أساسيان هما مفهوم الحرية الأكاديمية ومفهوم استقلال الجامعة.

هناك مزايا وحريات خاصة متاحة بالجامعة لدراسة مواضيع ومناطق بحث حرجة وخطرة تحتاجها البشرية فى سعيها للتقدم، وهذا التميز استحقه المجتهدون فى العلم والفقه الدينى الإسلامى بعد الاعتماد على مرجعية القرآن والحديث، وحتى لو كان الاجتهاد مخطئاً له الثواب عليه. وكان غلق باب الاجتهاد منذ ستمائة عام معطلاً للنهضة وتقييداً للحرية الفكرية والأكاديمية حتى عصرنا الحالى.

إستقلال الجامعة ضمان للحرية الأكاديمية للأساتذة والباحثين والطلاب[118]

شارك د. عبد المنعم عثمان بالجامعة العربية المفتوحة بالكويت فى ملتقى اليونسكو الأخير للحريات الأكاديمية بالإسكندرية فى سبتمبر 2006 ببحث تناول تطور مفهومى الحرية الأكاديمية وإستقلال الجامعة وترابط المفهومين وتفاعل التأثير المتبادل بين كليهما فالنظرية التقليدية للحرية الأكاديمية –لا تنطلق من نظرية عامة لحقوق الإنسان أو لحرية التعبير فى المجتمع– تؤكد على أهمية تمتع الأستاذ الجامعى بحقوق التدريس والبحث والنشر العلمى، وكذلك الباحث والطالب بحقوق الدراسة والتعلم، فالطالب والباحث والمجتمع ككل يستفيدون من جو الحرية الجامعية. أما النظرية العامة المنبثقة عن نظرية للمجتمع وحقوق الإنسان فتعطى الأساتذة والطلاب نفس حقوق التعبير والحق فى التساؤل والحق فى التنظيم والنشر، باعتبارهم مواطنين فى مجتمع حر مع بعض القيود اللازمة للمحافظة على كفاءة وظائف الجامعة.

[118] عبد المنعم عثمان، ملتقى اليونسكو للحريات الأكاديمية فى أفريقيا والعالم العربى فى الإسكندرية 10- 11 سبتمبر 2005.

سادساً: من هدر الإمكانية إلى الحوار حول رؤية تقدمية للخلاص والابتكار الدعائى والمؤسسى

119

يقول د. نادر فرجانى فى عرضه لتقرير التنمية الإنسانية العربية بمجلة وجهات نظر عدد يوليو 2005 تحت عنوان "الحرية فى الوطن العربى بين الجمر والرماد". "وعندى أن مسيرة الحرية فى الوطن العربى لا يجب أن توكل إلى شريحة إجتماعية معينة دون غيرها. على العكس أرى أن كل شريحة إجتماعية تضم عناصر فاعلة، خاصة فى شريحة الشباب، وأخرى خاملة، فى منظور الحس الوطنى والرغبة فى النضال من أجل الحرية والقدرة على تجشم مشقاته وتحمل تكاليفه. ومن ثم فإن الإمكان التحررى الأكبر يشكل فى نظرى تحالفاً ينشأ رأسياً فى منظور التقسيم الاجتماعى، بين العناصر الفاعلة فى الشرائح الاجتماعية كافة. ويمكن أن يقوم الاستخدام الكفء لتقانات المعلومات والاتصال الحديثة بدور الرابط عبر التقسيمات الرأسية للبنية الاجتماعية فى أشكال من التنظيم الشبكى غير القاصر على الأشكال الهرمية الترابية التقليدية ومثال هذا حركة "كفاية".

سابعاً: الثورة الثقافية تسبق الثورتين الإجتماعية والسياسية وجماعات الضغط تتحول إلى حركات إجتماعية فاعلة

وأخيراً فإن صيرورة عملية إستقلال الجامعة بشكل عام، لا إستقلال الجامعات كما يوحى مصطلح إستقلال الجامعات حتى لا تسعى كل جامعة للإستقلال على حدة وتعزل تفاعلها وتعاونها مع بقية الجامعات عن بقية قوى التغيير المجتمعى كالقضاة والنقابات المهنية والعمالية وحركات الشباب والمرأة وحماية البيئة وجمعيات العمل الأهلى التطوعى لا المؤسسات الممولة من الخارج والنضال لتحقيق الحريات الأكاديمية واستقلال الجامعة سيعنى التضافر مع قوى وجماعات الضغط الاجتماعية والنقابية والسياسية للتحول إلى حركات إجتماعية فاعلة واسعة، ستسهم جميعها فى قيادة ودعم الحوار من أجل صياغة رؤية مبدعة للتغيير الاجتماعى فى مصر. هذه الرؤية الشاملة للتغيير الثورى هى جنين الثورة الثقافية / الحضارية التى تسبق الثورتين الاجتماعية والسياسية.

[119] نادر فرجانى، بين الجمر والرماد الحرية فى الوطن العربى، وجهات نظر، يوليو 2005.

هذا التفاعل الاجتماعى / الاقتصادى / الثقافى / السياسى سيعنى إنتاج وإبداع وتبنى شعار التحرر وثقافة التقدم المعتمد على الذات والتحرر من ثقافة اللحاق بالغرب والتبعية والتقليد له، وغالباً سيئول هذا التفاعل مع الغرب إلى الصراع معه ومع قوى الإستبداد والتخلف المتعاونة معه وذات المصلحة فى تعطيل التقدم والتحرر والوحدة العربية كشرط للانطلاق الاقتصادى والسياسى أسوق فى النهاية مثالين نموذجيين للقائد المثقف وهو يلخص دوره وخبرة نجاحه وفشله فى مهمة التغيير وكلاهما يستحقان التحية والإجلال يقول الأستاذ نبيل الهلالى فى إفتتاح ندوة الحرية الفكرية والأكاديمية فى مصر: "لقد حاولت قدر ما استطعت أن أكون جندياً نشطاً فى معركة التغيير، وأخطأت وأصبت ونجحت وفشلت وناضلت فى مختلف ساحات هذه المعركة ساحة تغيير واقع الإستبداد دفاعاً عن الوطن المنهوب وساحة تغيير واقع الاستغلال دفاعاً عن المواطن المستغل". ويقول الشيخ جمال الدين الأفغانى قبيل وفاته:

"ياليتنى بذرت كل حب أفكارى فى الأرض الخصبة لأفكار الناس، خيراً من تضييع هذا الحب النافع المعطاء فى التربة المالحة العقيمة للسلطات العاجزة، إذ لم ينبت قط ما بذرت فى هذه التربة الفاسدة إلا وإندثر.. إن هيكل الحكم المطلق يوشك أن ينهار، فناضل قدر جهدك لتدمير أسسه، وليس نزع عناصر مفردة له والتخلص منها".[120]

[120] نفس المصدر

(6) جامعة حديثة فى مجتمع هش الحداثة ـ حكاية (الفن القصصى فى القرآن الكريم)

دكتور نصر حامد أبو زيد

الغرض من هذا العرض فى سياق احتفال جامعة القاهرة بعيدها المئوى هو تأمل التاريخ سعياً لصياغة المستقبل. وتاريخ جامعة القاهرة هو تاريخ المجتمع المصرى الحديث، بل هو تاريخ الحداثة العربية بكل تشوهاتها وغرابة تكوينها وشذوذ ما آل إليه حالها. وحكاية "الفن القصصى فى القرآن الكريم" – عنوان أطروحة الدكتوراة التى رفضتها جامعة فؤاد الأول عام 1948 وحولت صاحبها، المعيد محمد احمد خلف الله (1916– 1998)، إلى وظيفة إدارية – لا تفهم حق الفهم إلا بعرض الإطار الأكاديمى المنهجى الذى تنتمى إليه هذه الإطروحة، وهو إطار "المدرسة الأدبية" للدراسات القرآنية "التى أسسها الشيخ "أمين الخولى" (1895– 1966)، الذى ناله نصيب من عقاب الجامعة بمنعه من تدريس مقررات "التفسير والحديث"، وكذلك بمنعه من الإشراف على أى رسائل تتعلق بهذين التخصصين.

وقبل أن نناقش تفاصيل المنهج الأدبى فى دراسة القرآن، أو ندخل فى عرض التفاصيل التى انتهت بقرار الجامعة رفض الرسالة ومعاقبة المشرف الشيخ أمين الخولى، نريد أن نلم إلماماً سريعاً بظروف نشأة "الجامعة المصرية". إنها المؤسسة التى سعى إلى إنشائها فى أوائل القرن العشرين جيل الرعيل الأول من قادة الفكر والمجتمع والسياسة، والتى اعتمدت مالياً على مساهمات وتبرعات المواطنين فى المحل الأول، حتى سميت بحق "الجامعة الأهلية".

كان أحد بواعث السعى إلى تأسيس الجامعة، كمؤسسة تعليمية وبحثية مستقلة للفكر والثقافة العصريين، هو حالة الفشل الذريع التى منيت بها كل محاولات تحديث المؤسسات التقليدية، وعلى رأسها مؤسسة "الأزهر ". هذا رغم محاولات "التوفيق" بإنشاء مؤسسات تعليمية تجمع بين "الأصالة" و"المعاصرة"، مثل "مدرسة دار العلوم" التى أسسها "على باشا مبارك" (1823– 1893). وكما تم إنشاء مدرسة "دار العلوم" سنة 1872 لتلافى ما امتنع شيوخ الأزهر عن قبوله من إدخال بعض العلوم الحديثة ضمن البرنامج الدراسى إلى جانب العلوم

الدينية التقليدية، تم أيضا سنة 1907 – بعد عامين من رحيل الإمام محمد عبده– إنشاء مدرسة "القضاء الشرعى"، التى كان الإمام قد وضع مشروعها قبل وفاته، "للاستغناء بها عن الأزهر" – حسب عبارة "رشيد رضا" (المنار، مجلد23، ص 542)– من أجل تخريج قضاة مدربين وفقاً للأساليب الحديثة. كان برنامج المدرسة الجديدة يجمع بين دراسة "الفقه" وبين دراسة النظم القضائية الحديثة من منظور مقارن.

رغم تلك المحاولات كان إحتياج المجتمع الجديد، حديث الولادة، لمؤسسة تعليمية عصرية أمراً ملحاً، وهكذا تم إنشاء "الجامعة الأهلية" عام 1908، التى ظلت مستقلة مالياً حتى الأزمة المالية التى سببتها الحرب العالمية الأولى فإمتدت يد الحكومة لتنقذ الجامعة من الإفلاس. ولكن الإنقاذ كان مشمولاً كالعادة بالإستيعاب أولاً، ثم السيطرة وإحكام القبضة فيما بعد. فى عام 1925 تم تحويل الجامعة إلى جامعة حكومية، وتم تغيير إسمها إلى "جامعة فؤاد الأول". لم يكن التغيير مجرد تغيير شكلى؛ فالجامعة الوليدة لم تكن منذ بدايتها قادرة على الصمود ضد محاولات المؤسسة التقليدية، وتوابعها، لتحجيم حركتها والتحكم فى مسارها. فى دراسته الهامة "جامعة القاهرة وصناعة مصر الحديثة" (Cairo University and the Making of Modern Egypt) (مطبعة جامعة أكسفورد 1990) لورد "دونالد مالكولم ريد" Donald Malcolm Reid الوقائع التالية ذات الدلالة على مدى قوة المؤسسة الجديدة، وقدرتها على التصدى للتحديات التى فرضتها المؤسسات التقليدية.

الواقعة الأولى هى واقعة إختيار الجامعة للكاتب والصحفى المؤرخ "جورج زيدان" لتدريس التاريخ الإسلامى. وهو إختيار أثار إعتراضات فى شكل مقالات فى الصحف، خاصة فى صحيفة "المؤيد" لصاحبها الشيخ "على يوسف"، تعترض على إختيار "مسيحى" لتدريس التاريخ الإسلامى. وكان رد فعل الجامعة، التى كانت تستأجر أساتذة أجانب من أوروبا لتدريس "الأدب العربى" و"الفلسفة الإسلامية" فيها، أن إستسلمت للإبتذاذ الرخيص، فأرسلت خطاب إعتذار للأستاذ "جورج زيدان" مصحوباً بشيك قدره مائة جنيه مصرى تعويضاً عن فسخ العقد الذى كان قد وقع بينه وبين الجامعة.

الواقعة الثانية تتصل بحالة "منصور فهمى" الذى حاز درجة الدكتوراه فى الفلسفة من جامعة "السوربون" عام 1913 على أطروحته "أحوال المرأة فى الإسلام".

La Condition de la Femme dans la Tradition de L'Islam.

كان "منصور فهمى" قد سافر إلى فرنسا مبعوثاً من قبل الجامعة الوليدة "الجامعة المصرية"، ولكن بعض التقارير السرية وردت إلى الجامعة تتهم "منصور فهمى" بأنه يكتب رسالة مضادة للإسلام ونبيه، وذلك تحت إشراف "أستاذ يهودى". وبناءً على هذه التقارير حاولت الجامعة أن تقنع المسئولين فى جامعة السوربون بإرسال الرسالة للجامعة المصرية قبل إقرارها لترى فيها رأيها، وتقرر صلاحيتها أو عدم صلاحيتها. وبالطبع لم تلق "السوربون" أدنى إلتفات لهذا الطلب الغريب والشاذ، وحصل الشاب "منصور فهمى" على درجة الدكتوراه. وكان القرار هو عدم توظيفه فى أى وظيفة رسمية بالجامعة أو بغير الجامعة. وظل الدكتور خريج السوربون عاطلاً حتى وضعت الحرب أوزارها وهدأت الضجة، فتم تعيينه بالجامعة. وجدير بالذكر أن الرسالة التى طبعت مرتين باللغة الفرنسية، ثانيتهما عام 1990، لم تترجم إلا عام 1997، ونشرتها "منشورات دار الجمل"، وهى مؤسسة نشر عربية موطنها مدينة "كولون" بألمانيا!

كانت دعوى التقليديين ضده هو نفس الإتهام الذى سيتكرر كثيراً ضد كل الدراسات الأكاديمية النقدية فى الجامعة، وهى دعوى "العداء للإسلام". جدير بالإشارة أن "منصور فهمى" كان قد خطا خطوة أوسع من خطوات قاسم أمين مثلاً، ذلك أنه لم يتعرض فقط لدراسة أحوال المرأة بالمنهج التاريخى الاجتماعى، وهو أمر لم يكن مألوفاً بعد أو مقبولاً، بل إنه توجه إلى نقد الماضى والتراث مدركاً أنه يخوض فى أرض مليئة بالأشواك. وهذا ما يعبر عنه فى مقدمته، شارحاً أنه هو نفسه يعانى من حالة من "التمزق" بين ضميره العلمى الذى يسعى لإجتلاء الحقيقة، وبين مشاعره الذاتية ومؤثرات نشأته التراثية وإنتمائه الدينى الفكرى والثقافى. نفس هذا التمزق سيتردد صداه فى كتابات "طه حسين" و"أمين الخولى" و"محمد أحمد خلف الله" بطل قصتنا.

إن الفزع من "الفكر النقدى" – الذى هو أساس البحث العلمى– هو حجر الزاوية فى كل المشكلات والقضايا التى حدثت فى جنبات المؤسسة الحداثية "الجامعة الأهلية – جامعة فؤاد الأول – جامعة القاهرة". هذا الفزع يتزايد حتى صار حالة سياسية إجتماعية مزمنة فى الفضاء العربى والإسلامى. لن نتعرض لقضية "طه حسين" والفضيحة السياسية التى أثارها

كتابه "الشعر الجاهلى"؛ فالقضية أشهر من تكرار الحديث عنها، هذا بالإضافة إلى أن الجامعة ممثلة فى شخص مديرها أنذاك "أحمد لطفى السيد باشا" وقفت مدافعة عن إبنها وعن إستقلالها. لكن الجدير بالذكر أن القوى التى أرادت النيل من "طه حسين" والجامعة هى نفس القوى التى ستحاول النيل من "خلف الله" وأستاذه الشيخ "الخولى" بعد أن تسربت هذه القوى لتسكن الفضاء الجامعى وتصبح جزءاً من المؤسسة الجديدة.

1- أصول المنهج الأدبى عند "محمد عبده" (1845-1905)

تبرز حكاية "الفن القصصى" عجز الجامعة، نتيجة لضغوط خارجية وداخلية، عن تحمل منهج الدراسة النقدية الأدبية للقصص القرآنى، وهى الدراسة التى تفصل بين التعبير الأدبى للتاريخ وبين الحقائق التاريخية. وهذه الدراسة لم تبتدع هذا المنج، بقدر ما إعتمدت على رؤى تراثية فى الدراسات القرآنية إعتبرت أن القصص القرآنى ليس هو التاريخ، فميزت بين "جسم القصة" – أى هيكلها الخارجى الذى يبدو مشابهاً للواقع الخارجى– وبين "معنى القصة" وهو الغرض من السرد، وحددت الأغراض بأنها يمكن أن تكون العظة والعبرة، أو التهديد والوعيد، وذلك إنطلاقاً من أن القرآن "خطاب" يتوجه إلى متلقين عبر متلق أول – هو النبى عليه السلام– برسالة تستخدم فيها كل وسائل التعبير المعروفة والمتاحة ومنها "القص". هذا الفهم التراثى المستنير لطبيعة "القصص القرآنى" أضاف إليه "محمد عبده" وعيه المعاصر بالتمييز بين "البحث التاريخى" و"السرد القصصى".

يؤكد عبده أن القصص القرآنى ليس حكاية للتاريخ ولا سرداً له، "وإنما المراد به الاعتبار والعظة". وعلى ذلك فليس المهم فى القصة ما تحكيه من وقائع وأحداث، بل المهم هو أسلوب السرد ذاته الذى تستنبط منه العظة. وتأسيساً على هذا يؤكد عبده أن "إعجاز القصص القرآنى" واقع فى اللفظ لا فى القصص نفسها. وبعبارة أخرى تقع بلاغة القصص القرآنى فى بنائه اللغوى السردى، وليس فى مماثلة الوقائع المسرودة لحقائق التاريخ وتطابقها معه. بالإضافة إلى ذلك يقرر محمد عبده أن ترتيب السرد فى القرآن لا يتطابق مع الترتيب المنطقى الطبيعى للوقائع، بل هو ترتيب الغرض من ورائه تأدية وظائف الوعظ والإعتبار. كل ذلك، وأكثر منه، يناقشه الشيخ فى تفسيره – تفسير المنار– نقاشاً تفصيلياً.

إن ما يحاوله عبده – إلى جانب السعى تأسيس فهم عقلانى للإسلام وللقرآن– هو حماية القرآن من هجوم بعض المستشرقين خاصةً فيما يتصل بمسألة القصص القرآنى والدقة التاريخية. ليس القرآن كتاباً فى التاريخ، هكذا يكرر عبده هذه العبارة، بل هو كتاب هداية وموعظة وعبرة، يورد ما يروى وما يحكى عن الأمم السابقة مورداً الحكاية لتحقيق هذه الغاية، والتى قد تتطلب تحويراً أو إختصاراً أو ترتيباً سردياً مخالفاً للوقائع. بالإضافة إلى هذا يؤكد عبده أن ما يحكى من إعتقادات وما يرد من عبارات إنما يحكى مطابقاً لوعى المخاطبين أو المحكى عنهم، ومن ثم لا مجال لاعتقاد صحته أوصوابه لمجرد أنه ذكر فى القرآن. وهنا يتمكن عبده من تأويل كل ما ورد عن السحر والحسد ومس الشيطان للإنسان فى القرآن تأويلاً عقلانياً.

والدفاع عن القرآن ضد منتقديه كان جزءاً هاماً من مشروع الإصلاح الدينى الذى بدأه الأفغانى وواصله عبده: وهو مشروع قام على ركيزتين أساسيتين، تنقية التراث وتجديد الفكر الدينى بإحياء العقلانية الكلاسيكية كما تمثلت فى التراث المعتزلى والتراث الفلسفى، تراث "ابن رشد" بصفة خاصة، والركيزة الثانية هى التصدى لحملات الإستشراق ضد الإسلام ونبيه وكتابه المقدس. هذه الركيزة الثانية تمثل عملية المقاومة الفكرية للإحتلال والإمبريالية. بعبارة أخرى، لم يكن الإصلاح كما أشاع أعداؤه أنذاك، وكما يشيعون دائماً، جزءاً من المؤامرة الإستعمارية ضد الإسلام والمسلمين.

2- الشيخ الخولى وتطوير المدخل الأدبى

لا يخرج تحليل "خلف الله" للقصص القرآنى عن التواصل مع هذا التراث المستنير، سواء فى بعده عند القدماء أو عند الشيخ "محمد عبده"، أى أن "خلف الله" لم يأت أمراً غريباً مستكرهاً من خارج تراثه القديم والحديث. بل الأحرى القول إنه كان فى هذه الدراسة منخرطاً فى مواصلة مشروع الإصلاح الدينى الذى طوره أستاذ الشيخ "أمين الخولى" من خلال إقتراح "منهج الدراسة الأدبية" كمدخل لا غناء عنه لفهم القرآن. مثله مثل أساتذته – عبده والخولى – يقرر "خلف الله" فى مقدمة رسالته أن المنهج الأدبى فى تحليل القصص القرآنى هو وحده المنهج الذى يدافع عن القرآن ضد منتقديه من المستشرقين، الذين حاكموا مصداقية القرآن على أساس ما تصوروه أخطاء تاريخية وقع فيها محمد (عليه السلام).

هذا البعد – بعد الدفاع عن القرآن ضد منتقديه– فى مشروع الإصلاح الدينى إتخذ مساراً أكثر أكاديمية فى مساهمات الشيخ الخولى فى الترجمة العربية للموسوعة الإسلامية، وهى الترجمة التى لم تكتمل بسبب العجز المالى فتوقفت عند حرف العين. فى هذه الترجمة كانت كل مقالة يتم التعليق عليها من جانب باحث متخصص، وهى بذلك تعد مجالاً خصباً للحوار الفكرى الخلاق الذى تميز به المناخ الفكرى فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضى. ما يعنينا هنا أن الشيخ أمين الخولى فى تعليقه على مادة "تفسير" المترجمة فى الموسوعة (المجلد الثامن، ص: 2310–2349 وقد نشرت بعد ذلك مع مقالات أخرى فى كتاب "مناهج التجديد") تجاوز حدود التعليق إلى صياغة نظريته فى "المنهج الأدبى" فى التفسير، وهو المنهج الذى إعتمد عليه كل تلاميذ الخولى بدءاً من "خلف الله" حتى كاتب هذه السطور، مروراً بشكرى عياد وبنت الشاطئ (عائشة عبد الرحمن).

يطرح الشيخ منهج التعامل الأدبى مع القرآن لا بوصفه منهجاً يتساوى بغيره من المناهج، بل بوصفه "المنهج" الذى يسبق أى منهج؛ إذ هو المنهج الذى يتناول القرآن: "من حيث هو كتاب العربية الأكبر، وأثرها الأدبى العظيم... وتلك صفة للقرآن يعرفها العربى مهما يختلف به الدين، أو يفترق به الهوى، ما دام شاعراً بعربيته، مدركاً أن العروبة أصله فى الناس وجنسه بين الأجناس، وسواء بعد ذلك أكان العربى مسيحياً أو وثنياً، أم كان طبيعياً دهرياً، لا دينياً، أم كان المسلم الحنيف... وهذا الدرس الأدبى للقرآن فى ذلك المستوى الفنى، دون نظر إلى أى إعتبار دينى، هو ما نعتده وتعتده معنا الأمم العربية أصلاً، والعربية إختلاطاً، مقصداً أول، وغرضاً أبعد يجب أن يسبق كل غرض ويتقدم كل مقصد. ثم لكل ذى غرض أو صاحب مقصد بعد الوفاء بهذا الدرس الأدبى أن يعمد إلى ذلك الكتاب، فيأخذ منه ما يشاء، ويقتبس منه ما يريد، ويرجع فيه إلى ما يحب من تشريع، أو إعتقاد، أو أخلاق، أو إصلاح إجتماعى، إلى غير ذلك. وليس شيء من هذه الأغراض الثانية يتحقق على وجهه إلا حين يعتمد على تلك الدراسة الأدبية لكتاب العربية، دراسة صحيحة، كاملة، مفهمة له".[121]

[121] أمين الخولى: مناهج تجديد فى النحو والبلاغة والتفسير، دار المعرفة، القاهرة ط1 1961، ص: 303-304.

هذا الإعتداد بأسبقية المنهج الأدبى فى فكر "الخولى" لا يقوم على مجرد التمنى والتشهى، بل ينبنى على حقائق تاريخية فحواها أن هذا البعد الأدبى هو الذى بهر العرب، فآمن منهم من آمن وعاند منهم من عاند: "وهكذا كانت الدعوة الإسلامية عملاً بلاغياً قوياً، أو شطراً واضحاً من هذا العمل؛ إذ إعتمدت على حكم نقدى، وقامت على رأى فى الفن القولى... وإذا كان الأمر كذلك فالعربى حين دعى إلى هذا (الإيمان بالإسلام) ويواجه به، فيؤمن ويستقيم، لا يكون إعتناقه للإسلام – فى جليته– إلا حكماً نقدياً وتقريراً أدبياً بدين الله".[122]

ما يقوله الشيخ "أمين الخولى" هنا هو إستنباط مبنى على مجمل النتائج التى توصل إليها من خلال دراسته التحليلية التاريخية لعلم "البلاغة" العربى فى علاقته بقضية "إعجاز" القرآن الكريم. وهومن جانب آخر تطوير لأفكار الشيخ "محمد عبده" الذى يرى القرآن كتاب "هداية" لا كتاب تاريخ، ويرى أن مقصد "الهداية" هو المقصد الأسمى الذى يجب أن يوجه منهج التعامل مع القرآن. يجعل الخولى من مدخل "البيان" تحقيقاً لمقصد "الهداية" عند "عبده". إن ما يعنيه الخولى بمفهوم "البيان" هو "المدخل الأدبى". ولعله من اللازم هنا لبيان الترابط المنهجى بين مفكرى النهضة أن تكتفى بالإشارة إلى علاقة التقارب الدلالى بين مفهوم "البيان" عند الخولى وبين مفهوم "المنهج اللغوى الفنى" الذى استخدمه "طه حسين" فى مناقشة قضية "الإنتحال" وإثبات الصحيح من الشعر فى كتابه المعروف "فى الشعر الجاهلى".

وإذا كان محمد عبده يشير دائماً فى تفسيره إلى علمى البلاغة التقليديين (المعانى والبيان) باسم "علم الأسلوب"، فليس منطقياً أن تفهم كلمة "البيان" – التى هى المقصد الأساسى والجوهرى من عملية التأويل والتفسير عند الخولى– بدلالتها البلاغية عند القدماء.[123] وإذا كان أمين الخولى لم يترك تفسيراً –مثل محمد عبده– فقد كان إنشغاله بقضية المنهج هو الحافز وراء القيام بدراسات وبحوث إستكشافية عديدة خلفت لنا تسعة كتب فى اللغة والأدب والبلاغة والفكر والأديان المقارنة. وواحد من هذه الكتب هو كتاب "مناهج التجديد" – الذى

[122] السابق، ص: 97.

[123] هذا ما حدث مع التلميذة الأولى من تلاميذ الخولى – وزوجته بعد ذلك - المرحومة الدكتورة "بنت الشاطئ" فى "التفسير البيانى للقرآن"، الذى لا يكاد، من الناحية المنهجية، يتجاوز حدود علم البلاغة الكلاسيكى.

نعتمد عليه هنا أساساً – يضم بين دفتيه عشرة دراسات من تلك المجالات المشار إليها، وكلها تركز حول مشكلة المنهج.

وإنشغال الخولى هذا الإنشغال المتشعب بقضية المنهج فى مجالات عدة كان من شأنه دون شك أن يعمق إلى حد كبير مفهومه لمنهج التفسير والتأويل. قلنا أن المنهج ينطلق من مفهوم محدد للقرآن بوصفه أثر العربية الفنى الخالد الأقدس، هو كذلك للعربى، مسلماً كان أم مسيحياً أم يهودياً أم ملحداً. وليس المقصود بالعروبة عند الخولى عروبة العرق والجنس والعصب والدم، بل العروبة هى عروبة اللسان والثقافة والعقل. وليس معنى أن القرآن أثر فنى عربى أنه ليس كتاباً دينياً مقدساً منزلاً من عند الله على نبيه محمد، بل المعنى أنه نص يمارس تأثيره وفاعليته على المسلم، وعلى غير المسلم كذلك، من خلال خصائصه الأدبية والفنية المميزة له، والفارقة له عما سواه من النصوص. وهو التمييز والتفريق الذى أطلق عليه القدماء اسم "الإعجاز". هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فليس معنى القول بأنه "عربى" أنه لا يخاطب غير العرب فى مراميه وأهدافه، كما أن هذا الوصف لا يعنى إنحسار دلالته فى المدى القصير لزمن نزوله أو بعده بقليل. لا شيء من هذا يتضمنه مفهوم أن القرآن "أثر فنى عربى" أو أنه "كتاب العربية الأكبر"، لأن للقرآن – بما هو أثر فنى– "معانى ومرامى إنسانية إجتماعية بعيدة الهدف، أبدية العمر، لكن ذلك كله إنما جاء الإنسانية فى ثوبه العربى وبذلك التعبير العربى. والتمثل التام لهذه العروبة هو السبل المتعينة لفهم ذلك كله والوصول إليه".[124]

من هنا لابد أن نفهم أن "البيان" الذى يعنيه الخولى، بوصفه مقصد المقاصد وغرض الأغراض من عملية التأويل والتفسير، هو منهج التحليل الأدبى القادر على التعامل مع الأثر الفنى الخالد. ولابد أن تتحدد خطوات هذا المنهج إنطلاقاً من خصائص النص ذاته – من حيث البنية والتركيب العام– لأنه ليس هناك منهج واحد ذو خطوات محددة سلفاً للتعامل مع كل أنماط النصوص. وليس هناك منهج مصمت ثابت القالب يفرض على هذا النص أو ذاك، لأن وحدة المنهج الأدبى لا تنفى تنوع الإجراءات – ومن ثم إختلاف خطوات التطبيق– المستخدمة مع كل نص إنطلاقاً من طبيعته الخاصة.

[124] السابق، ص: 310 (الحاشية).

لهذا يبدأ أمين الخولى بوصف بنية النص القرآنى وتحديد خصائصها:

"إن ترتيب القرآن فى المصحف قد ترك وحدة الموضوع لم يلتزمها مطلقاً. وقد ترك الترتيب الزمنى لظهور الآيات لم يحتفظ به أبداً، وقد فرق الحديث عن الشيء الواحد والموضوع الواحد فى سياقات متعددة، ومقامات مختلفة، ظهرت فى ظروف مختلفة؛ وذلك كله يقتضى فى وضوح بأن يفسر القرآن موضوعاً موضوعاً، وأن تجمع آياته الخاصة بالموضوع الواحد، جمعاً إحصائياً مستقصياً، ويعرف ترتيبها الزمنى ومناسباتها وملابساتها الحافة بها، ثم ينظر فيها بعد ذلك لتفسر وتفهم، فيكون ذلك التفسير أهدى إلى المعنى، وأوثق فى تحديده".[125]

من الضرورى الانتباه هنا إلى أن هذا الوصف لبنية النص القرآنى، المحددة لخصائصه، وصف صحيح وصائب من الوجهة التاريخية، أى من وجهة الكيفية التى تركب فيها النص وتحددت بنيته من خلال عمليتى الجمع الأولى والثانية فى عصر الخلافة الأول. لكن هذه البنية بخصائصها تلك هى التى تمارس فاعليتها وتأثيرها منذ ذلك العصر وحتى الآن فى قلوب المسلمين وعقولهم. وبعبارة أخرى كان المتوقع من الشيخ الخولى، وقد إنطلق من مفهوم أن القرآن هو نص العربية الأكبر وأثرها الفنى الأقدس، أن يطرح منهجاً لدراسة النص فنية أدبية فى بنيته الراهنة، بصرف النظر عن كيفية تركيبها من الوجهة التاريخية.[126] ولا يمكن التقليل من شأن هذا المنهج حين تتعلق الدراسة بموضوعات القرآن وقضاياه الفكرية والعقيدية، والأخلاقية، لكنه ليس المنهج الأجدى فى الدراسة الأدبية للقرآن. وليس ذلك كله من قبيل تناقض فى منهج الشيخ أمين الخولى؛ لأن مفاهيمه للدراسة الأدبية – والتى تحتاج لدراسة مستقلة ليس هنا مجالها– هى مفاهيم أقرب للمفاهيم الرومانسية المشبعة بمفاهيم الكلاسيكية الجديدة، وهى مفاهيم تتناول النص الأدبى من حيث الموضوعات والمضامين أكثر من تناولهما له من حيث الشكل والبنية.

[125] السابق، ص: 306. وقد أبرزنا هذا النص لأنه يقدم خطوات المنهج الذى إعتمدته أطروحة "الفن القصصى فى القرآن الكريم" واتبعته إتباعاً حرفياً.

[126] لكن مطلباً مثل هذا يعد مستحيلاً بالنسبة للشيخ أمين الخولى فضلا عن أن يكون متوقعاً؛ فالشيخ خريج مدرسة "القضاء الشرعى"، وتأثره بعلماء أصول الفقه واضح فى المنهج الذى يطرحه: "جمع الآيات ذات الموضوع الواحد جمعاً إحصائياً ثم ترتيبها ترتيباً تاريخياً قبل القيام بعملية التفسير". لقد كان على علماء الأصول أن يقوموا بذلك فى دراسة الأحكام الفقهية، وذلك من أجل إكتشاف ناسخ الأحكام من منسوخها، ومن أجل بيان "المجمل" من "المفصل" و"العام" من "الخاص"، وذلك كله لا يتأتى إلا بالجمع الموضوعى للآيات والترتيب التاريخى لها كذلك. لكن الشيخ يحول منهج علماء الأصول هذا –الخاص بدراسة الأحكام والضرورى لها- إلى منهج صالح للتعامل مع القرآن كله.

وهذا هو الذى حدا بالشيخ إلى تقسيم الدراسات القرآنية إلى فرعين هما: دراسة ما حول القرآن، التى تنقسم إلى عامة وخاصة. أما الخاصة فهى تلك الدراسات التى تسمى "علوم القرآن"، كأسباب النزول، والمكى والمدنى، والجمع والترتيب والقراءة... إلخ. والدراسات العامة حول القرآن هى تلك الدراسات التى تتجاوز "علوم القرآن" التقليدية إلى ذلك النمط من الدراسة التاريخية والإجتماعية الذى سبق أن تناوله محمد عبده. هذه الدراسات العامة تتناول: "ما يتصل بالبيئة المادية والمعنوية التى ظهر فيها القرآن وعاش، وفيها جمع وكتب وقرأ وحفظ وخاطب أهلها أول من خاطب، وإليهم ألقى رسالته لينهضوا بأدائها وإبلاغها شعوب الدنيا. فروح القرآن عربية ومزاجه عربى وأسلوبه عربى... والنفاذ إلى مقاصده إنما يقوم على التمثيل الكامل والإستشفاف التام لهذه الروح العربية، ولذلك المزاج العربى والذوق العربى. والتمثل التام لهذه العروبة هو السبيل المتعينة لفهم ذلك كله والوصول إليه. ومن هنا لزمت المعرفة الكاملة لهذه البيئة العربية المادية... فكل ما يتصل بتلك الحياة المادية العربية وسائل ضرورية لفهم القرآن العربى المبين. هذا مع ما يتصل بالبيئة المعنوية بكل ما تتسع له هذه الكلمة من ماض سحيق وتاريخ معروف، ونظام أسرة أو قبيلة، وحكومة فى أى درجة كانت، وعقيدة بأى لون تلونت، وفنون مهما تنوعت، وأعمال مهما تختلف وتتشعب، فكل ما تقوم به الحياة الإنسانية لهذه العروبة وسائل ضرورية كذلك لفهم هذا القرآن العربى المبين.[127]

إن تلك الدراسات "حول القرآن" الخاص منها والعام تعد بمثابة الدراسات الضرورية الممهدة لدراسة النص ذاته، أى للتأويل والتفسير. وليست هذه الدراسات فى التحليل الأخير إلا دراسة لسياق النص بالمعنى الشامل التاريخى والاجتماعى والثقافى والدينى. وهنا يتجاوب فكر أمين الخولى فى الدراسات القرآنية تجاوباً تاماً مع فكره الأدبى، خاصةً فى المنهج الذى طرحه فى كتابه عن "الأدب المصرى" (1943م) مركزاً على أهمية "البيئة" بالمعنى الواسع الشامل لدرس الأدب.

بعد هذه الدراسة الأساسية الجوهرية تترتب خطوات عملية التأويل والتفسير ترتيباً لا يختلف كثيراً عن ترتيب تلك الخطوات عند محمد عبده، مع إضافات تفصيلية شديدة الأهمية.

[127] السابق، ص: 310.

الخطوة الأولى تبدأ بالنظر فى "المفردات"، ويؤكد الخولى مثل عبده أنه: "من الخطأ البين أن يعمد متأدب إلى فهم ألفاظ هذا النص القرآنى الأدبى الجليل فهماً لا يقوم على تقدير تام لهذا التدرج والتغير الذى مس حياة الألفاظ ودلالتها، ولا على التنبه إلى أنه إما يريد ليفهم هذه الألفاظ فى الوقت الذى ظهرت فيه وتليت أول ما تليت على من حول تاليها الأول عليه السلام".[128]

لكن هذه المرحلة الأولى من الخطوة الأولى – خطوة النظر فى المفردات– لا تعنى أن دلالة تلك المفردات مرهونة فقط بالإستخدام اللغوى خارج النص. لذلك يضيف الخولى لهذه المرحلة الأولى مرحلة ثانية فى التحليل لابد للمفسر أن ينتقل إليها فى تحليل المفردات، تلك هى الإنتقال من المعنى اللغوى إلى المعنى التداولى فى القرآن. وعلى الباحث فى هذه المرحلة الثانية أن: "يتتبع ورودها (اللفظة المفردة) لينظر فى ذلك، فيخرج منه برأى عن إستعمالها: هل كانت له وحدة أطردت فى عصور القرآن المختلفة ومناسبته المتغيرة؟ وإن لم يكن الأمر كذلك فما معانيها المتعددة التى استعملها فيها فى عصر نزول القرآن؟".[129]

وكما يؤكد الخولى أن عروبة القرآن – من حيث الأسلوب والطابع والروح– لا تتعارض مع إنسانية مراميه وأهدافه وعالمية رسالته، فإنه بالمثل يؤكد أن دلالة الألفاظ المفردة، إن فى استعمالها اللغوى أو القرآنى، ليست دلالة ساكنة، بل هى دلالة متحركة نامية. لكنه يحذر من عمليات الوثب والإسقاط للدلاليين، التى يمكن أن يقع فيها المفسر، لأن التطور الدلالى مرهون فى حركته بالدلالة الأولى، ولا يصح ولا ينبغى له أن يفارقها.

> "لا ينكر أن خلود هذا الكتاب ورياضته الدائمة للحياة مع صلته الوثقى بها، كل ذلك يهيئ لفهم معانى متجددة أو نامية. لكنا مع عدم إنكار هذا القدر نرى أنه لا ينبغى أن تنسب إلى القرآن من هذه المعانى إلا ما كان طريق فهمه الحس اللغوى للعربية، وسبيل الإنتقال إليه هو دلالة اللفظة الأولى فى عصر نزول القرآن".[130]

وإذ تتحقق الخطوة الأولى بمرحلتيها السالفتين: "يكون نظر المفسر الأدبى فى المركبات، وهو فى ذلك –ولا مرية– مستعين بالعلوم الأدبية من نحو وبلاغة... والنظر فى إتفاق

---

[128] السابق، ص: 313-314.
[129] السابق، ص: 313-314.
[130] السابق، ص: 312 (الحاشية).

معانى القراءات المختلفة للآية الواحدة، والتقاء الإستعمالات المتماثلة فى القرآن كله... على أن النظرة البلاغية هى النظرة الأدبية الفنية التى تتمثل الجمال القولى فى الأسلوب القرآنى، وتتبين معارف هذا الجمال وتستجلى قسماته، فى ذوق بارع قد استشف خصائص التركيب العربية، منضماً إلى ذلك التأملات العميقة فى التراكيب والأساليب القرآنية لمعرفة مزاياها الخاصة بها بين آثار العربية".[131]

نلاحظ هنا أن "علم الأساليب" عند محمد عبده يتحول عند الخولى إلى أداة للكشف عن أسرار جمال الأسلوب القرآنى. إن علوم البلاغة التقليدية التى حاول الخولى تطويرها فى كتابه الهام "فن القول" (1947م)، وفى دراسات أخرى سابقة ضمها كتابه "مناهج التجديد"، هى أدوات المفسر للكشف عن هذه الجماليات. هذا بالإضافة إلى أن الغاية من تحليل أساليب القرآن والكشف عن جمالياتها هى الوصول إلى سر "الإعجاز"، الذى يرى الخولى أنه "نفسى"؛ أى أنه قائم على توظيف الأساليب بهدف "التأثير" فى المتلقى تأثيراً نفسياً.[132]

وهنا كان لابد للخولى أن يدرك أن ما يمارسه القرآن من تأثير نفسى معجز فى نفس المتلقى إنما يمارسه وفق ترتيب المصحف الحالى، اللهم إلا إذا كان المقصود بالمتلقى هنا المتلقين الأوائل، ولا أظن أن هذا مقصد الشيخ. ليس الإعجاز النفسى إذن مردوداً، ولا يمكن أن يرد، إلى القراءة وفق منهج جمع النصوص حول موضوع بعينه، ثم ترتيبها حسب ترتيب النزول. التأثير النفسى ناتج عن البنية الحالية للنص التى يطلق عليها القدماء "ترتيب التلاوة" فى مقابل "ترتيب النزول" الذى يشير إلى ما قبل هذه البنية. لكن هذا الإدراك لم يكن ممكناً أن يتحقق للخولى؛ لأن الوعى به لم يبدأ إلا فى الخمس وعشرين سنة الأخيرة. ولعل دراسات "محمد أركون" خير تعبير عن هذا الإدراك الآن. وقد ظل تلاميذ الخولى متمسكين، بدرجات متفاوتة بالطبع، بمنهج وحدة الموضوع وترتيب النزول.

يبقى لكشف بعض الجوانب الهامة المتصلة بتصورالخولى للإعجاز النفسى أن نتناول بالتحليل رده على أصحاب نظرية "الإعجاز العلمى" للقرآن، وهى نظرية تحظى بقبول وإنتشار واسعين جداً فى السنوات الأخيرة فى بعض الدوائر الأكاديمية فضلاً عن سريانها

[131] السابق، ص: 314-315.
[132] انظر: ص: 203 من المصدر السابق.

كسريان النار فى الهشيم فى وعى العوام وأشباه المثقفين من المسلمين. إن الخولى فى هذا الرد الذى نحس أهمية إيراده كاملاً هنا يؤكد ثلاثة نقاط جوهرية كاشفة عن مفهوم "الإعجاز النفسى" عنده، أو عن بعض جوانبه على الأقل. **النقطة الأولى:** أن القرآن حين يتناول بعض حقائق الكون ومشاهده إنما يتناول تناولاً فنياً، ولا يتناولها من ناحية قوانينه الدقيقة أو نواميسه المنضبطة. **النقطة الثانية:** أن هذا التناول لحقائق الكون إنما يعتمد على المشهود والمدرك للناس جميعاً، العامة والخاصة، والعلماء وأنصاف العلماء، بل والجهلاء أيضاً. **النقطة الثالثة:** أن القرآن يتناول هذه الحقائق المشاهدة والملموسة للناس جميعاً من ناحية وقعها على الحواس وإنفعال الناس بها وما تثيره من روعة فى نفوسهم. ويمكن صوغ هذه النقاط الثلاثة بعبارة أخرى هى: إن القرآن حين يتناول بعض حقائق الكون المشاهدة والمدركة إنما يتناولها ليثير مخيلة المتلقين، معتمداً على ما هو قار فى تصوراتهم، محركاً لإنفعالاتهم التى قد تكون خمدت بحكم الألفة، وذلك كله فى أسلوب أدبى مؤثر. وهكذا يمكن القول إن هذا التناول لظواهر الكون والطبيعة هو نفسه أسلوب تناول القصص فى القرآن لأهداف دينية وعظية، وليس لرواية التاريخ. يقول الشيخ أمين الخولى:

"إن كان لابد لأصحاب هذه النوايا ومن لف لفهم من أن يتجهوا إليه، ليدفعوا مناقضة الدين للعلم، فلعله يكفى فى هذا ويفى ألا يكون فى كتاب الدين نص صريح يصادم حقيقة علمية يكشف البحث أنها من نواميس الكون ونظم وجوده؛ وحسب كتاب الدين بهذا القدر صلاحية للحياة ومسايرة للعلم، وخلاصاً من النقد. على أنى حين أتسمح بهذا القدر فى سبيل إرضاء رغبات هؤلاء الطيبى النية، لا أنسى أن أذكرهم بأن التناول الفنى لحقائق الكون ومشاهده، هو التناول الذى يقصد به الدين رياضة وجدانات الناس. ويوجه لعامتهم وخاصتهم؛ وعلمائهم وأنصاف علمائهم بل لجهلائهم أيضاً، كما هى مهمة الدين والغاية من تلاوة كتابه بينهم جميعاً. وهذا التناول إنما يقوم على المشهود البادى من ناحية روعته فى النفس ووقعه على الحواس، وإنفعال الناس به، لا من ناحية دقائق قوانينه ومنضبط نواميسه فى معادلات جبرية أو أرقام حسابية أو بيان جاف لخصائصه وحقائقه. وبقيام هذا التناول على المشاهد والمدرك بادئ الرأى، والمؤثر فى النفس المثير للإنفعال، لا يجب الوفاء به بحماية الحقائق العلمية والخصائص المجربة لهذه العوالم الموصوفة والمناظر التى لا يراد من تناولها إلا إثارة الشعور بجلالها وجمالها ودلالتها على عظمة القوة المدبرة لها المحققة لنظامها. ولو إلتزم المفسر فى شيء من هذا لتصحيح المقررات العلمية لأخل هذا الإلتزام كثيراً بالأهداف الفنية الوجدانية التى يريد الدين

تحقيقها ونفع الحياة بها عن طريق التأمل المتدين والإعتبار النفسى العاطفى المريح، قبل كل شيء آخر".[133]

والآن وقد صار واضحاً أن الشيخ أمين الخولى هو الإمتداد المعرفى التركيبى لكلٍ من محمد عبده وطه حسين على مستوى المنهج، فمن اللازم بيان طبيعة التحدى الذى يعد منهج الخولى استجابة له. لم يعد التحدى بالنسبة للخولى هو التحدى الخارجى المتمثل فى الوجود الأوروبى –مادياً وعقلياً– فى قلب العالم العربى والإسلامى، وما يطرحه هذا الوجود من قضايا ومشكلات، بل أضيف إليه التحدى الداخلى المتمثل فى نمو التيار السلفى الذى بلغ أوجه منذ إنشاء جماعة الإخوان المسلمين، والذى كان قد استطاع قبل ذلك كبح جماح مدرسة "الإصلاح" الدينى والفكرى فى معركتى "الإسلام وأصول الحكم" وفى "الشعر الجاهلى". يحاول منهج الخولى أن يستعيد لهذا التيار حيويته على مستوى قضايا التجديد بصفة عامة وعلى مستوى تأويل القرآن بصفة خاصة. من هنا يضيف إلى وعى محمد عبده بالتراث المعتزلى والرشدى إنجازات علماء أصول الفقه فى مجال التحليل اللغوى لاستثمار الأحكام من النصوص، عن طريق التناول التحليلى للنصوص وفق الموضوع ومراعاة ترتيب النزول. ويضيف إلى منهج طه حسين "اللغوى الفنى" أبعاداً من نظرية الأدب عن تأثير البيئة، وعن التأثير النفسى للأدب فى القارئ. وفى كل ذلك لم تفارق محنة تيار "التأويل" وعى أمين الخولى أبداً، وإن دفعت بها إلى السطح محنة "الفن القصصى فى القرآن"، الرسالة التى أنجزت تحت إشراف الخولى.

3- الفن القصصى: المنهج وإنجازاته

أنهى خلف الله أطروحته لنيل درجة الماجستير تحت إشراف الخولى عام 1942 بدرجة الإمتياز مع مرتبة الشرف الأولى فى موضوع "جدل القرآن". ومن الواضح أنه فى هذه المرحلة تدرب على أوليات منهج الدراسة الأدبية كما يتضح ذلك من النسخة المنشورة عام 1972 (مكتبة الأنجلو المصرية) بعنوان "محمد والقوى المضادة". والمقارنة بين هذا الكتاب وأطروحة الدكتوراه تكشف أن استيعاب المنهج الأدبى فى أطروحة "الفن القصصى" يتجاوز حدود التطبيق إلى الإضافة. نشرت الدراسة لأول مرة فى كتاب عام 1953، ثم تتابع

[133] انظر: ص: 294، 295 من المصدر السابق.

نشرها فى عدة طبعات بلغت خمس فى مصر وحدها أعوام 1957، 1965، 1972، ثم صدرت أخيراً بعد وفاته فى طبعة قدم لها المرحوم "خليل عبد الكريم" عام 1999، وقد كتب الخولى تقديماً للطبعتين الأولى والثانية للكتاب سنتعرض لبعض ما جاء فيهما فى السياق المناسب.

يتكون الكتاب من قسمين يتضمن كلٍ منهما عدة فصول، بالإضافة إلى "المقدمة" و"الخلاصة". عنوان القسم الأول "المعانى والقيم التاريخية والاجتماعية والخلقية والدينية"، وهو يتكون من ثلاثة فصول يتعامل الأول مع "المعانى التاريخية"، ويتعامل الثانى مع "المعانى الاجتماعية النفسية"، فى حين يتعامل الفصل الثالث مع "المعانى الدينية والأخلاقية". ومن المنطقى أن يكون الفصل الأول مخصصاً لمناقشة معضلة العلاقة بين التاريخ بوصفه علماً وبين فن القص وتعامله مع التاريخ. وفى هذا الفصل يتعرض الباحث لمشكلة تاريخية القصص القرآنى، وهى المشكلة التى ستثير كل الزوابع لا ضد الأطروحة وصاحبها فقط، بل ضد الأستاذ والمنهج. أما القسم الثانى من الكتاب وعنوانه "الفن فى القصص القرآنى" فينقسم إلى عدة فصول على النحو التالى: فى الفصل الأول "القصة القرآنية" يميز الباحث بين أربعة أنماط قصصية، ويخصص الباحث الفصل الثانى لموضوع "الوحدة القصصية"، بينما يخصص الفصل الثالث ل "المقاصد والأغراض". فى الفصل الرابع يتناول الباحث قضية "المصادر" وهو من الفصول التى تثير إعتراض التقليديين، فما من مصدر سوى المصدر الإلهى. الفصل الخامس يتناول "العناصر": الشخصيات والأفعال والحوار. ويتعامل الفصل السادس مع أثر القصص القرآنى فى تطور فن القص فى الأدب العربى.

هذا من حيث بنية الكتاب، أما من حيث المنهج فقد إعتمد على مجموعة من الخطوات، تناولنا بعضها فى عناصر المنهج الأدبى عند الشيخ الخولى. بدأ الباحث بتجميع القصص القرآنى ثم قام بترتيبها ترتيباً تاريخياً لتحديد السياق، الذى حصره الباحث فى عناصر ثلاثة هى البيئة الاجتماعية، الحالة النفسية للرسول، ومرحلة تطور الدعوة. ومن خلال هذه العناصر يستطيع الباحث تحديد المعانى الكامنة وراء القص كما استوعبها المعاصرون

للوحى.[134] ومما هو جدير بالتنويه هنا أن الطالب لم يطبق منهج أستاذه فى التفسير الموضوعى، والذى يعتمد جميع النصوص المتفرقة التى تتعامل مع موضوع بعينه، ثم ترتيبها حسب السياق التاريخى. لم يفعل "خلف الله" ذلك؛ لأنه إعتبر كل الوحدات القصصية التى تتعامل مع قصص الأنبياء وحدات مستقلة، لكلٍ منها سياق يحدد المعنى والدلالة. بعبارة أخرى، لم يقم "خلف الله" بإعادة تركيب الوحدات القصصية التى تتناول قصة نبى بعينه ليقيم منها بناءاً سردياً موحداً.

لم يكن خافياً على "خلف الله" طبيعة المخاطر التى يمكن أن يواجهها بتطبيق مثل هذا المنهج فى دراسة القصص القرآنى، لكنه رأى أن الدراسة الأدبية للقرآن بما تحققه من إعادة التوازن للعقل الإسلامى الذى يعانى من حالة "انفصام" بين "الإيمان" ومتطلبات "البحث العلمى" –وهى الشكوى التى سبقت لنا مواجهتها– فى حالة "فهمى منصور" تستحق المخاطرة. (ص 17) هذا إلى جانب أن منهج الدرس الأدبى وحده قادر على حماية القرآن من هجوم المستشرقين من جهة، ومن محاولات المتكلمين، البحث عن تفاصيل القصص، التى لم ترد فى السرد القرآنى بالاعتماد على "الإسرائيليات" من جهة أخرى. فى رأى "خلف الله" كما فى رأى أستاذه أن المتكلمين والمستشرقين يفترضون أن القرآن كتاب تاريخ؛ فيحاول المتكلمون ملء ما يتصورونه فجوات، بينما يميل المستشرقون إلى اتخاذ التاريخ ذريعة للتشكيك فى مصدر القرآن. الدرس الأدبى يحل مشكلة "الصدق التاريخى" بأن يكشف أن البحث عنه لا معنى له ولا طائل وراءه.

وكما سبقت الإشارة يعتمد خلف الله فى تأصيل منهج التحليل الأدبى على مصادر كلاسيكية، كما يعتمد على مصادر أدبية حديثة، من المصادر الكلاسيكية يستشهد بنصوص من "القاضى عبد الجبار" و"الزمخشرى" و"الرازى". التميز البلاغى الكلاسيكى بين "المعنى" و"لازم المعنى" يستخدمه "خلف الله" بمهارة فائقة ليميز فى القصص القرآنى بين "جسم القصة"، الذى يبدو محاكياً للتاريخ، وبين "المعنى" والدلالة التى تخاطب القصة به المتلقى أوالمتلقين. (ص: 56) من النقد الحديث يبرز "خلف الله" التمييز النقدى بين "التاريخ" و"فن

[134] الفن القصصى فى القرآن الكريم، ط4، القاهرة، 1972، ص 15.

القص" مستشهداً بالمعانى والدلالات المختلفة التى حملتها شخصية "كليوباترا" عند كل من شكسبير وبرنارد شو واحمد شوقى (ص: 57).

بالإضافة إلى هذه المصادر يسرد "خلف الله" أدلة قرآنية – سبق أن سردها محمد عبده– تؤكد أن الغرض من القصص القرآنى ليس حكاية التاريخ. الدليل الأول أن القرآن يتجاهل عمداً ذكر المعلومات المكانية والزمانية الخاصة بالأحداث والوقائع التى يتناولها القصص. ليس هذا فقط بل إن القرآن يتجاهل أحياناً ذكر بعض الشخصيات، ولو كانت الغاية سرد التاريخ لما حدث هذا التجاهل للزمان وللمكان وما حدث إسقاط لبعض الشخصيات.

الدليل الثانى أن القرآن يختار أحداثاً ويسقط أحداثاً، وهذا الاختيار يدل على أن "الغرض" الأدبى هو المحدد للاختيار، ولو كان الغرض ذكر التاريخ لما حدث إسقاط لأى حدث. الدليل الثالث أن القرآن لا يعتد بالترتيب التاريخى للأحداث، هذا بالإضافة – وهذا هو الدليل الرابع– إلى أن القرآن ينسب أحداثاً بعينها إلى بعض الشخصيات فى وحدة سردية ما، لكنه ينسبها إلى شخصيات أخرى فى وحدة سردية أخرى تتعامل مع نفس الواقعة. الدليل الخامس أن الحوار الذى يرد على لسان بعض الشخصيات فى وحدة سردية بعينها قد يرد على لسان شخصية أخرى فى وحدة سردية مشابهة فى سورة أخرى. الدليل السادس أن القرآن أحياناً يضيف إلى الوحدة السردية أحداثاً تنتمى من الوجهة التاريخية إلى فترة تالية. كل هذه الدلائل تؤكد بوضوح أن القرآن يمارس نفس القدر من الحرية الذى يمارسه "الأدب" فى التعامل الأدبى مع وقائع التاريخ (ص: 60–63).

إن أزمة "العقل الإسلامى" تبدو هى المحرك الأساسى فى إبراز أهمية المدخل الأدبى لدراسة الفن القصصى فى القرآن، بنفس القدر الذى لا حظناه فى مقدمة منصور فهمى لأطروحته عن المرأة. تتمثل هذه الأزمة فى حالة التوتر – التى تصل أحياناً إلى ذروة "الفصام"– بين متطلبات الوعى العلمى ومتطلبات "الإيمان". ينعى خلف الله على "العقل الإسلامى" عدم قدرته على حل هذه المعضلة، لا على مستوى فهم القرآن فحسب، بل على مستوى التطور الاجتماعى السياسى الفكرى الثقافى الذى تطرحه الحداثة ومتطلباتها. إن الأزمة ليست قاصرة على مسألة "الصدق التاريخى" للقرآن، لكنها أخطر من ذلك فى علاقتها بمستقبل التفكير الإسلامى. فى المسألة الأولى، حين يصر العقل الإسلامى على أخذ القصص

القرآنى مأخذ التاريخ تضيع المعانى والدلالات الروحية والأخلاقية للقرآن، الأمر الذى يهدد بنية الفكر الإسلامى فى حاضره ومستقبله (ص: 40–41). هكذا كان خلف الله يقرأ عواقب الأزمة، تلك العواقب التى نعيشها الآن بشكل لا التباس فيه، حيث تم تجفيف منابع الإسلام من أصوله الروحية والأخلاقية لصالح شكلانية جافة، ومعايير حكم حولته إلى دين عقابى.

فى مقدمته للطبعة الثانية لكتاب "خلف الله" (القاهرة 1957) يشير الشيخ "أمين الخولى" إلى أزمة "فى الشعر الجاهلى"، ويقرر فى وضوح أن المنهج الأدبى هو القادر على معالجة أزمة العقل الإسلامى وما يعانيه من حالة "فصام". فبفضل هذا المنهج يمكن للباحث المسلم أن يجمع بلا تناقض بين "الإيمان" بالإسلام وكتابه المقدس، وبين "العلم" بأن القصص القرآنى ليس تاريخاً.

4- محمد احمد خلف الله وأزمة الجامعة

فى مقدمته للطبعة الأولى (1953) يحكى الخولى أن الرسالة حين عرضت على لجنة التقييم لتحديد موعد "المناقشة" أبدى أعضاء اللجنة رضاهم عن مستواها الأكاديمى مع اقتراح بعض التعديلات. لكن بعض المعلومات عن الرسالة تسربت إلى الصحف، وكان هذا بداية الجدل الملتهب عن الرسالة، والمنهج، وقوانين الجامعة التى تسمح بإجازة مثل هذه الرسالة فى مجتمع مسلم. يستطيع القارئ المهتم بمتابعة هذا الجدل من بدايته إلى نهايته على صفحات مجلة "الرسالة الأسبوعية"، المجلد الثانى، السنة الخامسة عشرة، القاهرة 1947. أثيرت شائعات عن رفض "أحمد أمين" –أحد أعضاء اللجنة– للرسالة بسبب ضعفها العلمى. أشيع أيضا أن العضو الثانى "أحمد الشايب" قرر أن الرسالة تتضمن أفكاراً تتعارض مع العقيدة، خصوصاً الزعم بأن القصص القرآنى مجرد سرد أدبى. قيل أيضا أن الطالب فى الفصل الخاص بالمصادر – الفصل الرابع من القسم الثانى– زعم بأن القصص القرآنى مأخوذ من مصادر توراتية وأسطورية. من الجدير بالذكر عند هذه النقطة أن "خلف الله" كان حريصاً على بيان الفارق السردى والأدبى بين القصص التوراتى وبين القصص القرآنى من جهة، هذا إلى جانب تأكيده أن هذا القصص التوراتى كان معروفاً للمتلقين للقرآن، باعتباره كان جزءاً من الموروث القصصى الشفاهى المعروف فى المنطقة. و"خلف

الله" ينقد مزاعم بعض المستشرقين أن محمداً تعلم هذه القصص من راهب نصرانى (ص: 44).[135]

كان لابد لصاحب الأطروحة أن يتصدى للرد على هذه المزاعم، خاصة الزعم بأن "أحمد أمين" رفض الرسالة، فالحقيقة – فيما يقول "خلف الله"– أنه لم يرفض الرسالة بقدر ما حذر مما يمكن أن تثيره من مصاعب. وهذا ما يؤكده نص تقرير "احمد أمين" الذى نشر بعد ذلك على صفحات نفس المجلة (العدد 743، فى 29 سبتمبر 1947، ص: 1105–1106). يتصدى "خلف الله" فى بقية الرد لمسألة معنى كلمة "أسطورة" فى القرآن، ومعنى زعم العرب بأن القصص القرآنى "أساطير الأولين". لكن كل هذا الشرح لم يوقف الهجوم المتزايد على الرسالة وصاحبها وعلى المشرف والجامعة.

أرسل "الاتحاد العام للمنظمات الإسلامية" رسالة إحتجاج – نشرت بمجلة الرسالة فى عدد تال– إلى الملك فؤاد، وأرسلت منها نسخ إلى كل من "رئيس الوزراء" و"وزير المعارف" و"مدير الجامعة" و"عميد الكلية" وإلى "شيخ الأزهر"، يطالب فيها الموقعون تقديم كل من "خلف الله" و"الخولى" إلى محاكمة أمام الدائرة القضائية المستعجلة لجرائمهم فى حق الإسلام والقرآن. والمنظمات الإسلامية المندرجة فى الاتحاد العام هى: جمعية الإخوان المسلمين، جمعية الشبان المسلمين، جمعية أنصار السنة، جمعية الشريعة، وجمعية الأخلاق الحميدة. كتب "خلف الله" إلى جريدة "جمعية الإخوان المسلمين" أنه على استعداد لحرق أطروحته بيديه لو ثبت تتضمنها لأى شيء يعارض الإسلام أو القرآن، كما أعلن عن استعداده لمناقشة "احمد أمين" على صفحات الرسالة. كان رد جريدة الإخوان أنه لو صحت العبارات المنسوبة إلى الرسالة لما كان حرقها كافياً حتى لو تم فى حضور كل أساتذة الجامعة وطلابها، بل يجب على صاحب الرسالة أن يتوب إلى الله توبة نصوحة، ويعلن العودة إلى الإسلام، ويجدد عقد زواجه إن كان متزوجاً. الأهم من ذلك أن يحرق الشيطان الذى أملى عليه هذا الشر وأن يظل يبكى مدى الحياة لعل الله أن يغفر له.

[135] يحيل "خلف الله" فى هذا السياق إلى الترجمة العربية للكتابين:
Henry Smith's The Bible and Islam, first Published in New York, 1897, and Richard Bell's The Origin of Islam in its Christian environment, First Published in London 1926.

توالى الهجوم وتوالت الردود من "خلف الله"، وأخيراً خرج عميد كلية الآداب – عبد الوهاب عزام– عن صمته محاولاً تهوين المسألة باعتبارها مجرد رسالة كتبها طالب حسن النية مجتهد وقع فى بعض الأخطاء نتيجة حماسه المبالغ فيه فيما توهمه "الدفاع عن الإسلام والقرآن" ضد الملاحدة والمستشرقين، وقد رفضت اللجنة الرسالة رغم حسن نية الطالب. لعل من المفيد فى هذا العرض بيان رأى مفكر فى قامة "عباس محمود العقاد" فى هذه القضية. فى مقالته "حرية الرأى وتبعاته" (العدد 749، بتاريخ 10 نوفمبر 1947، ص: 1225–1226) يميز العقاد بين حرية الرأى والتعبير فى المجال الثقافى العام حيث المسئولية فردية يتحملها الباحث وحده، وبين "الحرية" فى المؤسسات الأكاديمية الرسمية، حيث المسئولية عامة وليست فردية. بناء على هذا التمييز يدافع العقاد عن حق "خلف الله" فى أن ينشر كتابه ويذيعه على الناس فى المجال الثقافى العام، لكن من حق الجامعة أن ترفض الرسالة فى مجال المؤسسة التعليمية. من الواضح أن الناقد الأدبى بامتياز – عباس العقاد – تجنب الخوض فى قضية المنهج الأدبى فى دراسة القرآن تجنباً تاماً.

نتيجة هذا الجدل الصاخب قامت الجامعة بتكوين لجنة أخرى لفحص الرسالة مكونة من الأساتذة "عبد الوهاب خلاف" و"زكى محمد حسن" و"محمد عبد المنعم الشرقاوى"، وقد أقرت اللجنة تناقض ما جاء فى الرسالة مع القرآن، ووافقت من ثم على قرار رفض الرسالة من كلٍ من الأستاذين "أحمد أمين" و"أحمد الشايب". هكذا لم يبق سوى المشرف "الخولى" وحده يدافع عن الرسالة وعن المنهج (انظر: أخبار اليوم، الأعداد: 25 أكتوبر، أول نوفمبر، 8 نوفمبر 1947) وظل يواصل هذا الدفاع حتى الطبعة الثالثة للكتاب (1965) قبل وفاته بشهور قليلة. هكذا فى 31 أكتوبر 1947 صدر القرار النهائى للجامعة برفض الرسالة وتحويل المعيد "خلف الله" إلى عمل إدارى، وحرمان المشرف من تدريس علوم القرآن أو الإشراف على رسائل تتصل بالقرآن. إستند قرار الجامعة فى معاقبة الأستاذ على أن قرار تعيينه بدرجة أستاذ فى 6 أكتوبر عام 1946 كان تخصيصاً لكرسى "الأدب المصرى". يقال أن معاقبة المشرف كان استجابة لاستجواب قدمه عضو فى البرلمان لوزير المعارف عن مصير الأستاذ الذى أشرف على مثل هذه الرسالة.[136]

[136]انظر كامل سعفان: هجمة علمانية جديدة ومحاكمة نص القرآن، القاهرة 1944، ص: 38.

5- أزمة الحرية فى المجتمع

كان على طلاب الخولى الإختيار بين الإستمرار فى التخصص تحت إشراف أستاذ غير الخولى، أو تغيير التخصص والإستمرار مع الأستاذ. ولأن الخولى كان أستاذاً نادراً – شهد بذلك كل من عرفه من "الأمناء" ومن غيرهم، كما تشهد بذلك رسائل تلاميذه، هذا فضلاً عن المستوى الرفيع لمجلة "الأدب" التى رأس تحريرها طوال حياته– فقد تمسك به طلابه. هذا بالإضافة إلى أن الخولى لم يكن أبداً من أنصار فكرة "التخصص" المغلق. كان إنشغاله بسؤال المنهج يحمله فيما بين "الأدب" و"البلاغة" و"اللغة" و"الفلسفة" و"علم النفس"، فضلاً عن "الفقه" و"أصول الفقه"، و"علوم القرآن" و"علوم الحديث". وتنوعت كتاباته بين "التاريخ" و"مقارنة الأديان" و"الأدب" يحركه فى ذلك كله سؤال "الإصلاح" و"التجديد" و"النهضة"، وهو صاحب مقولات ذهبية مثل "أول التجديد قتل القديم بحثاً" ومثل "تكون الفكرة أحياناً ضالة كافرة، ثم تدور بها الحياة دورتها فإذا بها قاعدة تتطور بها الحياة وتتقدم".

استمر "الخولى" أستاذاً بالجامعة يدرس "علوم البلاغة" و"النحو" و"الأدب المصرى" حتى عام 1954 حيث طالته يد "حركة التطهير" التى قامت بها "حركة الضباط الأحرار"، ويا للمفارقة، فى الجامعة فيما عرف بمذبحة "الديمقراطية" فى الجامعة. هذه الحركات التطهيرية ستتكرر فى الجامعة عام 1981 على نطاق أوسع.

أما تلاميذ الخولى، فقد ترك الطالب "محمد شكرى عياد" الذى حصل على الماجستير فى موضوع "يوم الدين والحساب فى القرآن" بإشراف الخولى، ولكنه لم يجرؤ على نشرها إلا فى عام 1980. فى المقدمة يشرح "عياد" سبب تردده فى نشرها قبل ذلك بأنه ضيق الأفق والتعصب الذى ووجه به منهج النقد الأدبى فى الأربعينيات، ولولا تشجيع بعض الزملاء والأصدقاء لما أحس بوجوب نشرها الآن (ص: 5). ما لم يذكره عياد. هو أنه فضل أن يواصل العمل مع أستاذه مع تغيير التخصص من مجال "الدراسات القرآنية" إلى مجال النقد والبلاغة، فكانت أطروحته لنيل درجة الدكتوراه موضوعها "كتاب الشعر لأرسطو وأثره فى البلاغة العربية"، وهى دراسة تتضمن ترجمة حديثة عن اليونانية لكتاب أرسطو إلى جانب تحقيق الترجمة القديمة، وكشف تأثير هذه الترجمة فى البلاغة العربية. للقارئ أن يتخيل

إضطرار الطالب لإجادة اللغة اليونانية القديمة حتى يستطيع إنجاز ترجمة حديثة تمكنه من تقييم الترجمة القديمة.

أما "خلف الله" فقد حصل على درجة الدكتوراه بأطروحة أخرى عنوانها "أبو الفرج الأصفهانى وكتاب الأغانى"، ثم عين أستاذاً بالمعهد العالى للدراسات العربية، التابع لجامعة الدول العربية، وظل يعمل به حتى وفاته عام 1998. ظل مفكرنا مخلصاً لقضية العروبة والإسلام طول حياته، وكانت عروبته مزيجاً من القومية والإشتراكية مثله فى ذلك مثل "عبد العزيز الأهوانى" رحمه الله، تلميذ آخر من تلاميذ "الخولى". بعد قيام الأحزاب فى مصر فى السبعينيات كان من الطبيعى أن ينضم "خلف الله" إلى "الحزب الديمقراطى التقدمى الوحدوى" –حدتو– حيث صار عضواً فى اللجنة المركزية للحزب. حين كنت أمارس التدريس فى جامعة القاهرة، تعودت أن أدعو الأساتذة الكبار – أمثال عياد والأهوانى– لمحاضراتى لكى أعطى فرصة للطلاب للقاء بهؤلاء الأعلام والإفادة من فكرهم.

وفى عام 1993 دعوت "خلف الله" لمحاضراتى فى "علوم القرآن" فوافق بعد تردد من جانبه وتشجيع من السيدة قرينته رحمها الله وإصرار من جانبى. فى صباح اليوم الموعود، إتصل بى رحمه الله ليعتذر لعدم قدرته نفسياً أن يطأ الحرم الجامعى بعد أكثر من 45 عاماً من الغياب، كان صوته حزيناً، وتسرب حزنه إلى نفسى ولم استطع أن أحبس إنفعالى: ياه 45 عاماً من الغياب، إنه ليس غيابك أنت عن المشهد يا أستاذنا، بل هو غياب الجامعة والمجتمع عن غاياته!. ومازال الغياب مستمراً.

(7) قضية نصر أبو زيد- قصة وأد وطن
دكتور سيد البحراوى

فى التاسع من مايو 1992، أرسلت كلية الآداب بجامعة القاهرة الإنتاج العلمى الذى تقدم به الدكتور نصر حامد أبو زيد، الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية بالكلية، إلى اللجنة العلمية لترقيات الأساتذة. وتكون هذا الإنتاج العلمى من ثلاثة عشر كتاباً وبحثاً منها: نقد الخطاب الدينى، الإمام الشافعى، تأسيس الأيديولوجية الوسطية، إهدار السياق فى تأويلات الخطاب الدينى، الإنسان الكامل فى القرآن، التأويل فى كتاب سيبويه، مركبة المجاز من يقودها، قراءة فى كتابات أحمد صادق سعد، ثقافة التنمية وتنمية الثقافة والمسكوت عنه فى خطاب بن عربى، البوشيدو روح اليابان، وإلخ.

من هذه العناوين نستطيع إدراك مدى تنوع مجالات الإنتاج العلمى لنصر أبو زيد، وإن كان مركزها الدراسات البلاغية والنقدية والخطاب الدينى قديمه وحديثه، وهى مجالات تخصصه، حيث أنجز رسالته للماجستير عن المجاز عند المعتزلة، والدكتوراه عن ابن عربى، ثم جاء كتابه الهام "مفهوم النص" الذى كان أحد الكتب التى حصل بموجبها على درجة أستاذ مساعد.

ولد نصر حامد رزق أبو زيد سنة 1943 فى أسرة متوسطة الحال بـ"قحافة" التى كانت قرية، ثم أصبحت إمتداداً جغرافياً لمدينة طنطا، أهم مدينة وسط دلتا مصر. أكمل نصر تعليماً فنياً متوسطاً، ثم عمل فى هيئة الإتصالات بالمحلة، وفى هذه الأثناء كان عضواً فى شبيبة الإخوان المسلمين، وفى مجموعة أدبية تتكون من عدد من الأدباء البارزين الآن، قادته لأن يكمل دراسته فى تخصص الأدب العربى منتسباً. أكمل دراسته وحصل على الليسانس فى عام 1972 بترتيب الأول على دفعته، فكان طبيعياً تكليفه معيداً بقسم اللغة العربية. وكان القسم بحاجة إلى تخصص الدراسات الإسلامية الذى خلا من الدارسين بعد أزمة د. محمد أحمد خلف الله.

أثناء إعداده لدراسة الدكتوراه حصل على منحة لمدة عامين بجامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وبعد حصوله على درجة مدرس شارك فى التدريس بفرع جامعة القاهرة فى الخرطوم، وهناك تعرف على كتابات المفكر السودانى محمد محمود طه الذى أعدم فيما بعد متهماً بالكفر، ثم قضى نحو خمس سنوات مدرساً باليابان. طرد – ضمن ستة من أساتذة ومساعدى قسم اللغة العربية– فى سبتمبر 1981 من الجامعة وعادوا إليها بعد مقتل السادات، وكان عضواً لفترة قصيرة فى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى عند تأسيسه سنة 1976.[137]

فى مقدمة كتابه نقد الخطاب الدينى، تعرض بالنقد لشركات توظيف الأموال التى سرقت ملايين من أموال آلاف المصريين دون أن يذكر الأسماء، وإن كان معروفاً أن الدكتور عبد الصبور شاهين هو أبرزهم، وهو أيضاً أحد أعضاء اللجنة العلمية المذكورة، وركز فى نقده على بيان ضرورة نقد الخطاب الدينى الذى ساهم فى دعم هذه الشركات بإصدار الفتاوى التى تحرم التعامل مع البنوك على أساس أن تعاملات البنوك تعاملات ربوية محرمة. كانت هذه المقدمة بمثابة طرح الإطار السياقى الذى يجعل من نقد الخطاب الدينى فرض عين. لكن هذه المقدمة كانت بالنسبة للدكتور شاهين بمثابة الرداء الأحمر الذى يسبب الهيجان للثيران.

أجلت لجنة الترقيات إتخاذ القرار بشأن ترقيته –لمدة سبعة أشهر– على غير العادة، ثم أخيراً قررت أن تتبنى تقرير الدكتور عبد الصبور شاهين بعدم ترقيته، لكن مجلس أساتذة قسم اللغة العربية– الذى كان يرأسه الدكتور جابر عصفور– قدم ملاحظات على التقرير تؤدى إلى رفضه، ووافق على الرفض مجلس كلية الآداب، غير أن مجلس جامعة القاهرة أصر على إقرار رأى لجنة الترقيات بعدم ترقيته وذلك فى جلسته المنعقدة يوم 1993/3/18 برئاسة الدكتور مأمون سلامة.

[137]كنت أنا أيضاً عضواً بنفس الحزب الذى اتهم بتدبير إنتفاضة 17 و18 يناير 1977. ولن أنسى تلك الأيام والليالى الطويلة التى همنا فيها على وجهينا فى شوارع الجيزة والقاهرة عقب قمع هذه الإنتفاضة، والتى أظن أنها كانت حدثاً مهماً فيما تلى لوطننا وأهمها كامب ديفيد، قال السادات إذا كان الشعب المصرى ضدى إلى هذه الدرجة، فلن يحمينى إلا أمريكا وإسرائيل.

فى هذه الأثناء كانت تقارير اللجنة قد بدأت تتسرب إلى المساجد والصحف فقام عدد من المحامين برفع دعوى قضائية –على أساس هذه التقارير– ضد الدكتور نصر للتفريق بينه وبين زوجته الدكتورة إبتهال يونس المدرس –حينئذ– بقسم اللغة الفرنسية بكلية الآداب بجامعة القاهرة، وقد بدأ نظر الدعوى فى 1993/6/10. وفى هذه الأثناء إشتعلت المعركة على صفحات الكتب والمجلات والمساجد والمنتديات ما بين المكفرين لنصر والمؤيدين له.

فى 1994/1/27، قضت محكمة الجيزة الإبتدائية برفض دعوى التفرقة غير أن المدعين – وعلى رأسهم محمد صميدة عبد الصمد– استأنفوا الدعوة التى ظلت تتداول حتى يونيو 1995 حيث صدر الحكم بالتفريق. وكان هذا تبريراً قانونياً لأى محاولة قتل يقدم بها أى مسلم ضد هذا (المرتد). ومن ثم لم يعد أمام نصر سوى الهجرة إلى بلد آخر، ضماناً لحياته، فإختار هولندا ليعمل بها أستاذاً حتى الآن، رغم أن حكماً آخر قد صدر عام 1997، بوقف تنفيذ الحكم دون إلغائه.

يبدو من رصد هذه الوقائع حتى الآن أن جذر القضية هو الثأر الشخصى الذى مارسه الدكتور عبد الصبور شاهين ضد الدكتور نصر أبو زيد الذى إتهمه ضمناً – ثم بعد ذلك علناً– بالإتجار بالدين. والواقعة صحيحة بالطبع، ولعلها تكون القشة التى قصمت ظهر البعير كما يقال، لكنها بالتأكيد لا تصلح جذراً للقضية.

لقد أشار عدد من الذين أيدوا نصر أبو زيد إلى أن الجامعة ينبغى أن تكون معقل الفكر الحر والإبداع. ولكن واقع الحال، سواء عندنا أو عند غيرنا، تشير إلى غير ذلك. تشير إلى أن الجامعة، أو أى مؤسسة أخرى من مؤسسات الدولة أو المجتمع المدنى (وهى عندنا خليط من الإثنين، وإن كانت سيطرة الدولة عليها الآن طاغية) لا تظل معقلاً للفكر الحر والإبداع، إذا كانت الطبقات المسيطرة تعادى هذه الحرية وهذا الإبداع، وإذا كانت الطبقات المقهورة لا تملك طلائعها الثورية القوية القادرة على مواجهة تلك الطبقات بمؤسسات وبفكر حر وإبداع. ومع ذلك فإن الجامعات فى العالم لا تتخلى أبداً عن وظيفة أساسية هى تقديم الأسس الفكرية والتقنية لسياسة الدولة التى تمثل الوطن، أو تزعم ذلك على الأقل. هذه الوظيفة فشلت جامعة القاهرة فى القيام بها، وأعلنت فشلها بوضوح حين قررت عدم ترقية نصر أبو زيد. وإن كان هذا القرار ليس أول ولا آخر قرار يبرهن على هذا الفشل.

غير أن الإنصاف هنا يقتضينا أن نؤكد أن فشل الجامعة فى القيام بأى وظيفة إجتماعية، سواء كانت تقدمية أو محافظة لا يرجع إليها، لأنها لم تكن أبداً –منذ نشأتها الرسمية– مستقلة عن أجهزة الدولة. ومن حق هذه الجامعة أن يعترف لها أنها حاولت دائماً أن يكون لها هذا الدور أو ذاك. ولكن الدورين رفضا دائماً، لأن الدولة لم تكن بحاجة إلى عقل تتدبر به –أيديولوجياً– بقدر ما كانت، ومازالت، بحاجة إلى قوة قامعة تحمى النظام. وفى هذا السياق فإننى أعتبر قرار عدم ترقية نصر أبو زيد قرار الدولة، وليس قرار جامعة القاهرة.

إن د. شاهين الذى كتب تقرير اللجنة العلمية الرافض للترقية، كان هو أمين لجنة الشئون الدينية بالحزب الوطنى الحاكم. والذى مرر القرار بالموافقة على التقرير هو رئيس الجامعة المعين بقرار من رئيس الجمهورية. والصحف التى هاجمت نصر أبو زيد وإعتبرته كافراً هى صحف للحزب الوطنى أو تملكها الدولة، وأول من أعلن نصر كافراً هو الأستاذ ثروت أباظة الذى كان وكيل مجلس الشورى. أما الذين أيدوا نصر فهى مؤسسات محدودة فى الهيراركية الجامعية وكتاب وإعلاميون لا يمثلون أى شيء فى السلطة، وإن تصوروا غير ذلك، بالإضافة إلى إجماع المثقفين الذى لم يعبر عن رأيه لأنه خارج السلطة وخارج المؤسسات الحكومية. ولقد حاول نصر أن يصل بفكره إلى خارج المثقفين عبر حوار تلفزيونى لكن لم يسمح له، فى حين أذيع الحكم بردته فى نشرة أخبار الساعة التاسعة الأوسع إنتشاراً.

لعل أبرز الإتهامات التى وجهت إلى إنتاج نصر العلمى هو أنه يعمل عقله ويجتهد، فى محاولة فهم العلاقة بين نصوص الدين وأهل هذا الدين، أى أفهامهم المختلفة له. ولا شك أن الإجتهاد مبدأ مشروع فى الإسلام، ولكنه مبدأ مهمل عن قصد لمصالح معينة. ومن هنا بدا أن الإجتهاد وإعمال العقل هو مبدأ مستورد من التنوير الأوروبى، أو هكذا حرص معطلوا الإجتهاد على تصويره. وحيث أننا نعرف إطلاع نصر على التراث العربى، وكذلك على التراث العالمى (وليس فقط الأوروبى)، ولا أظن أن هذه يمكن أن تكون سبة لأستاذ جامعى، فإننا نتصور أن إيمانه بالإجتهاد ومبدأ إعمال العقل، وممارسته لهما، هو فضيلة لا مناص للعالم أو الباحث أو المثقف من أن يمتلكها، وإلا فقد هذه الصفات، سواء كان هذا فى بلادنا أو فى أى مكان فى العالم.

ولكن الدكتور نصر لا يكتفى بهذا المبدأ، بل يربطه بمبدأ آخر، لا يقل عنه أهمية وضرورة وعلمية، وهو فهم الفكر فى إرتباطه بالمجتمع الذى ينتجه لتحقيق حاجات محددة لديه، ومن هنا يصبح ضرورياً أن يحاول الدكتور نصر أن يفهم الإحتياجات الفكرية التى عاشها المجتمع العربى فى بداية عصر الإسلام، وكذلك فى كل المراحل التالية، حتى الآن، بما فيها إحتياج شركات توظيف الأموال إلى الدين لتغطية مشاريعها، أو إحتياجات السلطة السياسية، أو أى فئة اجتماعية أخرى لنفس الدين، (وإن اختارت جوانب أخرى منه) لتبرير أهدافها ومصالحه. ولا شك أن هذا المبدأ، هو أيضاً شديد الأهمية فى ميدان العلوم الإنسانية عامة والاجتماعية بصفة خاصة. ومنها ميدان تحليل الخطاب. الذى هو علم معاصر شديد الأهمية.

إن الدولة التى قررت تصفية نصر أبو زيد أستاذاً، هى ذات الدولة التى يطنطن مسئولوها وإعلامها طوال الوقت بالتنوير وبالقطاع الخاص والإندماج فى السوق العالمى، وهى كلها أسس للدخول فى وضع رأسمالى، ومثل هذا الوضع لا يمكن – كما هو بديهى فى علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع– أن يقوم إلا على أسس هى عين الأسس التى بنى نصر أبو زيد عليها مشروعه العلمى فى دراسة التراث وفهمه: الحرية، العقلانية، العلمية، فهم الدين لا بإعتباره قوالب ثابتة، جامدة، بل كعنصر فاعل ومتفاعل مع حياة البشر فى المجتمع. وهذه الأسس هى نفسها ذات الأسس التى تطنطن بها أجهزة الإعلام والثقافة فى مواجهة ما يسمونه الإرهاب. ولا شك أن هذه الأسس إذا تحققت مترافقة مع رفع الظلم عن الأغلبية الساحقة من الفقراء، يمكنها أن تساهم فى مواجهة هذه الظاهرة. ولكن لأن الدولة ليست مؤمنة بالفعل بما تطنطن به من شعارات، ولا راغبة فى حل مشاكل الوطن والمواطنين، فإنها قررت تصفية نصر أبو زيد، رغم أن مشروعه يمثل طموحها المدعى وليس الفعلى.

إن مشروع نصر أبو زيد فى الثقافة المصرية المعاصرة يختلف عن مشروع التنوير الذى يدعيه المسئولون فى الدولة، أو بعض المثقفين المرتبطين بها، كما يختلف عن مشروع التنوير الذى عرفناه خلال النصف الأول من القرن العشرين. فمشروع نصر هو مشروع تنوير نابع من الداخل أى من فهم عميق للتراث الحى سواء كان رسمياً أو شعبياً، وليس تنويراً تابعاً يخضع لشروط البنك الدولى ولا أمريكا. من هنا كان لابد من قمعه، كما حدث

من قبل مع مشاريع عديدة منذ عبد الله النديم والشيخ أمين الخولى، وحتى ما بعد نصر أبو زيد.

(8) مجموعة العمل من أجل إستقلال الجامعات (9 مارس)
دكتور محمد أبو الغار

لم تتمتع الجامعة المصرية بحرية أكاديمية مطلقة خلال تاريخها الطويل، ولكنها تمتعت بحرية نسبية خلال فترات طويلة كادت –فى بعض منها– أن تقارب الحريات الأكاديمية الموجودة فى الجامعات الغربية العريقة. ولكن حدث تعد شديد على مفهوم إستقلال الجامعة وحريتها منذ عام 1952، وأصبحت الجامعة تحت قبضة النظام الحاكم، وأن تراخت قبضة الدولة أحياناً أو نالت بعض الإستقلال الجزئى. ولكن فى العقود الأخيرة من القرن العشرين تدهورت أحوال الجامعة حتى أصبحت محكومة بالأمن تماماً، وأصبح أمن الدولة هو الحاكم الحقيقى للجامعة والمسيطر على شؤونها بما فى ذلك الأمور الأكاديمية. وقد أدى ذلك إلى إحباط الأساتذة والطلبة على السواء، وإنعكس ذلك –سلبياً– على العملية التعليمية وعلى البحث العلمى الجاد. وزاد السخط بين أعضاء هيئة التدريس على إدارة الجامعة الموجهة من خارجها. وإزداد الأمر سوءاً فى الفترة الأخيرة فتوسعت سلطات الأمن، وأصبحت كل إدارات الجامعة تابعة لهم وتأتمر بأمرهم، وتقلصت بالتدريج كافة الحريات الأكاديمية، وأصيب الطلاب بالأذى الأكبر. وقد سخر الأمن –للأسف– البعض من ضعاف النفوس من الأساتذة والطلبة لخدمته عن طريق كتابة تقارير عن زملائهم.

ومنذ عام 2003 –ومع غزو العراق– إزداد السخط الشعبى على نظام الحكم فى مصر. ومع تزايد الفساد حدث شعور جارف بالغضب شمل كل فئات الشعب المصرى، وكان من الطبيعى أن ينتقل الغضب إلى داخل الجامعة. وبدأت المظاهرات الطلابية وإحتجاجات الأساتذة، وصدر كتاب "إهدار إستقلال الجامعة" بقلم محمد أبو الغار ليشرح تفاصيل الإعتداء على إستقلال الجامعة. وفى ذلك الوقت إزدادت المقالات العنيفة –التى تهاجم إدارة الجامعة والتدخلات الأمنية فيها– فى الصحف المستقلة والمعارضة، ومع زيادة عدد هذه الصحف وإنتشارها وإرتفاع سقف المعارضة فيها، ظهر بوضوح حجم المأساة داخل الجامعة.

ومن المعروف أن نوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات هى بمثابة الجهة التى تدافع عن حقوق الجامعيين، وهى نواد من المفروض أن تكون منتخبة بشفافية لتعبر عن جموح

الأساتذة. ولكن للأسف تم منع الإنتخابات بواسطة الأمن فى جميع الجامعات المصرية – بإستثناء جامعة القاهرة صاحبة المجلس الوحيد المنتخب إنتخاباً حراً– على عكس جميع الجامعات الأخرى التى تم تعيين مجالس إدارة نواديها عن طريق الأمن. وفى جامعة الإسكندرية أعيدت الإنتخابات مرتين بتدخلات أمنية، وانتخب مجلس فى العام الماضى مشكوك فى صحة إنتخابه. وبإستثناء نادى جامعة القاهرة، لا يوجد ممثل حقيقى لأعضاء هيئة التدريس يدافع عن حقوقهم، وعن الحرية الأكاديمية، أو عن إستقلال الجامعة، بعد ما أصبحت كل القيادات الجامعية بالتعيين، والتى من المفروض أن تكون بالإنتخاب على الأقل فى بعضها.

وقد تولد إحساس عميق لدى مجموعة من أعضاء هيئة التدريس، بأنه لابد من تكوين مجموعة أكاديمية ينخرط فيها أعضاء هيئة التدريس من كل الجامعات فى مصر يكون هدفها الأساسى هو الدفاع عن إستقلال الجامعة والحرية الأكاديمية.

وقد تكونت "مجموعة العمل من أجل إستقلال الجامعة (9 مارس)" من أعداد قليلة من أعضاء هيئة التدريس فى الكليات المختلفة بجامعة القاهرة فى عام 2003، واتفق أعضاء المجموعة على أن الغرض الأساسى من تكوينها الدفاع عن الحريات الأكاديمية داخل الجامعات، وكذلك تسجيل وإعلان ومحاولة تصحيح أية إنتهاكات لحقوق أعضاء هيئة التدريس والطلبة فى الجامعة، تلك الحقوق التى تكلفها القوانين المصرية والوثائق والمعاهدات الدولية الخاصة بالجامعات، التى وقعت عليها الحكومة المصرية. وإتفقت المجموعة على أن يكون تمويلها من أعضائها فقط، فهى لا تقبل أى مساعدات داخلية أو خارجية. وأن تكون إجتماعاتها داخل الحرم الجامعى، أو فى أحد أندية الجامعة، أن تتخذ قرارات المجموعة بديمقراطية وشفافية كاملة، ويتم التصويت فى أثناء الاجتماعات، أو بواسطة البريد الإلكترونى. وللمجموعة عنوان واحد تصل إليه الرسائل من أى عضو إلى جميع الأعضاء مباشرة وبطريقة أوتوماتيكية. وأنشئ أيضاً موقعاً إلكترونياً للمجموعة يتم التعرف منه على نشاط المجموعة (www.march9online.net).

وقد اختير يوم 9 مارس كرمز للمجموعة، ويعقد فى هذا اليوم المؤتمر السنوى للمجموعة، وهو اليوم الذى استقال فيه لطفى السيد من رئاسة الجامعة إحتجاجاً على نقل طه حسين خارج الجامعة عام 1932 والذى أعتبر تعدياً صارخاً على إستقلال الجامعة.

وبعد دراسة الإتفاقات والمعاهدات الدولية التى وقعتها مصر بخصوص الحريات الأكاديمية، كان واضحاً أن من حق أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية عمل مجموعات أكاديمية تتحرك بكل حرية داخل الجامعة، وأن من حقهم الإعتراض على القيادات الجامعية وقراراتها، ولهم كذلك حق التظاهر داخل الحرم الجامعى. وكل ذلك لا يتطلب أخذ موافقة أى جهة داخل أو خارج الجامعة، وبناء على ذلك وضح أن الوضع القانونى للمجموعة سليم، ولا يوجد سبب قانونى أو لوجستى واحد يستدعى تسجيلها داخل أو خارج الجامعة.

والمجموعة ليست لها رئاسة أو إدارة رسمية، ويتساوى كل الأعضاء فى الحقوق والواجبات، أو يتم الإتفاق على الذين يوكل لهم القيام بنشاط محدد من أنشطة المجموعة، ويتغير هؤلاء الزملاء حسب المهام المطلوبة، وحسب ظروف كل عضو. ومن المعروف للجميع أن هذه المجموعة أكاديمية وليست حزبية أو سياسية، وهى مجموعة معنية بشؤون الجامعة فقط.

وقد إرتفع عدد المشاركين فى المجموعة إلى عدة مئات، منهم أعداد من أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الأخرى فى القاهرة، وكذلك الجامعات الإقليمية. وكان طبيعياً أن تتكون المجموعة من أعضاء لهم أفكار سياسية متنوعة، فبعضهم منضم لأحزاب المعارضة، أو الجمعيات الأهلية، أو حركات شعبية، أو مجموعات مختلفة لها آراء متباينة، والكثير منهم ليس لهم توجه سياسى محدد مؤيد أو معارض للحكومة. وقد تم الإتفاق على أن يترك الجميع أفكارهم وتوجهاتهم السياسية خارج نطاق 9 مارس. وفى داخل المجموعة يتم العمل فقط لتحقيق إستقلال الجامعة، والحفاظ على الحرية الأكاديمية. والجماعة لا تصادر ولا تعترض على أى نشاط يقوم به أحد أعضائها فى أى مجال، لأنه فى كل هذه المجالات يمثل العضو نفسه فقط، ولا يمثل المجموعة. والبيانات التى تصدر من أعضاء المجموعة، والتى تخص موضوعات عامة خارج الجامعة تصدر بأسماء الموقعين، وليس باسم المجموعة، فيما عدا بيان تأييد القضاة الذى صدر باسم المجموعة.

والإحتفال السنوى للمجموعة يوم 9 مارس كل عام يوضع له فى كل مرة أجندة مختلفة، تتناول موضوعاً أكاديمياً يهم الأساتذة، إلى جانب ما يطرح من أمور تتصل بالشأن الجامعى.

وقامت المجموعة بنشاطات أكاديمية متنوعة لتحقيق أهدافها المتمثلة فى تحقيق الحرية الأكاديمية، والديمقراطية داخل الجامعة المصرية، وقد شمل نشاط المجموعة:

أولاً: توعية المجتمع الأكاديمى بصفة خاصة، والمجتمع المصرى بصفة عامة، بحجم الإنتهاكات للحريات الأكاديمية داخل الجامعات المصرية.

ثانياً: جمع المعلومات عن جميع الإعتداءات من إدارة الجامعة أو من الأمن التى تقع على أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب، أو أى إنتهاكات للحريات التى كفلها القانون داخل الجامعة، وكذلك تسجيل هذه الإنتهاكات، أو إصدار بيانات بها، ونشرها فى كتيبات غير دورية باسم المجموعة، توزع على أعضاء هيئة التدريس مجاناً.

ثالثاً: إرسال خطابات إلى وزير التعليم العالى، ورؤساء الجامعات، والعمداء، فى حالة إنتهاك أى منهم للحريات الأكاديمية، ونشر هذه الإنتهاكات فى الصحف ووسائل الإعلام، فى حالة عدم إلتزام المسؤول بإصلاح ما تم إرتكابه من إنتهاكات.

رابعاً: القيام بوقفات إحتجاجية أكاديمية، يقوم بها أعضاء هيئة التدريس فى حالة إنتهاك الحريات الأكاديمية.

خامساً: الإجتماع السنوى للمجموعة يوم 9 مارس، ويدعى له المهتمون بالشأن الجامعى، ويختار له موضوع محدد كل عام يتم مناقشته من الخبراء. وتعقد المجموعة أيضاً ندوات لتدارس الشؤون الجامعية ومشكلاتها المختلفة.

سادساً: تقوم المجموعة بعمل دراسات خاصة بإصلاح التعليم والبحث العلمى، وتطوير طرق التدريس بالجامعة، ودراسات نقدية لبعض اللوائح والقوانين الجامعية.

معوقات إنضمام غالبية الجامعيين إلى 9 مارس

هناك أسباب عديدة لعدم إشتراك أغلبية الأساتذة فى 9 مارس؛ أولها وربما أهمها هى حالة اللامبالاة التى أصابت الشعب المصرى عموماً ومن ضمنه أساتذة الجامعات، فأصبحت الأغلبية العظمى غير مهتمة بأى نشاط ثقافى أو أكاديمي أو حتى محاولة إصلاح الأحوال

الجامعية. وربما يرجع ذلك إلى إصابة الشعب باليأس من الإصلاح والتغيير إلى الأحسن. ومن المفروض أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة هم الطليعة التى تطالب بالإصلاح، وقد شهد معظمهم القواعد السليمة لتطبيق الحرية الأكاديمية وإستقلال الجامعة أثناء بعثاتهم بالخارج، وشاهدوا هناك عن قرب الإحترام الكبير الذى تكنه الدولة للأستاذ الجامعى، وبعضهم عاش فى مصر فترات قليلة من مقاومة إهدار إستقلال الجامعة، ولكن يبدو أن النظام استطاع عبر سنوات طوال أن يبث فى النفوس اليأس من الإصلاح. وهكذا دخل معظم الأساتذة فى حالة اللامبالاة.

والسبب الثانى: هو التدنى الشديد فى أجور الأساتذة، التى أصبحت مع حالة التضخم الحالى لا يمكن أن تكفل لهم حياة معقولة، فأصبح على الأستاذ أن يسعى وراء لقمة العيش فى التدريس فى عدة جامعات ومعاهد، وطبع الملازم فى مقرراته الدراسية ليبيعها للطلاب، ولم يصبح لديه إهتمام بجامعته وتقدمها وإستقلالها.

والسبب الأخير: هو الخوف الشديد من السلطة، ذلك الخوف الذى ترسب فى النفوس عبر سنوات طوال من القهر. وهذا الرعب هو الذى أدى إلى إنطواء بعض الأساتذة، وخوفهم من أى بطش حكومى، والبعض منهم له مطامع فى الحصول على وظائف إدارية عليا فى الجامعة أو خارجها، ولذا يظل عبداً للسلطات، لعله ينال شيئاً مما قد تقدمه له الأجهزة.

ما هو مستقبل حركة 9 مارس؟؟؟

راهنت الدولة ممثلة فى وزير التعليم العالى ورؤساء الجامعات، على أن الحركة تفقد الحماس والأمل فى التغيير بمرور الوقت. لكن ذلك لم يحدث. بل حدث العكس، إزدادت الحركة حماساً ونشاطاً، وجذبت فى الآونة الأخيرة أعداداً من شباب الأساتذة، وأصبحت معروفة على مستوى الوطن وخارج نطاق الجامعة، بل وخارج الوطن. ولم تستطع الدولة عن طريق مباحث أمن الدولة إختراق المجموعة وتخريبها كما فعلت ولا تزال تفعل مع الأحزاب والنقابات، وذلك لأسباب أساسية تكمن فى طريقة تكوين المجموعة وطريقة عملها، أولها هو أن كل إجتماعات المجموعة علنية، ومسجلة على الإنترنت، ولا يوجد أى قرارات سرية. والمجموعة ليس لها رئاسة أو مكتب تنظيمى، أو سكرتارية، وهى المناصب التى تسبب بعض الخلافات بسبب التنافس عليها، والتى يجد فيها الأمن فرصة لإختراق

الجمعيات والنقابات والأحزاب. والأمر متروك فى المجموعة لنشاط أعضائها، ومن يريد القيام بأى تحرك توافق عليه المجموعة يقوم به ويشجعه الجميع على ذلك.

وحيث أن المجموعة –حسب القواعد الأكاديمية– غير مسجلة رسمياً، فهى لا تتطلب موافقات من الأمن أو وزارة التضامن الاجتماعى. وفى نفس الوقت لا يستفيد أحد أى فائدة شخصية، أو تدفعه مصلحة ذاتية إلى الإنضمام للمجموعة، وبالتالى فهى لا تخضع للضغوط التقليدية التى تتعرض لها المجموعات والنقابات والأحزاب. إلا أن هناك صعوبة فى ضم زملاء من جامعات أسيوط وجنوب الوادى، لأن القبضة الأمنية شديدة الوطأة على هذه الجامعات.

وعلى الرغم من أن المنضمين للمجموعة ليسوا أعداداً ضخمة، إلا أن لمجموعة 9 مارس وزن كبير فى المجتمع، ويرجع ذلك إلى أن ما تقوم به المجموعة داخل الجامعة هو ما يرغب فيه أساتذة الجامعات وطلابها والوطن كله، وهى لهذا تعبر عن الرأى العام الجامعى، وتعبر أيضاً عما يجب أن يراه الشعب المصرى فى الجامعة. ومن أسباب السمعة الممتازة للمجموعة أنها تتكون من أعداد كبيرة من الأكاديميين المرموقين والمتميزين فى عملهم الجامعى، بالإضافة إلى مشاركتهم الواسعة فى المجتمع المصرى كله، وتتميز المجموعة أيضاً بسمعة ممتازة بين أعضاء هيئة التدريس. فهى تقف ضد الفساد الجامعى والسرقات العلمية، وعدم مراعاة الأمانة العلمية، وإنفاق ميزانية الجامعة فى أشياء مظهرية، أو على هيئة مكافآت ضخمة للإدارة المدعومة بالأمن، بالإضافة إلى مكافآت الأمن.

تريد المجموعة تعليماً أفضل للطلاب، وتريد أن تقوم الجامعة بوظائفها الأساسية بجانب التعليم، وهى بناء شخصية الطالب ليصبح مواطناً صالحاً يساهم فى بناء المجتمع، ويقول رأيه بصراحة بدون خوف، ويقف ضد الفساد. وفى نفس الوقت تقوم الجامعة بتوسيع مدارك الطالب، وتزوده بالثقافة العامة، وتكتشف فيه المواهب الفنية والأدبية والرياضية والثقافية، لتنميها وتعظمها، حتى تقدم للمجتمع شباباً متميزاً يقود حركة الإصلاح فى مصر.

ولهذا فالمجموعة تقف بكل قوة ضد الإرهاب الشديد الذى تمارسه الدولة عن طريق الأمن فى الجامعة، وتقف أيضاً فى وجه أى إرهاب تمارسه جماعات ضغط فى أى إتجاه ضد الطلبة والأساتذة مما يولد فيهم الخوف والرعب، فيصبحوا مواطنين فاقدى الهمة والشجاعة.

وتقف المجموعة أمام تزوير إنتخابات الطلاب وشطبهم فى إنتخابات الإتحادات الطلابية، وهو ما يقوم به الأمن الآن بطريقة روتينية فى جميع الجامعات. فبالإضافة إلى فقدان الطلاب لحقوقهم الأصيلة، فإنهم يتعلمون بطريقة مباشرة مبادئ التزوير فى كل شيء فى حياتهم العملية، حيث يكتشفون أن الطالب الذى يؤيده الأمن هو الذى يتولى منصباً فى إتحاد الطلبة، وينال المكافآت والتقدير بكل أنواعه. وفى النهاية إن مجموعة العمل من أجل إستقلال الجامعة (9 مارس) هى مجموعة أكاديمية تريد جامعة أفضل للوطن وللأساتذة والطلاب.

نشاطات 9 مارس

1- الإحتجاج على إهدار الحريات الأكاديمية المتمثلة فى:

- الإعتداء على الأساتذة.
- الإعتداء على الطلاب وتزوير الإنتخابات الطلابية.
- عدم تعيين المعيدين.
- التحكم فى السفر إلى الخارج.
- التدخل فى الرسائل الجامعية (مثل تحويل رسالة إلى المفتى).
- التواطؤ فى حالات السرقات العلمية.

2- كتابة الكتيبات الخاصة بالأحوال الجامعية.

وفيما يلى نصوص بعض الوثائق الصادرة عن 9 مارس والمعبرة عن نشاطها، نقدمها هنا بنصها الكامل، تسجيلاً لنضال الجامعيين من أجل جامعات مستقلة وفى وطن حر ومن أجل نهضة أكاديمية تستحقها مصر عن جدارة.

وثيقة رقم 1: المؤتمر الأول لمجموعة إستقلال الجامعة

أقيم فى 9 مارس 2004 بمركز المؤتمرات بجامعة القاهرة

أرسلت دعوة من الأعضاء المؤسسين للمجموعة إلى الزملاء فى الجامعات للمشاركة فى هذا اليوم. وهذا نص الدعوة:

الزميلات والزملاء الأعزاء:

إقترحت مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة الدعوة لإقامة إحتفالية بالجامعات المصرية فى يوم 9 مارس القادم، بوصفه يوماً هاماً فى الدفاع عن إستقلال الجامعة وحريتها فى التفكير والتعبير، فهو اليوم الذى تقدم فيه لطفى السيد باستقالته من رئاسة جامعة القاهرة عام 1932 إحتجاجاً على تدخل وزير التعليم فى شؤون الجامعة.

وتعتزم المجموعة طبع كتيب عن تاريخ لطفى السيد فى جامعة القاهرة يركز على أهمية الحفاظ على الجامعة واستقلالها بعيداً عن التدخلات السياسية والحكومية.

وقد ناقشت المجموعة الإحتفال، والجميع يرحبون بأية أفكار لهذه الإحتفالية، وكذلك أية أسماء مقترحة من الجامعات الأخرى لإضافتها للجنة المنظمة لهذا الإحتفال.

برجاء إرسال أى مقترحات إلى:

ghar@link.net
hhosseiny@yahoo.com

الموقعون:

أ.د. أحمد الأهوانى (كلية الهندسة)
أ.د. أمينة رشيد (كلية الآداب)
أ.د. ثناء الجيار (كلية الإقتصاد)
أ.د. سيد البحراوى (كلية الآداب)
لميس النقاش (كلية الآداب)
د. ليلى سويف (كلية العلوم)

أ.د. محمد أبو الغار (كلية الطب)

د. منار حسين (كلية الطب)

د. مديحة دوس (كلية الآداب)

د. نفرتيتى مجاهد (كلية العلوم)

هالة كمال (كلية الآداب)

د. هانى الحسينى (كلية العلوم)

أ.د. وحيد خليل (كلية العلوم)

وثيقة رقم 2

أرسلت المجموعة طلباً إلى رئيس الجامعة الدكتور نجيب الهلالى جوهر لتوفير مكان لهذا الإجتماع ووقعه بالنيابة عن المجموعة د. هانى الحسينى ود. منار حسن. وكان رد رئيس الجامعة هو الصمت الرهيب. ولما عاودت المجموعة الإتصال به رفض التصريح بإقامة هذا الإحتفال، بالرغم من أن رفضه هذا مخالف لقانون الجامعة المصرية الذى ينص على حرية الأساتذة فى الإجتماع داخل الجامعة، ومخالف أيضاً للمعاهدات التى وقعت عليها مصر بخصوص الحرية. وعندما قابل د. هانى الحسينى رئيس الجامعة محاولاً إقناعه كان رد رئيس الجامعة جافاً وأكد الرفض، وعلى أثر ذلك قام د. محمد أبو الغار بإرسال خطاب شديد اللهجة إلى د. جوهر يفيد بأن المجموعة قد قامت بدعوة الأساتذة إلى الإحتفال وأنه فى حالة إصرار رئيس الجامعة على رفض تخصيص قاعة فى الجامعة للإحتفال، فسوف يعقد أمام قبة الجامعة فى الهواء الطلق، وسوف يتم دعوة كل مراسلى وكالات الأنباء الأجنبية والعربية والصحافة المصرية لتشاهد بنفسها كيف يتم إهدار الحريات الأكاديمية بواسطة رئيس الجامعة، الذى هو (فى نفس الوقت) رئيس لجنة التعليم فى الحزب الوطنى. وبعد وصول الخطاب إلى رئيس الجامعة إتصل بالدكتور أبو الغار تليفونياً وعاتبه على لهجته العنيفة فى الخطاب، وفى نهاية الحديث التليفونى وافق رئيس الجامعة على إعطاء قاعة للمجموعة للإجتماع. وعلى أثر ذلك واصل الدكتور هانى الحسينى إتصالاته بالدكتور التطاوى نائب رئيس الجامعة والدكتور جوهر رئيس الجامعة لتحديد مكان الإجتماع، واستمر ذلك أياماً وفى آخر لحظة قرر رئيس الجامعة مرة أخرى إلغاء الإجتماع رغم موافقته السابقة. وفى إجتماع عاجل للمجموعة تقرر أن يقام الإجتماع أمام القبة. وفى هذه الأثناء كان عدداً من كبار الكتاب المحترمين والمهتمين بالجامعة قد نشروا مقالات تؤيد عقد الإجتماع، وعاتب بعضهم رئيس الجامعة، وهاجمه البعض بعنف شديد على سوء تصرفه حيال عقد إجتماع 9 مارس. وكان لهذا التأييد الجارف من الصحافة والأساتذة قوة ضغط عنيفة على رئيس الجامعة الذى دعا ممثلين من المجموعة للحضور لمقابلته مع أربعة من نوابه. وهذا نص محضر الإجتماع:

تم الإجتماع فى قاعة مجلس الجامعة (قاعة لطفى السيد) يوم 3 مارس 2004، وحضر الإجتماع رئيس الجامعة د. نجيب الهلالى جوهر ونواب رئيس الجامعة د. معتز خورشيد للدراسات العليا ود. حامد طاهر للطلبة ود. عبد الله التطاوى للبيئة ود. جلال مصطفى السعيد لبنى سويف، ومن مجموعة إستقلال الجامعة د. هانى الحسينى (علوم) د. عبادة كحيلة (آداب) د. أحمد الأهوانى (هندسة) د. ليلى سويف (علوم) د. محمد أبو الغار (طب).

وبدأ الإجتماع بكلمة من رئيس الجامعة الذى عبر عن دهشته لنشر نبأ إحتفال مجموعة إستقلال الجامعة (9مارس) فى الأخبار والوفد، ثم انتقل قائلاً إلى محمد أبو الغار أنه كتب عموداً فى الصحافة هاجمه فيه، فأجاب محمد أبو الغار أنه لم يكن عموداً واحداً وإنما كانوا خمسة!

وقال رئيس الجامعة أن عنده عدد كبير من الطلبة، وأنه لا يرغب فى حدوث ما يعكر العملية التعليمية. وطلب من محمد أبو الغار أن يبدأ الكلام فقال أن حالة التوتر والنشر فى الصحف سببها تصرف إدارة الجامعة، فقد حاول عدد من الأساتذة المنظمين للمؤتمر مقابلة رئيس الجامعة وقدموا طلبات ولم يرد عليهم أحد مراراً، ورفض رئيس الجامعة مقابلتهم مخالفاً الأعراف الجامعية.

ثم أكد أن إستقلال الجامعة أمر هام وأن هذه المجموعة تنوى إقامة إحتفال أكاديمى رصين، وأن هذا من حق أساتذة الجامعة، وأنه يجب أن تعلم إدارة الجامعة أن المتغيرات فى العالم قد أوضحت أنه هناك مجال كبير للحركة وأنه لا يمكن أن ينبع كل شيء من الإدارة المعينة من قبل الحكومة.

وتحدث الدكتور عبادة مؤكداً نفس المعنى ثم د. ليلى سويف التى ركزت على أهمية أن يكون الحضور مفتوحاً. ولذا لا تصلح قاعة لطفى السيد. ثم تحدث د. الأهوانى ثم الدكتور هانى الحسينى، وركز الجميع تقريباً على نفس النقاط، وأن هذه المبادرة هى مبادرة من أعضاء هيئة التدريس وليست من إدارة الجامعة.

ثم تحدث الدكتور التطاوى مركزاً على النشر فى الصحف ومنتقداً ما كتب فى الأخبار وفى الوفد، ثم تحدث الدكتور خورشيد وكان لبقاً وعرض أن يعقد الإجتماع فى نادى أعضاء هيئة التدريس أو النادى الإجتماعى للجامعة. ثم تحدث د. حامد طاهر مرة أخرى عن الطلبة وأثر الإجتماع عليهم، وعرج على الموضوع نفسه قائلاً لماذا تحتفلون بإستقلال الجامعة وتسمونه عيداً، ومن قال أن استقالة لطفى السيد كانت عملاً مجيداً. ثم تحدث الدكتور جلال مصطفى سعيد قائلاً أنه لا يصح النشر فى الصحف، والجامعة مستقلة فعلاً فلماذا الإحتفال بإستقلال

الجامعة. وعلق رئيس الجامعة بأنه لم يمانع فى النشر، ولكن التعجيل بالنشر هو ما أدى إلى التوتر.

وقلنا أن من حق أساتذة الجامعة الإجتماع لمناقشة أية موضوعات هامة داخل الجامعة وعلى الإدارة توفير مكان لذلك، وأن موضوع المناقشة يحدده الأساتذة ولا تحدده الإدارة، طالما إلتزم المنظمون بالنظم العامة والإلتزام بالموضوعية فى المناقشة، ولكن بحرية تامة وأوضحت لنائب رئيس الجامعة عن الفيوم أنه يعتقد أن الجامعة مستقلة تماماً والبعض يعتقد أن عندها بعض الإستقلال، والكثيرون يعتقدون أن الجامعة غير مستقلة وهذه وجهات نظر مختلفة، ودعوته للحضور إلى الإجتماع لإبداء وجهة نظره وقال د. الحسينى أن عيد الأم نظمه فرد واحد فلماذا لا تنظم مجموعة إحتفالاً بعيد إستقلال الجامعة.

ثم نوقش مكان الإجتماع، ورفضت المجموعة قاعة لطفى السيد لضيق المكان، ورفضت إدارة الجامعة قاعة البهو، وأتفق على عقد الإجتماع فى قاعة المؤتمرات بالجامعة. وبعد إنتهاء الجلسة طلب نائب رئيس الجامعة للفيوم الدكتور جلال مصطفى السعيد الحديث بعد أن وقفنا استعداداً للخروج، وقال لقد حددنا عنوان الإحتفالية، ولكننا لم نحدد تفاصيل ما سوف يقال، فذعرت مما قال قبل أن نبدأ فى الرد عليه لاحظ رئيس الجامعة الإنفعال الشديد على وجوهنا من أثر ما قاله د. جلال مصطفى نائب رئيس الجامعة، والذى فيما يبدو ظن أنه مدرس ثانوى فى مدرسة فى الفيوم، فقال له رئيس الجامعة أن القوانين الأكاديمية العالمية والتى وقعت عليها الجامعة تسمح بالمناقشة ولا تضع قيداً مسبقاً على ما سوف يقال.

وعلقت قائلاً أن ما قيل من رئيس الجامعة هو أحسن ما سمعته منه فى حياتى، وتوجهت لنائبه قائلاً أن ما قاله لا يصح أن يقوله حتى يفكر فيه أستاذ جامعى، وأننى لا أصدق أن يكون هناك أستاذاً يفكر بهذه الطريقة، وإنتهى الإجتماع.

وثيقة رقم 3: ملخص أحداث عيد إستقلال الجامعة 2004

إستمرت الندوة أكثر من ثلاث ساعات، وحضرها أكثر من مائتين من أعضاء هيئة التدريس والإعلاميين والمثقفين، وكذلك بعض الطلاب. فى بداية الندوة شكر د. هانى الحسينى بالنيابة عن المنظمين إدارة جامعة القاهرة مبرزاً "أهمية المحافظة على التقاليد الأكاديمية التى تتيح للجامعيين حق الإجتماع داخل الحرم الجامعى دون حسيب أو رقيب" ثم ألقى د. رءوف عباس –أستاذ تاريخ مصر الحديث والمعاصر بآداب القاهرة– كلمة شرح فيها الأبعاد التاريخية لإستقالة لطفى السيد ولتزايد السيطرة الحكومية على الجامعة رغم نشأتها المستقلة، ثم تحدث د. محمد أبو الغار –الأستاذ بكلية طب قصر العينى– حول البحث العلمى وإستقلال الجامعة، مبرزاً ضعف الإنتاج العلمى للمؤسسات العلمية الوطنية ورابطاً بين هذا الضعف والسيطرة السياسية على المؤسسات الجامعية والبحثية. أتت بعد ذلك كلمة د. مصطفى كامل السيد –أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة– التى ركز فيها على أهمية الإستقلال المالى والإدارى وكذلك الإستقلال الفكرى للجامعات، مبيناً أن المخاطر التى تهدد الإستقلال الفكرى لا تأتى بالضرورة من السلطة السياسية وإنما من قوى أخرى بالمجتمع.

تحدثت فى الندوة أيضاً الطالبة –خلود صابر– من كلية الآداب، والتى سردت العديد من المشكلات التى تواجه الطلاب والتى تصدم أحلامهم وتصوراتهم عن الجامعة، وأبرزت القيود المتنوعة –أمنية وإدارية– التى تعوق النشاط الطلابى.

فى الجزء الثانى من الندوة إستمع الحضور لشهادة عن "تطهير" الجامعة فى 1954 من د. فوزى منصور الذى كان واحداً من نيف وأربعين أستاذاً فصلوا من الجامعة فى ذلك الوقت، وشهادتان عن "نقل" 64 من أساتذة الجامعات فى 1981، قدمها بهما كل من د. أمينة رشيد ود. أحمد الأهوانى بعد ذلك ترك المجال لتعقيبات الحاضرين فتحدث حوالى عشرة معقبين منهم الأستاذ/ أسامة عرابى والأستاذ/ حازم هاشم، والأستاذ/ محمود عارف من الصحفيون، والفنانة/ محسنة توفيق، ود. عبد المحسن حمودة.

وقد دعى فى الندوة إلى تشكيل مجموعة عمل من المهتمين بإستقلال الجامعات، وسيتم بدء نشاط هذه المجموعة خلال الشهر الحالى.

وتمثل هذه الدعوة بداية حقيقية للعمل من أجل ترسيخ مفاهيم الإستقلال الإدارى والمالى والفكرى وحماية الحريات الأكاديمية والطلابية، ومن أجل إكساب الإدارة الجامعية الشفافية والطابع الديمقراطى.

تابعت الصحافة الإحتفال والندوة بإهتمام، فشارك فى الإعلام عنها صحف الأهرام والأخبار والوفد والعربى وأخبار الأدب والقاهرة والأهالى والأسبوع والأهرام ويكلى والأهرام إبدو. وكتبت العديد من المقالات حول المناسبة بأقلام:

الدكتور/ أحمد ثابت – العربى فى 2 مارس 2004، الأستاذ/ محمود الوردانى – أخبار الأدب فى 7 مارس 2004، الأستاذ/ رجاء النقاش – الأهرام فى 7 و14 مارس 2004، الأستاذ/ سيد على – الأهرام فى 9 مارس 2004، الدكتور/ رفعت السعيد – الأهالى فى 10 مارس 2004، الأستاذة/ دينا حشمت – الأهرام إبدو فى 10 مارس 2004، الأستاذة/ فاطمة فرج – الأهرام ويكلى فى 11 مارس 2004، الأستاذ/ حازم هاشم – جريدة الوفد.

وثيقة رقم 4

الأستاذ الدكتور نجيب الهلالى جوهر رئيس جامعة القاهرة

السادة نواب رئيس الجامعة

تحية طيبة:

أولاً: أود أن أشكركم على الموافقة على إعطاء قاعة للإحتفال بيوم إستقلال الجامعة يوم 9 مارس 2004 وهذا القرار كان حكيماً لتفادى إقامة إحتفال بهذا العدد وبحجم الشخصيات التى حضرت الإجتماع فى فناء الجامعة وهو ما لا يليق بعراقة جامعة القاهرة.

ثانياً: إن الإحتفال كما وعدنا كان رصيناً ومحترماً وهادئاً ولم يعكر صفوه شيء.

ثالثاً: إتصل بى الأمن قبل الإحتفال بيوم، وأنا ليس لى صلة، ولا أريد أن يكون لى صلة بالأمن، إلا أننى طمأنتهم وأوضحت أن هذا الإجتماع أكاديمى يحتفل بذكرى لها مدلول أكاديمى، ولا يوجد إحتمال واحد بأن يثير أى مشاكل أمنية طالما أنه قد خصصت له قاعة. وقابلنى مجموعة من كبار رجال الأمن خارج القاعة قبل الإجتماع بساعة، وكانوا فى منتهى الأدب والإحترام، وتحدثنا دقيقتين، وإقتنعوا بأن هذا إجتماع أكاديمى. وفعلاً بعد بدء الإجتماع بنصف ساعة علمت أن معظم المسئولين عن الأمن قد غادروا مقر الجامعة بعد أن إطمأنوا.

رابعاً: كان الحضور فوق تصورنا من ناحية العدد وثقل الشخصيات التى حضرت حتى بدون دعوة، فقد سجل للمؤتمر حوالى 250 شخص معظمهم من كبار أساتذة الجامعات والشخصيات العامة المتميزة.

خامساً: نفذ برنامج الندوة الذى وصلتكم نسخة منه – مع دعوتكم أو من ينوب عنكم للحضور – بحذافيره بدقة شديدة فى المواعيد، وكان الحديث يدور فى مجمله حول إستقلال الجامعة، والتى شعر المجتمعون أنه قد فقد، ليس فقط بتدخل الحكومة فى

الجامعة، ولكن أيضاً بالتفريط فيه من قبل العديد من القيادات المتلاحقة للجامعة لأسباب لخصت بأنها رغبة منهم فى الصعود والتسلق السياسى.

سادساً: كان من النقاط الهامة التى أثيرت، والتى أجمع عليها الحضور:

- عدم رضاء الحاضرين عن إدارة الجامعة تجاه بعض التصرفات التى تحيد عن الأكاديمية والأعراف الجامعية بخصوص منح الدروع والجوائز العلمية لقيادات لم يعرف أن لها أى علاقة بالعلم، والخروج بمجلس الجامعة خارج الحرم لتسليمها.
- عدم رضاء الحاضرين عن مناقشة خطة لتطوير الجامعة بعيداً عن رأى الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس.
- عدم رضاء الحاضرين عن البرنامج الثقافى لجامعة القاهرة. وناشد الحضور المسئولين فى الجامعة بالإطلاع على البرنامج الثقافى للجامعة الأمريكية ليروا الفرق الشاسع والهوة الكبيرة بين هذا البرنامج وبين برنامجنا المتواضع. وللأسف أصبح المئات من أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة يحضرون بإنتظام برنامج الجامعة الأمريكية.

سابعاً: أعتقد أن الفترة التى سبقت إقامة هذه الندوة كانت فترة توتر شديد بين أعضاء هيئة التدريس وإدارة الجامعة، وأن هذا التوتر خلق مناخاً غير صحى، وأن إدارة الجامعة لو كانت وافقت من البداية أو حتى إجتمعت مع طالبى عقد الندوة من البداية قبل حدوث التوتر لكان الإتفاق على وجهات نظر متقاربة أسهل. وبالرغم من ذلك فإن هذا الإجتماع فى نظرى كان إيجابياً للتعارف ومعرفة وجهات النظر، وأعتقد أن قرب إدارة الجامعة من الأكاديميين سوف يخلق مناخاً إيجابياً يتم فيه النقاش والتفاهم والإختلاف بلغة راقية وفى جو أكاديمى جميل.

محمد أبو الغار

ملحوظة: لقد صور يوم إستقلال الجامعة بالفيديو ويسعدنى إرسال نسخة للحفظ فى مكتبة الجامعة إذا رغبتم فى ذلك.

وثيقة رقم 5: خطاب إحتجاج إلى مجلس جامعة القاهرة بشأن الاستغلال السياسى للجامعة

السادة الأساتذة الأفاضل/ رئيس وأعضاء مجلس جامعة القاهرة

تابع الجامعيون بأسف بالغ تكرار وقائع استغلال الجامعة لأغراض سياسية خلال الأعوام الأخيرة، ومن أبرز تلك الوقائع.

- دعوة أحد السياسيين لعقد إجتماع إنتخابى فى الجامعة.
- تخصيص مبنى لجمعية جيل المستقبل (التى يرأسها السيد جمال مبارك) داخل الحرم الجامعى.
- ترشيح المسئولين السياسيين، ومنهم أعضاء فى مجلس الجامعة، لنيل جوائز الدولة.
- كما أبرز أخيراً: إهداء درع الجامعة لبعض المسئولين الذين لم يعرف عنهم إهتمام أو نشاط فى حقل التعليم العالى والبحث العلمى.

لقد ألحقت هذه التصرفات ضرراً بالغاً بسمعة الجامعة وصورتها كمؤسسة علمية تنأى بنفسها عن الصراعات والأغراض السياسية الحزبية.

لذا فنحن ندعو مجلس الجامعة لاستلهام تراث الجامعة وتاريخها العريق الذى يتنافى مع مثل هذه التوجهات، وأن تكون قراراته مستقبلاً متسقة مع الأعراف والتقاليد الجامعية.

الموقعون من الأساتذة (بالترتيب الأبجدى)

أ.د. أحمد الشربينى – أستاذ بكلية الآداب.
أ.د. أحمد عبد الهادى – أستاذ بكلية العلوم.
أ.د. أحمد فؤاد محمد فؤاد غالب – أستاذ بكلية العلوم.
أ.د. إسماعيل زين الدين – أستاذ بكلية الآداب.
أ.د. إسماعيل عبد الرحمن أمين – أستاذ بكلية العلوم.
أ.د. آمال فريد – أستاذ بكلية الآداب.
أ.د. آمال مظهر – أستاذ بكلية الآداب.

أ.د. أميرة عجمية – أستاذ بكلية الآداب.

أ.د. أميمة أبو بكر – أستاذ بكلية الآداب.

أ.د. أميمة مصطفى الحناوى – أستاذ بكلية الطب.

أ.د. أمين العيوطى – أستاذ بكلية الآداب.

أ.د. أمينة رشيد – أستاذ بكلية الآداب.

أ.د. جودة عبد الخالق – أستاذ بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية.

أ.د. جوزين جودت عثمان – أستاذ بكلية الآداب.

أ.د. رندة صبرى – أستاذ بكلية الآداب.

أ.د. رءوف عباس حامد – أستاذ بكلية الآداب.

أ.د. سلوى كامل – أستاذ بكلية الآداب.

أ.د. سيد البحراوى – أستاذ بكلية الآداب.

أ.د. عايدة شعراوى – أستاذ بكلية الآداب.

أ.د. عبادة كحيلة – أستاذ بكلية الآداب.

أ.د. عبد الحميد الغزالى – أستاذ بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية.

أ.د. عبد الجليل مصطفى – أستاذ بكلية الطب.

أ.د. عبد العليم على أبو هيكل – أستاذ بكلية الآداب.

أ.د. عبد المجيد رمزى – أستاذ بكلية الطب.

أ.د. عبد المنعم الجميعى – أستاذ بتربية الفيوم.

أ.د. عبد المنعم عبيد – أستاذ بكلية الطب.

أ.د. عزيزة سليمان – أستاذ بكلية الآداب.

أ.د. عطية عبد السلام عاشور – أستاذ بكلية العلوم.

أ.د. عطية محمد القوصى – أستاذ بكلية الآداب.

أ.د. عواطف عبد الرحمن – أستاذ بكلية الإعلام.

أ.د. فاطمة موسى – أستاذ بكلية الآداب.

أ.د. فورد وغريس جورجى – أستاذ بكلية العلوم.

أ.د. لبنى يوسف – أستاذ بكلية الآداب.

أ.د. مارى تيريز عبد المسيح – أستاذ بكلية الآداب.
أ.د. محمد أبو الغار – أستاذ بكلية الطب.
أ.د. محمد بركات البيلى – أستاذ بكلية الآداب.
أ.د. محمد حسن عبد العزيز – أستاذ بكلية دار العلوم.
أ.د. محمد حلمى النجدى – أستاذ بكلية العلوم.
أ.د. محمد شفيع السيد – أستاذ بكلية دار العلوم.
أ.د. محمد فهمى عبد الباقى – أستاذ بكلية الآداب.
أ.د. مديحة دوس – أستاذ بكلية الآداب.
أ.د. مصطفى سويف – أستاذ بكلية الآداب.
أ.د. مصطفى لبيب عبد الغنى – أستاذ بكلية الآداب.
أ.د. مصطفى صابر أبو دينه – أستاذ بكلية العلوم.
أ.د. معتزة محمد خاطر – أستاذ بكلية العلوم.
أ.د. ملك محمد هاشم – أستاذ بكلية الآداب.
أ.د. ممدوح إسحق ونس – أستاذ بكلية العلوم.
أ.د. مها السعيد – أستاذ بكلية الآداب.
أ.د. منى مؤنس – أستاذ بكلية الآداب.
أ.د. نادية الخولى – أستاذ بكاية الآداب.
أ.د. نادية شاكر جندى – أستاذ بكلية الآداب.
أ.د. نبيل لبيب يوسف – أستاذ بكلية العلوم.
أ.د. هدى الصدة – أستاذ بكلية الآداب.
أ.د. هدى شاكر جندى – أستاذ بكلية الآداب.
أ.د. وحيد خليل – أستاذ بكلية العلوم.

<u>الموقعون من الأساتذة المساعدين والمدرسين (بالترتيب الأبجدى)</u>

د. أحمد الأهوانى – أستاذ م. بكلية الهندسة.
د. أحمد علوى محمد كمال – مدرس بكلية العلوم.

د. أمل أبو الفضل – مدرس بكلية الآداب.

د. أمل مصطفى عباس – أستاذ مساعد بكلية الطب.

د. أمنية محمد رشاد عامر – مدرس بكلية الآداب.

د. إنعام خليفة راوى – مدرس بكلية العلوم.

د. أنيسة المخزنجى – أستاذ مساعد بكلية الآداب.

د. بهجة حبشى – مدرس بكلية الآداب.

د. ثناء الجيار – أستاذ مساعد بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية.

د. خيرى محمد عبد الحميد دومة – أستاذ مساعد بكلية الآداب.

د. ريم صلاح الدين عبد العزيز – مدرس بكلية الآداب.

د. رندة أبو بكر – أستاذ مساعد بكلية الآداب.

د. داليا الشيال – أستاذ مساعد بكلية الآداب.

د. دينا الخواجة – أستاذ مساعد بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية.

د. سارة عنانى – مدرس بكلية الآداب.

د. سامية سراج الدين – أستاذ مساعد بكلية الآداب.

د. سحر صبحى – أستاذ مساعد بكلية الآداب.

د. سعيد إسماعيل محمد – مدرس بكلية العلوم.

د. سلمى عادل مبارك – مدرس بكلية الآداب.

د. سمير لطفى زاهر – مدرس بكلية العلوم.

د. سهير طرمان – مدرس بكلية الآداب.

د. سيد عشماوى – أستاذ مساعد بكلية الآداب.

د. شرين أبو النجا – أستاذ مساعد بكلية الآداب.

د. طارق سيد أحمد – مدرس بكلية العلوم.

د. عصام الدين درويش – أستاذ مساعد بكلية العلوم.

د. فاطمة محمد إسماعيل – مدرس بكلية العلوم.

د. فايزة محمد حسن – مدرس بكلية العلوم.

د. ليلى سويف – مدرس بكلية العلوم.

د. محمد أكرم نوح – أستاذ مساعد بالمعهد القومى للأورام.
د. محمد رمضان شاهين – أستاذ مساعد بكلية العلوم.
د. محمد لمعى الملاح – أستاذ مساعد بكلية العلوم.
د. محمد محمد الوصيفى – أستاذ مساعد بالمعهد القومى للأورام.
د. محمود حامد محمد – أستاذ مساعد بكلية العلوم.
د. مصطفى محمد مصطفى الفحام – أستاذ مساعد بكلية العلوم.
د. ملاك ميخائيل إبراهيم – مدرس بكلية العلوم.
د. منار حسين – مدرس بكلية الطب.
د. منى إبراهيم على – أستاذ مساعد بكلية الآداب.
د. منى القونى – أستاذ مساعد بكلية الآداب.
د. منيرة سليمان – مدرس بكلية الآداب.
د. مها جاد الحق – مدرس بكلية الآداب.
د. مها حسان – أستاذ مساعد بكلية الآداب.
د. مؤمن حلمى على – مدرس بكلية العلوم.
د. ناصر أحمد إبراهيم – مدرس بكلية الآداب.
د. نبيلة البازيدى – مدرس بكلية العلوم.
د. نجلاء فريد سالم – مدرس بكلية الآداب.
د. نفرتيتى مجاهد – مدرس بكلية العلوم.
د. هالة سامى – مدرس بكلية الآداب.
د. هالة كمال – مدرس بكلية الآداب.
د. هانى مصطفى الحسينى – مدرس بكلية العلوم.
د. هبة مشهور – أستاذ مساعد بكلية الآداب.
د. هداية مشهور – أستاذ مساعد بكلية الآداب.
د. هنا أبو الغار – مدرس بكلية طب.

الموقعون من المدرسين المساعدين والمعيدين (بالترتيب الأبجدى)

إبراهيم عبده صالح – مدرس مساعد بكلية العلوم.

تامر هاشم فرج – مدرس مساعد بكلية العلوم.

حسن عاطف حسن – مدرس مساعد بكلية العلوم.

عبدالرحمن طارق الشرقاوى – مدرس مساعد بكلية الآداب.

علاء فاروق محمود – مدرس مساعد بكلية الآداب.

عمرو محمد سيد أحمد – مدرس مساعد بكلية العلوم.

لميس النقاش – مدرس مساعد بكلية الآداب.

محمد صفاء محمد – معيد بكلية العلوم.

محمد فكرى إبراهيم – مدرس مساعد بكلية العلوم.

نصر أنور صالح – مدرس مساعد بكلية العلوم.

هبة رؤوف عزت – مدرس مساعد بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية.

وائل محمود محمد – معيد بكلية العلوم.

وثيقة رقم 6: عيد إستقلال الجامعة 2005

إحتفل لفيف من الجامعيين بعيد إستقلال الجامعة فى يوم الأربعاء 9 مارس 2005 وذلك فى ندوة حول "الجامعة المصرية بين التمويل العام والخاص" عقدت بمركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى، واستمرت لما يزيد عن ثلاث ساعات.

أدار الحوار أ.د. مديحه دوس و أ.د. عبد الجليل مصطفى

قام أ.د. محمد أبو الغار بإلقاء كلمة تقديم قصيرة شكر فيها رئيس الجامعة والمسئولين عن مركز بحوث التنمية على تخصيص القاعة للمجموعة. وقدم الدكتور أبو الغار الندوة بالنيابة عن أعضاء مجموعة العمل حول إستقلال الجامعات، فذكر أن هذه المجموعة تهدف للدفاع عن إستقلال الجامعة ومحاربة القوانين التى تهدد هذا الإستقلال. كما ذكر أن المجموعة ليست جمعية أو حزب وأنها مستقلة تماماً، وليس لها رئيس، وإنما أعضاؤها جميعاً يمارسون الديمقراطية التامة فيما بينهم من حيث المناقشة وإتخاذ القرارات الخاصة بالمجموعة، كما أن المجموعة تمول تماماً من أعضائها. والمجموعة مفتوحة لإنضمام أى عضو هيئة تدريس إليها.

أكد الدكتور أبو الغار أن المجموعة غير مناوئه لإدارة الجامعة، وإنما هى مجموعة ديمقراطية تسعى إلى إقامة جامعة مصرية ديمقراطية ومستقلة، وهى فى هذا الإطار يمكنها أن تكون أداة لمساعدة إدارة الجامعة.

أ.د. رشدى سعيد الجيولوجى الكبير والذى شغل منصب أستاذ بجامعة القاهرة فى الفترة من 1950 حتى 1968 كان أول من تحدث فى هذه الندوة وكان موضوع محاضرته هو: "هل هناك مستقبل للبحث العلمى فى مصر".

الدكتور رشدى بدأ بالتأكيد على ما نعلمه جميعاً من أن البحث العلمى فى مصر يمر بأزمة كبيرة. وأرجع أزمة البحث العلمى إلى أزمة النظام الاقتصادى الذى أخذت به مصر منذ السبعينات، والذى كرس الإعتماد على استيراد العدد والمواد والعلم والنتائج العلمية، فيبدو

هذا حلاً أسهل وأقل تكلفة من الاستثمار فى البحث العلمى. بالإضافة إلى جو من التخلف العلمى والثقافى العام الذى يعم المجتمع، مشيراً إلى أن جو التخلف هذا قد تغلغل فى الجامعة بعد مذبحتى 1946 و1954.

وأوضح د. رشدى سعيد إرتباط تطور البحث العلمى فى مصر بمحاولة بناء إقتصاد وطنى، ففى القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين نشطت الأبحاث الزراعية التى عملت على إستمرار تفوق القطن المصرى فى الأسواق. ومع بدأ دخول مصر ميدان الصناعة فى النصف الثانى من القرن العشرين زاد الإهتمام بالبحث العلمى، وإهتم الباحثون بمعالجة الخامات اللازمة لصناعات الزجاج والصينى والحراريات، وهى الصناعات التى كانت قد بدأت فى ذلك الوقت، وفى تلك الفترة كان مستوى البحث العلمى المصرى من ناحية التجهيزات والمعامل ومستوى الأبحاث يضاهى مستواه فى الدول المتقدمة. وإنتعش البحث العلمى أكثر فى نهاية الخمسينيات وخلال الستينيات مع عملية التصنيع وبناء القدرات العسكرية.

ويرى الدكتور رشدى سعيد أن البحث العلمى فى تلك الفترة لم يؤد ما كان مأمولاً منه لإنعدام التواصل بين مراكز البحث العلمى ومؤسسات الصناعة.

بعد ذلك أشار الدكتور رشدى سعيد إلى تقلص نشاط المؤسسات العلمية منذ تبنى سياسة الإنفتاح مع إنفتاح باب الإستيراد وإهمال المؤسسات الصناعية وهجرة العلماء لبلاد النفط، بينما تخلت المؤسسات العلمية عن العمل على استكمال المعامل فى مصر، وقبلت أن يحط بها الخبراء الأجانب ويمولوا الأبحاث التى تروق لهم. أيضاً نشأ جيل من رجال الأعمال لا يهتمون بالبحث العلمى المحلى وإنما يعملون على نقل التكنولوجيا من الخارج.

وإنتهى د. رشدى سعيد إلى أنه لم يحدث فى تاريخ مصر أن استطاع أحد إدارة البحث دون مساعدة من الحكومة، ويرى أنه إذا أرادت مصر الخروج من هذا المأزق فلابد من تنمية قدراتها المحلية ومصادرها من الطاقة والمياه، وهو ما يجب أن تبدأه الحكومة المصرية، وتشترك فيه المنظمات البحثية.

كان **أ.د. محمود عبد الفضيل** أستاذ الإقتصاد هو المتحدث التالى:

وقد استهل المحاضرة بتأكيد أهمية النضال نحو استقلال الجامعة المصرية وهو ما يرى أنه على صلة بطرق تمويل الجامعة، وأيضاً بالقوانين التى تسن ضد إستقلالها، وعلى رأسها قانون تعيين العمداء والذى يؤثر سلباً على أسلوب إدارة الجامعات. وقد أعطى أمثلة على ما ذكره بظاهرة الجامعات الأجنبية الجديدة فى مصر، والتى إنضمت إلى الجامعة الأمريكية، من جامعة فرنسية وألمانية وكندية... وكلها تحمل برنامج علمى خاص وتمويل خاص.

وقد نوه الدكتور محمود عبد الفضيل إلى أن الجامعة المصرية ستفقد أهميتها وتأثيرها وذلك بدءً من إنشاء أقسام لغات داخل الكلية الواحدة، وتحولت اللغة من أداة علم إلى أداة للإنقسام الطبقى والتمييز بين الطلاب، وهذا التمييز الذى بدأ من الدراسة ما قبل الجامعية سيجهض النهضة الوطنية، فالجامعة هدفها أن تخرج الطلائع الفكرية والسياسية والعلمية من داخل تيار رئيسى وطنى.

رأى د. محمود عبد الفضيل أنه من الممكن إعادة الجامعة الأهلية لكى تخدم المصريين بتبرعاتهم فتصبح جامعة وطنية. وإنتقد إنشاء المراكز العلمية الكثيرة والتى لا تقوم بدور حقيقى فى البحث العلمى، وإنما تكرس لإقامة الندوات بدون وجود مشروع بحثى جاد يتم إنجازه ومناقشته. كما يتم إنشاء هذه المراكز بدون تمويل حقيقى أو بتمويل خارجى، وبالتالى يفقد المركز البحثى حريته ويضطر إلى إتباع أجنده بحثية بعينها إرضاء لجهة التمويل.

إنتقد أيضاً الدكتور محمود عبد الفضيل عدم محاولة تحسين وضع الأستاذ وعدم إحترام حقه فى الحياة الكريمة كما إنتقد طريقة الترقيات والتى تتم بأوراق منقولة أو مقتبسة ولا تحتكم إلى تقييم علمى أو إلى نشرها فى مجلة معترف بها.

وأخيراً نوه إلى الحرب الأهلية الفكرية المتوقع حدوثها بين خريجين من جامعات مختلفة تماماً من حيث الثقافة والإتجاهات والولاء وأيضاً القدرات.

كانت المحاضرة التالية **للأستاذ الدكتور محمد حسن عبد العزيز** أستاذ اللغة بكلية دار العلوم جامعة القاهرة.

قدم المحاضر تحية خاصة للرواد الذين ساعدوا فى إنشاء الجامعة المصرية الأهلية والذين يظلون حافزاً لنا جميعاً على الإستمرار فى الدفاع عنها.

أكد المتحدث أن القضية تعنى أبناء الوطن جميعاً وأن استقلال الجامعة والبحث العلمى هما مطلبان هامان فى مواجهة القيود التى تكبل الجامعة، ومن أهمها القرار فى التعيين والترقى والسفر للمؤتمرات... إلخ الذى يتخذ بواسطة جهات لا تعنيها الجامعة المصرية فى شيء وحيث أن التربية الإستقلالية هى شرع الجامعة منذ أنشئت فى 1908 من أبناء مصريين، وحيث أنها نشأت مستقلة وكان يديرها مجلس منتخب بالإقتراع السرى، رأى المتحدث أن وضع الجامعة اليوم، بعد سلسلة طويلة من القوانين التى إنتهت أخيراً بقانون عام 2000 الذى تم مروره فى مجلس الشعب بليل من القوانين التى تكبل العاملين بالجامعة.

أكد المحاضر على حقيقتين الأولى هى تدنى العملية التعليمية والبحث العلمى، والذى أرجعه إلى أن القرار الجامعى ليس نابعاً فى كل الأحوال من الإرادة الحرة لمن ينسب لهم القرار، والحقيقة الثانية هى أن التقدم فى جامعات أوروبا وأمريكا نبع من إستقلال تلك الجامعات وحرية البحث العلمى بها.

ثم تابع الدكتور محمد حسن عبد العزيز بأن الجامعة مؤسسة وطنية مهمتها البحث العلمى والتعليم فى خدمة جميع طبقات المجتمع، ولتحقيق هذا يجب ضمان إستقلالها، ويجب التأكيد على أن القسم المختص هو الوحدة الصغرى التى تتمثل فيها الإدارة الجامعية المستقلة، وأن مجلس الكلية يعتمد قرارات هذه الوحدة، وأن العميد لابد أن ينتخب لضمان استشارته لناخبيه بدلاً من تلقى التعليمات ممن عينوه. رؤساء الأقسام يختارون وفق الكفاءة العلمية والإدارية، والمجلس الأعلى للجامعات ينظر فى السياسات، ولا يوصى وليس له حق تنفيذ أياً منها.

يجب النظر إلى الجامعات كمؤسسات وطنية تخدم المجتمع وليست فى صراع مع الدولة، فيجب أن يعملا كشريكين لخدمة الشعب. يجب أن يتم إنشاء جامعات جديدة وفقاً لشروط علمية فلا تهدف إلى الربح ولا تؤثر سلباً على المناخ الذى يدرس فيه الطلاب، يجب أيضاً على هذه الجامعات أن توفر منح أو أماكن للطلاب غير القادرين. أما عن إنشاء أقسام خاصة باللغة الأجنبية فيرى المحاضر أن هذا يزرى بلغتنا العربية وينشئ إنقساماً بين الطلاب على أساس طبقى، وحيث أن هذه الأقسام تنشأ بأموال الشعب فليس من المعقول أو المنطقى أن تخدم فقط أبناء الصفوة منهم، فلماذا يقدم تعليم مميز لطالب دون غيره.

الأستاذة الدكتورة رضوى عاشور أستاذ الأدب الإنجليزى جامعة عين شمس كانت هى المتحدثة التالية.

وقد بدأت محاضرتها بسؤال حول إمكانية أن تكون الجامعة بخير فى مجتمع مأزوم إقتصادياً وسياسياً وثقافياً. فى واقع يمس أبسط الحقوق الديمقراطية، وفى واقع التعليم ما قبل الجامعى فيه منهار.

وكانت الإجابة أنها فى الحقيقة لا تعتقد أن هذا ممكناً، وأن عموم ما يمكن إنجازه هو محدود ومعزول قد يشترك فيه أستاذ طالب وترى أن عموم المجتمع –بسبب أزمته وفساد نظامه– يعيش واقعاً تجارياً فجاً، والطلاب موزعين بين التلقين والقمع آملين فى الحصول على شهادة لا على معرفة.

إنتقدت الدكتورة رضوى الجامعات الخاصة من حيث أنها أعادت إنتاج نفس مشكلات الجامعات الحكومية بشكل هزيل بالإضافة للجانب التجارى الفج.

أما عن الهرولة نحو إنشاء جامعات أجنبية فهى متوازية مع الهرولة السياسية نحو نفس الإتجاهات الأجنبية. وفى حين توفر هذه الجامعات تعليم أفضل فهى فى نفس الوقت مفصولة عن المشروع الوطنى، كما أنها تعيد إنتاج الطبقية فى المجتمع المصرى على أساس نوع التعليم.

وتعود المحاضرة إلى أنه "لا فائدة حقيقية إلا بتغيير كل شيء"، لكنها تؤكد فى نفس الوقت أن الإنسان يظل يحاول، وفى إطار هذه المحاولة فهى تدعو إلى إنشاء نقابة لأساتذة الجامعات، والإستمرار فى الدفاع عن الديمقراطية داخل الجامعة، والتوسع ليشمل هذا الدفاع عن مستوى الجامعة العلمى والمعرفى والأخلاقى، وإنشاء مجموعات عمل متفرقة داخل الجامعات لضمان جودة العمل فى هذه الأقسام، على الأقل لكى تصبح هناك نماذج لتعليم وبحث أفضل فى الجامعة التى أصبحت جامعة الفقراء.

وفى بداية الجلسة الثانية قام **الأستاذ الدكتور رءوف عباس** بتقديم إقتراح بإنشاء لجنة وطنية للنهوض بالتعليم الجامعى، تتكون من نواة هى مجموعة 9 مارس، وتكون مفتوحة لكل

أعضاء هيئة التدريس من أجل تقديم رؤية وطنية مستقلة لما يمكن عمله من أجل النهوض بالتعليم الجامعى.

ثم إنتقلت الندوة إلى الشهادات وقد قدمها:

أ.د. فاطمة موسى أستاذ الأدب الإنجليزى جامعة القاهرة.

تحدثت عن تجربتها الشخصية فى التعليم المجانى القبل الجامعى والجامعى، والذى مكنها من الوصول إلى ما وصلت إليه من درجة علمية وجامعية بالرغم من سوء أحوال أسرتها الاقتصادية. وهو ما أتيح لأبناء الشعب عن طريق المجانيات التعليمية والمنح المتوفرة لمحدودى الدخل من المتفوقين فى ما سبق وما تلى قيام الثورة، بينما لم تتح نفس الفرص لمن لم يكونوا من غير المتفوقين.

تحدثت أيضاً عن وضع الفتاة المصرية من التعليم وعن القيود المفروضة عليها فى ذلك الحين، وتمييز الذكور عنها فى أولويات التعليم داخل الأسرة الواحدة، وذكرت أن الأميرة فاطمة إسماعيل عند تبرعها لإنشاء الجامعة المصرية أنشأت مجانية خاصة بالفتيات، فكانت تعفى الفتاة من مصاريف الدراسة.

قدم أيضاً **أ.د. عطية عاشور** أستاذ بكلية العلوم جامعة القاهرة شهادته، فقدم رؤيته لتطور مجانية التعليم فى مصر، وتساءل عن جدوى التشدق بمجانية التعليم اليوم فى ظل ما نعلم جميعاً أنه يصرف على الكتاب الجامعى ردئ المستوى وعلى الدروس الخصوصية.

تطرق أيضاً الدكتور عاشور إلى فساد بعض أعضاء هيئة التدريس الناتج عنه تدنى الأوراق المقدمة لترقية أعضاء هيئة التدريس، ولفت الإنتباه إلى أن عضو هيئة التدريس يجب أن يعين من بين متقدمين متنافسين فيتم إختيار الأفضل ولا يتم ترقيته بطريقة تلقائية.

الشهادة الثالثة كانت عبارة عن مقطع من السيرة الذاتية **للدكتور رءوف عباس** "مشيناها خطى"

فوصف لنا الصعوبات التى واجهته كخريج ثانوى يبحث عن عمل فى ظل ظروف إقتصادية وعامة صعبة، وكيف أنه إلتحق بالجامعة بمحض الصدفة وبالرغم من إعتراض الأب وعدم قدرته المادية على إعالته أثناء دراسته.

بهذا إنتهت الندوة وفتح باب النقاش وتطرق المتحدثون إلى موضوعات شتى، وكانت المشاركة إيجابية.

وثيقة رقم 7: الوقفة الإحتجاجية ضد الأمن

التى نظمت داخل حرم جامعة القاهرة أمام قبة الجامعة وحضرها 250 أستاذاً

نص الإعلان عن الوقفة:

لا للتدخلات الأمنية فى الجامعة

بدعوة من مجموعة العمل من أجل إستقلال الجامعات، تجمع عدد من أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات المصرية فى الثانية عشرة من ظهر الثلاثاء 19 أبريل 2005 فى وقفة إحتجاج صامت على التدخلات والتجاوزات الأمنية فى الجامعات، وذلك تحت لافتة واحدة.

لا للتدخلات الأمنية فى الجامعات

وقد أصدرت المجموعة بهذه المناسبة كتيباً يحوى عرضاً لبعض تدخلات وتجاوزات أجهزة الأمن فى الجامعات المصرية. وفى خلال الوقفة وقع الحاضرون على مطالب موجهة لإدارات الجامعات وأجهزة الدولة وهى:

1. التحقيق مع ضباط الأمن فى شأن التجاوزات الخطيرة التى قاموا بها، وإعلان نتيجة التحقيق فى أسرع وقت على الجامعيين.
2. عدم السماح بتواجد أى عناصر أمنية تابعة لأجهزة وزارة الداخلية، داخل الجامعات.
3. منع أجهزة الأمن، سواء الأمن الجامعى أو غيره، من التدخل فى الأعمال الجامعية والأنشطة الطلابية.
4. إعادة تشكيل الحرس الجامعى بحيث يصبح فعلاً تحت سيطرة إدارات الجامعات، ويقتصر دوره على حماية منشئات الجامعة.

ونحن ندعو الزملاء من أعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم للتوقيع على هذه المطالب من أجل جامعة لا يحكمها الأمن.

القاهرة فى 19 أبريل 2005

مجموعة العمل من أجل إستقلال الجامعات

وثيقة رقم 8: غياب الوعى الأكاديمى والفكر الجامعى الصحيح أدى إلى إحالة أربعة من جامعة للتحقيق

نظمت جماعة 9 مارس وقفة أمام قبة الجامعة يوم الإثنين 18 أبريل 2005 إحتجاجاً على التدخلات الأمنية داخل الجامعة، وقد تضامن أساتذة جامعة المنيا مع جامعة القاهرة وقرروا القيام بمسيرة فى نفس الوقت بجامعة المنيا.

وقد فشلت التدخلات الأمنية السافرة فى إجهاض المسيرة التى دعا إليها أساتذة جامعة المنيا اليوم الإثنين تحت شعار "من أجل ديمقراطية ونهضة الجامعة".

وكان رئيس الجامعة قد مارس ضغوطاً علنية لمنع المسيرة الصامتة، وأرسل خطابات لعمداء الكليات المختلفة لمنع الأساتذة من المشاركة فى المسيرة، مع التهديد بما أسماه "المسائل القانونية".

ورغم تراجع عدد من أعضاء هيئة التدريس الذين إلتزموا سابقاً بالمشاركة فيها، كلهم من الإخوان المسلمين، ومطالبتهم بالاقتصار على مؤتمر فى قاعة مغلقة، ثم انسحابهم، إلا أن المسيرة تمت فعلاً واستمرت من الساعة الحادية عشر حتى الثانية عشر، إرتدى خلالها المشاركون الأرواب الجامعية، ورفعوا شعارات تطالب بوقف التدخلات الأمنية وإنتخاب العمداء ورؤساء الجامعات ديمقراطياً وبلائحة طلابية ديمقراطية.

الأساتذة المشاركون سلموا قائمة وبيان بمطالبهم لمكتب رئيس الجامعة، الذى قرر فى تصرف ضد جميع قواعد الحريات الأكاديمية إحالة أربعة من الأساتذة للتحقيق ل "المشاركة فى مسيرة سلمية" وهم (1) أ.د/ عادل كشك، عميد كلية الزراعة السابق. (2) أ.د/ سالم سلام، رئيس قسم طب الأطفال. (3) أ.د/ خيرى طلعت، أستاذ التاريخ الحديث. (4) أ.د/ أحمد الشاهد، الأستاذ بكلية العلوم.

وعلى الفور إجتمعت مجموعة العمل من أجل إستقلال الجامعات وقررت القيام بمسيرة سلمية إحتجاجية فى جامعة المنيا للدفاع عن الأساتذة الذين تم تحويلهم إلى التحقيق، وأرسلت المجموعة إلى رئيس جامعة المنيا البيان المرفق والذى يؤكد تضامن 9 مارس بالكامل مع أساتذة المنيا.

وتصادف فى ذلك الوقت أن تم القبض على بعض أساتذة جامعة القاهرة من الإخوان المسلمين، وتم إجتماع مع رئيس الجامعة تم بعده تشكيل لجنة لمقابلة الوزير من د. عادل عبد الجواد رئيس نادى أعضاء هيئة التدريس والدكتورة معتزة خاطر ود. محمد أبو الغار، ورئيس جامعة القاهرة وعميدى الهندسة ودار العلوم.

وأثناء مقابلة الوزير ومناقشة موقف المعتقلين صرح الوزير بأن الإعتقال تم خارج الجامعة وأن الحريات الأكاديمية، ومن ضمنها التظاهر مسموح بها داخل الحرم الجامعى. وعندئذٍ قلت للوزير بأن رئيس جامعة المنيا حول أربعة من الأساتذة للتحقيق بسبب مسيرة داخل الجامعة، وقام الوزير بالإتصال برئيس جامعة المنيا. وأعلن أن موضوع التحقيق قد أغلق بصفة نهائية، على أثر ذلك تم إبلاغ الزملاء فى المنيا وتقرر تأجيل الوقفة الإحتجاجية وتحويلها إلى ندوة فى جامعة المنيا فى ميعاد لاحق حدد فى 6 يونيو.

وفعلاً سافرت مجموعة من 9 مارس للمنيا ورفض رئيس الجامعة تخصيص قاعة داخل الحرم الجامعى فتمت الندوة فى نادى أعضاء هيئة التدريس. ومرفق بيان 9 مارس ونص خطاب أرسل لرئيس جامعة المنيا وخطاب آخر أرسل إلى وزير التعليم ووصف لما حدث فى الندوة والتى أعتبرت نجاحاً بالغاً بجميع المقاييس.

وثيقة رقم 9: تضامن مع أساتذة جامعة المنيا

الموقعون أدناه من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية

وقد بلغهم نبأ الخطاب الذى أرسله رئيس جامعة المنيا لعدد من عمداء الكليات يهدد فيه أساتذة لاعتزامهم القيام بمسيرة سلمية داخل الجامعة يوم الإثنين 18 أبريل 2005، وكذلك ما قرره رئيس تلك الجامعة من تحويل بعض الأساتذة للتحقيق لمشاركتهم فى المسيرة.

يعلنون

1. تضامنهم التام مع أساتذة جامعة المنيا المحولين للتحقيق.
2. استنكارهم للأساليب غير الديمقراطية التى يتبعها رئيس جامعة المنيا.
3. تأكيدهم على حق أعضاء هيئة التدريس والطلاب فى التعبير عن رأيهم بكافة الوسائل السلمية داخل الجامعات، وحق المواطنين عموماً فى التظاهر السلمى.

كما يدعون جميع الزملاء بالجامعات المصرية للوقوف ضد الأساليب القمعية التى يمارسها بعض رؤساء الجامعات ضد من يخالفهم فى الرأى، والاستعداد لإتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية حقوقنا وحقوق زملائنا وكرامة الأستاذ الجامعى وحريته بشكل عام.

الموقعون

وصدر البيان التالى تضامناً مع أساتذة الجامعات الذين قام الأمن بالقبض عليهم لمدد متفاوتة:

أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية يستنكرون الهجمة الأمنية الأخيرة

الموقعون على هذا البيان من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية ومعاونيهم يستنكرون عمليات الإحتجاز الأخيرة التى طالت زملاء من أعضاء هيئات التدريس وطلاب الجامعات.

لقد طالت الهجمات الأخيرة أستاذان من جامعة المنيا هما الأستاذ الدكتور سالم سلام – الأستاذ بطب المنيا، والأستاذ الدكتور أحمد الشاهد – الأستاذ بعلوم المنيا، قامت قوات الأمن بخطفهما من الشارع بطريقة وحشية يوم 27 أبريل الماضى، ثم أفرج عنهما بعد ذلك. وبالأمس قامت عناصر وزارة الداخلية بالقبض على الأستاذ عمرو دراج، الأستاذ بهندسة القاهرة ونائب رئيس مجلس إدارة نادى هيئة التدريس بجامعة القاهرة، وهو أحد الممثلين المنتخبين لأساتذة الجامعات، والأستاذ الدكتور حمدى شاهين، الأستاذ بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة والأستاذ الدكتور محمد السيد أحمد الدسوقى – الأستاذ بطب المنصورة ود. محمد سليمان محمود –الأستاذ المساعد بطب المنصورة– ود. خالد فتحى عبد العزيز مجاهد المدرس المساعد بطب المنصورة.

إننا نعتقد أن من حق المواطنين –وفى مقدمتهم أساتذة الجامعات– إعتناق المواقف الفكرية التى يرونها والتعبير عن آرائهم بالوسائل السلمية دون قيود، وأن أى إهدار لهذه الحقوق يمثل خطراً بالغاً على مستقبل الوطن وحرية المواطنين. وندعو الزملاء بكافة الجامعات المصرية للوقوف بشكل جاد –بالتنسيق مع مجالس إدارات نوادى هيئات التدريس– لكى نثبت لمتخذى القرار أن مثل تلك الإجراءات القهرية لن تمر فى صمت.

مجموعة العمل من أجل إستقلال الجامعات (9 مارس)

وثيقة رقم 10: بيان مجموعة 9 مارس بخصوص الإعتداء على إستقلال الجامعة والتدخل فى شئون الجامعة.

الجامعات المصرية بعيدة تماماً عن الإستقلالية والأساتذة والطلاب محرومون من أغلب الحريات

تطالعنا الصحف أحياناً بتصريحات لمسئولين، وأخبار ومقالات لبعض الكتاب يؤكدون فيها أن الجامعات المصرية تتمتع فعلاً بالإستقلالية، وأن الحريات مكفولة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس داخل الجامعات. ومن ذلك ما نشر بجريدة الأهرام يوم الثلاثاء 14 يونيه 2005 على لسان وزير التعليم العالى الذى صرح بأن الحريات الأكاديمية مكفولة لجميع أعضاء هيئة التدريس، وأن التعديات التى تمت تمثل حالات فردية لا تعبر عن الوضع العام فى الجامعات. وما نشر بجريدة الأخبار يوم الثلاثاء 7 يونيه 2005 عن مقابلة وفد من نادى هيئة تدريس جامعة القاهرة لوزير الداخلية، بما يوحى أن أعضاء هيئة التدريس راضون عن معاملة وزارة الداخلية للزملاء المعتقلين وسياستها داخل الجامعات.

هذه التصريحات والأخبار تجافى الحقيقة مجافاة تامة، فالحقيقة التى يلمسها أعضاء هيئات التدريس والطلاب هى:

- أى مرتاد للجامعات المصرية يلاحظ التواجد الأمنى الكثيف بقوات مسلحة بأسلحة نارية وعربات مصفحة حول الجامعات وأسوارها، فهل هذه علامة حرية؟
- أن مباحث أمن الدولة لها ضباط يعملون داخل الجامعات، ويقومون بجمع المعلومات عن نشاط أعضاء هيئة التدريس، ومحاولة تخويف الكثيرين من أى نشاط ديمقراطى يطالب بالحقوق الطبيعية للجامعيين، كما يقوم هؤلاء الضباط – الذين يشكل تواجدهم مخالفة للعرف الجامعى ولقانون الجامعات– باستدعاء الطلاب الناشطين وذويهم للتحقيق بمقار مباحث أمن الدولة، ويصل الأمر إلى حد تعذيبهم، ولدينا تقريراً بخمسين حالة لطلاب من جامعة القاهرة وحدها تم القبض عليهم وتعذيبهم بسبب أنشطة سلمية قاموا بها داخل الجامعة، كما يستخدم ضباط أمن

الدولة مكاتب ما يسمى بالحرس الجامعى ويستعينون بأفراد الحرس لتخويف الطلاب وتقييد نشاطهم، فعلام نشكر وزارة الداخلية؟

- إن الحظر المفروض على نشاط الطلاب السياسى داخل الجامعة يتكامل مع الحظر المفروض خارجها فى ظل الطوارئ، ليحاصر الشباب داخل دائرة من الإحباط تدفعهم – كما لاحظ بعض أعضاء هيئة التدريس– إما إلى السلبية والإنعزال أو إلى التشدد وفقدان الثقة فى كل شيء، ويفاقم هذا الإحساس ما يتعرض له بعض الطلبة من إرهاب أمن الدولة وضغوط الإدارات المتعاونة مع أمن الدولة.
- إن الأمور الجامعية الأساسية مثل تعيين المعيدين، وعقد الندوات العلمية والفكرية، وسفر أعضاء هيئة التدريس فى مهمات علمية، والأنشطة الطلابية، وانتخابات الإتحادات الطلابية، بل والتدريس، تخضع لرقابة أجهزة الأمن ويشترط موافقتها، وتشهد على ذلك العديد من حالات وقف تعيين معيدين ومنع ندوات أو متحدثين فى ندوات علمية أو ثقافية أو حتى فى محاضرات لأسباب أمنية، والتى ذكرنا بعضها فى تقرير "لا للتدخلات الأمنية".
- إن الإدارات الجامعية تنفذ فى الغالب تعليمات الأمن، فتوقف فعلاً الأنشطة التى لا يوافق عليها الأمن، كما توقف تعيين المعيدين الذين يعترض عليهم الأمن، بل وصل الأمر ببعض الجامعات أن إمتنعت عن تنفيذ أحكام قضائية نهائية بتعيين معيدين وأعضاء هيئة التدريس بها وذلك استجابة لاعتراض الأمن.
- إن الجامعات تفقد أبسط مقومات الإستقلال المالى والإدارى مثل حق التصرف فى ميزانيتها، إذ يملك وزير التعليم العالى ووزير المالية ورئيس الوزراء إصدار قرارات بمنع الصرف فى بند معين، وهو ما يحدث فعلاً كل عام.
- إن الجامعات لا تتمتع بأى استقلالية عن المجلس الأعلى للجامعات الذى يتخذ قرارات بخصوص قبول الطلاب فى الجامعات وتحويلهم وإنشاء تخصصات جديدة فى الكليات، بل ويفرض قرارات بتدريس مواد فى الكليات. وأحياناً يصل الأمر إلى اتخاذ قرارات تخضع لاعتبارات سياسية غير عابئة بوجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مثل قرار فرض نظام الفصلين الدراسيين الذى اتخذ من وزير التعليم العالى الأسبق.

- إن جميع القيادات الجامعية معينة من السلطة السياسية، ولا يتم اختيارهم بواسطة الجامعيين.
- حتى نوادى هيئة التدريس – وهى الملتقى الطبيعى لأعضاء هيئة التدريس والطلاب – قد تم التضييق عليها، حتى وصل الحال أن جميع هذه النوادى عدا ناديين لم تنتخب مجالس إدارتها بشكل طبيعى فى جمعيات عمومية منذ حوالى عشر سنوات، وتتدخل وزارة الداخلية والإدارة الجامعية لمنع العمل على عقد الجمعيات العمومية، كما حدث أخيراً بجامعة الإسكندرية.

كما نود أن نشير إلى أن السيد/ الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالى لم يكلف نفسه بمناقشة قضايا الحريات الأكاديمية التى أثرناها طوال عامين والمنشورة على صفحات الجرائد، لكنه سارع بالرد عندما وصله تقرير من منظمة أمريكية حول الحريات الأكاديمية، وهو ما يفقد العديد من أعضاء هيئة التدريس الثقة فى جدية التوجه نحو معالجة مشكلات الحريات الأكاديمية وإستقلال الجامعات.

أخيراً نود أن نوضح أن إعداد قانون جديد للجامعات، ولائحة جديدة للأنشطة الطلابية يجب أن يتم بمشاركة فعالة من أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وهو ما يستلزم إشراكهم فى لجان إعداد هذه المشاريع من خلال ممثليهم المنتخبين.

مجموعة العمل من أجل إستقلال الجامعات

21 يونيه 2005

وثيقة رقم 11: ندوة استقلال الجامعات - المنيا – 6 يونيه 2005

بعد أن قام رئيس جامعة المنيا بإلغاء التحقيق مع أساتذة الجامعة الذين تظاهروا مطالبين بالحريات الأكاديمية، تم إلغاء الوقفة الإحتجاجية لمجموعة العمل من أجل إستقلال الجامعات فى المنيا وتم استبدالها فى تاريخ لاحق بندوة عن استقلال الجامعات عقدت يوم 6 يونيه 2005. ودعى للتحدث فى الندوة كل من:

- أ.د. أمينة رشيد – أستاذ الأدب الفرنسى بجامعة القاهرة.
- أ.د. رءوف عباس حامد – أستاذ التاريخ بجامعة القاهرة ورئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.
- أ.د. عواطف عبد الرحمن – أستاذ الصحافة بجامعة القاهرة.
- أ.د. محمد أبو الغار – أستاذ طب النساء والولادة بجامعة القاهرة

ملابسات عقد الندوة

وبعد أن أوضح الوزير أن حرية أعضاء هيئة التدريس فى التعبير عن آرائهم مكفولة داخل الحرم الجامعى، فى هذا الإطار قررت مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات تنظيم هذه الندوة، وتقدم 9 من أعضاء هيئة التدريس بطلب لرئيس الجامعة لتخصيص قاعة للندوة ووضعها تحت رعايته.

لكن الأستاذ الدكتور/ عبد المنعم عبد الحميد البسيونى –رئيس جامعة المنيا– لم يشأ الاستجابة للطلب، وإقترح تأجيل الندوة لبعد يوم 18 يونيه (أى نهاية فترة الإمتحانات وتواجد أعضاء هيئة التدريس) كما إقترح أن يخصص لها قاعة صغيرة ومعزولة فى كلية طب الأسنان خارج الحرم الجامعى، وأمام هذا الموقف المناور والمبدد للوقت، استقر رأى المجموعة المنظمة على عقد الندوة فى موعدها المحدد بنادى هيئة التدريس.

عندما علم المدعوون والضيوف القادمين من القاهرة خصيصاً بموقف رئيس الجامعة قرروا توجيه خطاب لرئيس الجامعة يعربون فيه عن أسفهم لموقفه، وتم تسليم الخطاب لسيادته على سلم إدارة الجامعة بعد الندوة مباشرة.

وقائع الندوة:

بدأ الأستاذ الدكتور/ عاطف كشك الندوة بالترحيب بالمدعوين والضيوف معبراً عن أن العمل من أجل استقلال الجامعة هو عمل مشروع وعمل نبيل يهدف لأن تتمكن الجامعة من أداء مهمتها الحقيقية فى خدمة المجتمع.

ثم تحدث الأستاذ الدكتور/ رءوف عباس، حول تاريخ الإعتداء على استقلال الجامعات فى مصر، منذ قانون الجامعة الذى صدر عام 1927 ثم القانون الذى أصدرته حكومة الثورة 1956، بعد "حركة التطهير" وأزمة 1954، أيضاً بين الدكتور رءوف تأثير الفساد والإفساد منذ السبعينات من القرن الماضى فى القضاء على استقلال الجامعات، وأوضح الإرتباط بين "نشر ثقافة الخوف" من ناحية، وإنتشار الترغيب فى المناصب والاستوزار من ناحية أخرى وبين القضاء على استقلال الجامعات.

كانت المتحدثة الثانية هى الأستاذة الدكتورة/ أمينة رشيد، والتى عرضت تجربتها الشخصية فى ثلاثة مراحل: أولها عندما إلتحقت بالجامعة كطالبة عام 1954، وكانت تتصور الجامعة مكاناً يموج بالحياة السياسية، لكنها وجدتها خامدة مقيدة بعد أزمة 1954، ثم فى المرحلة الثانية عندما أوفدت فى بعثة لفرنسا فى الستينيات، وكان النشاط السياسى للمبعوثين عارماً، فبدأت الدولة فى فرض الرقابة عليهم ومحاولة تخويفهم أحياناً وإجتذابهم أحياناً أخرى. المرحلة الثالثة فى تجربة أمينة رشيد كانت بعد عودتها لمصر وإنخراطها فى العمل السياسى وإعتقالها فى 1981.

تحدثت بعد ذلك الأستاذة الدكتورة/ عواطف عبد الرحمن، فأوضحت أن الصعيد يعانى من القهر والتهميش أكثر من باقى مناطق مصر، وتحدثت عن القهر والفساد فى المهنتين التى تزاولهما، وهما الصحافة والتدريس الجامعى، مبينة استخدام كلاهما على أيدى القيادات

الفاسدة فى القهر والتهميش والترويج لسياسات القهر، مما أفقد كلتا المهنتين أسس وجودهما.

فى النهاية تحدث الأستاذ الدكتور/ محمد أبو الغار حول الوضع الحالى وكيف تجب مواجهته، ذكر أن تقريراً للأمم المتحدة منذ عامين قد وصف التعليم الجامعى فى مصر بأنه فى تدهور مستمر، وهو ما يرجع لغياب الحريات الأكاديمية فى الجامعات. كما لخص الدكتور أبو الغار تقريراً حديثاً لمنظمة "هيومان رايتس واتش" ذكرت فيه أن الجامعات المصرية تعانى من مشكلة مزدوجة، فمن جانب قامت الإتجاهات الدينية المتطرفة بمحاربة الحريات الأكاديمية فى الجامعات، ومن ناحية أخرى فرضت الحكومة سيطرة أمنية شديدة على الجامعات، مما قضى على استقلاليتها، وعلى ما تبقى من الحريات الأكاديمية، ثم اقترح الدكتور أبو الغار أن أحد محاور العمل من أجل إستقلال الجامعات لابد أن يكون المطالبة بتطبيق القانون الذى تخالفه الدولة طوال الوقت، والقانون يعطى قدراً من الحرية والاستقلالية للجامعات أكثر بكثير مما هو مطبق فعلياً.

بعد كلمات المتحدثين الأربعة دار نقاش ثرى وبناء شارك فيه حوالى أثنى عشر متحدثاً.

(9) شهادات

الجامعيون وحركة الجيش	د. فوزى منصور
التسلط السياسى على الجامعة	د. نادر فرجانى
مهزلة سبتمبر 1981	د. أمنية رشيد
غزوة سبتمبر 1981	د. سعيد النشائى
ذكريات سبتمبر 1981	د. أحمد عامر

(1) الجامعيون وحركة الجيش
دكتور فوزى منصور

لقد طلب للشهادة أمام حضراتكم عما حدث فى الجامعة وللجامعة من حوالى نصف قرن. والشهادة بطبيعتها تنصرف إلى ما رآه الشاهد وما سمعه، وربما أيضاً ما فعله أو شارك فيه، لكننى أظن أنها قد تتسع أيضاً لمحاولة استجلاء ما حدث وإبداء الرأى فيه واستخلاص الدرس والعظة منه. واسمحوا لى أن أبدأ بالنهايات، ثم أعود إلى الأحداث التى أدت إليها.

(1)

فى الثانى والعشرين من سبتمبر 1954 كنت فى فندق وندسور، فى شارع الألفى هنا بالقاهرة عندما وفد إلى فى الصباح الباكر على غير موعد سابق زميلان كريمان من حقوق الإسكندرية وحقوق القاهرة، أحدهما المرحوم الدكتور إسماعيل غانم الذى تولى فيما بعد وزارتى التعليم العالى والثقافة، والثانى المرحوم الدكتور لبيب شقير الذى كان رئيساً لمجلس الأمة حتى اعتقل فى أحداث 1971 الشهيرة.

كنت عندئذٍ مدرساً بحقوق الإسكندرية، وكنت فى القاهرة بمناسبة إنتدابى لإمتحانات الدور الثانى فى حقوق القاهرة، وفقاً لعرف –لا أعرف إذا كان سارياً الآن– جرى فى ذلك الوقت على إنتداب أساتذة الإسكندرية للمشاركة فى امتحانات القاهرة وانتداب أساتذة القاهرة للمشاركة فى إمتحانات الإسكندرية، فى محاولة لتدعيم أواصر الزمالة وإيجاد مستويات متقاربة فى التدريس والإمتحانات بين الجامعات المختلفة.

دهشت بعض الشيء لهذا الموعد غير المرتقب، لكنهما بادرانى بالسؤال عما إذا كنت قد علمت بصدور قرارات من مجلس قيادة الثورة بفصل بعض أساتذة الجامعات. كنت وقتئذ سكرتيراً مشاركاً – مع المرحوم الدكتور سعد عصفور– لهيئة التدريس بكلية الحقوق بجامعة الإسكندرية.

وكما تعلمون، فليس فى لوائح الجامعات مكان لهذه التسمية، وسأعود بعد قليل إلى الظروف التى أضفت علينا تلك الصفة. ظننت للوهلة الأولى أنهما بادرا إلى الإتصال بى بصفتى تلك. قلت إذن نجتمع فوراً مع ممثلى الكليات المختلفة لنرى الخطوات التى ينبغى إتخاذها.

قالا: طبعاً، لكن يبدو أنك لم تعلم بعد أنك ممن شملهم قرار الفصل. قلت إذن تجتمعون أنتم أو لا تجتمعون، فهذا شأن يعنيكم أنتم بالأساس ولم تعد لى صفة للمشاركة فيه، وبعد مناقشة قصيرة إنصرف كل منهم إلى شئونه.

علمت فى هذا اليوم والأيام اللاحقة أن عدداً كبيراً من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات الثلاث قد شملهم قرار الفصل. ولم يستطع أحد تحديد هذا العدد، وربما لم يكن هناك من يستطيع ذلك حتى الآن من جهات الأمن والجماعات المرتبطة مباشرة بمجلس قيادة الثورة الذى أصدر القرار، والخبر لم ينشر قط فى أى صحيفة: لا فى هذا اليوم ولا فى أى يوم لاحق.

قيل أنهم أربعون ومعهم اثنان آخران، وقيل أنهم أربعة وأربعون وزادوهم أربعة أخرى... إلخ. وأنا أجرى هذه التفرقة لأن الأربعين أو الأربعة وأربعين (أو أياً كان العدد) قد فصلوا من الجامعة لأسباب سياسية، أما الاثنان أو الأربعة المضافون فقد كانوا –حسب المتواتر– متهمين بتهم خلقية أو سلوكية، وأضيفوا إلى القائمة الأصلية من قبيل التضليل.

كان من بين من فصلوا أمير بدر وعبد المنعم الشرقاوى وتوفيق الشادى من حقوق القاهرة، وسعد عصفور من حقوق الإسكندرية، وعبد الرازق حسن من تجارة القاهرة، ويبدو أن العدد الأكبر كان من كليات العلوم وأذكر منهم حسين كمال الدين وعبد المنعم خربوش وعلى نجيب وفى الصدارة منهم جميعاً عبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم من الآداب.

وقد أشار الأستاذ الدكتور مصطفى كامل فى لقائنا الحالى إلى التضاؤل المتزايد لدور كليات العلوم فى المنظومة العلمية التى تقدمها الجامعات فى مصر الآن. ولا يخفى ما فى ذلك من دلالة شديدة القسوة على ما يحدث فى مجتمعنا. ولا أخفى على حضراتكم – وأنا حقوقى – أننى شديد التحيز لدور كليات العلوم والآداب فى الجامعة وفى المجتمع، وقد أبالغ فأذهب إلى أن الجامعة أساساً هى كلية العلوم.

وكلية الآداب: الأولى للعلوم المسماة بالعلوم الطبيعية والرياضيات، والثانية أساساً للعلوم الإجتماعية والإنسانية، أما الكليات الأخرى فهى فى الأساس مدارس مهنية عالية، ولا تلحق بها الصفة الجامعية إلا بالقدر ما تستند ممارستها إلى أصل راسخ فى علوم الطبيعة

والمجتمع أو الإنسان، أو بقدر ما تتواصل تلك الممارسات مع الشأن العام. معذرة لهذا الاستطراد، ومعذرة قبل ذلك للزملاء الذى عجزت ذاكرتى عن الإحتفاظ بأسمائهم.

الذى حدث بعد ذلك أن الدكتور إسماعيل غانم قدم استقالته من حقوق القاهرة إحتجاجاً على العدوان الذى وقع على الجامعة وظل مصراً عليها لمدة تقارب الشهرين حتى أقنعه بعض أصدقائه وأنا من بينهم بأنه فى جو التعتيم والتضييق على الحريات الذى كان سائداً فإن استقالته يبقى خبرها وأسبابها مكتومة لتصبح عديمة الأثر ولا جدوى منها. واستقال أستاذ آخر من حقوق القاهرة غاب اسمه عن الذاكرة.

وفى أول الشهر التالى حضر إلى منزلى ومنزل المرحوم سعد عصفور وفد من هيئة التدريس بالكلية يحمل إلينا – تبرعاً منهم– مرتبنا الشهرى. بناءً على قرار كانوا قد إتخذوه فى هذا الشأن. ولم يقبلوا إعتذارنا عن قبول هذه اللفتة الكريمة إلا بعد عنت شديد. ولا ريب أن تحركات كثيرة مماثلة تحمل بدرجات أقل أو أكثر معنى التضامن الأخوى قد حدثت فى الكليات الأخرى التى طالها قرار الفصل، أقول التضامن الأخوى لا التضامن السياسى: فالهدف الأساسى من ضربة سبتمبر 1954 كان وأد كل محاولة يمكن أن تجرى داخل هيئات التدريس للعمل السياسى المستقل عن توجهات النظام ووصايته. وقد أفلحت تلك الضربة تماماً، بحكم إتساع نطاقها وشمولها لعدد من أنشط قيادات العمل السياسى الجامعى أياً كان لونهم السياسى يميناً أو يساراً أو وسطاً وجو الإرهاب العام الذى أحاط بهم وبالبلاد بشكل عام، أفلحت تماماً ولسنوات طويلة عديدة لا تزال ظلالها تلاحق الجامعات حتى الآن فى تحقيق هذا الهدف، وإن كان قد أصبح يضاف إليها الآن أيضاً، وأحياناً بشكل أكثر فاعلية، بريق "الإختيار" للمناصب المرموقة، داخل الجامعة وخارجها، أو الإنتدابات الكثيرة للمهام المجزية.

ورحم الله الأزمنة التى كانت فيها المناصب الإدارية الجامعية تعتبر أنها من نصيب أساتذة الفرز الثانى أو الثالث "التى يتعفف عنها الأساتذة العظام فى علمهم، وكانت عينى عضو هيئة التدريس الناشئ الواعد تتركز على الإنجاز العلمى لا على سلم الناصب الإدارية.

وعندما فى قابل الأيام تسترد جامعاتنا كامل عافيتها، فربما سوف تعود فتسلط الضوء على هذه الفترة، ملتفته بعض الشيء إلى من أقصوا من رحابها فتقصيهم وتتبعهم، لنرى هل فت هذا الإقصاء فى عضدهم أو حال بينهم وبين مواصلة العطاء – وإن إختلف المجال أحياناً – لمجتمعهم، لكن مركزة جل إهتمامها على حال الجامعات بعد أن وجهت إليها تلك الضربة الإجهاضية الكبرى. ربما عندئذٍ سوف يتأكد للباحثين الأحرار من داخل الجامعات:

- أن الجامعة لا يمكن أن تعيش أو ينصلح أمرها بمعزل عن مقومات الحياة الصحية السليمة فى كل جانب من جوانب المجتمع.
- أن استقلال الجامعة لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن استقلال الوطن وكرامة المواطن.
- أن حرية الجامعة لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن حرية الوطن والمواطن.
- أن حرية البحث العلمى فى الجامعة، سواء على صعيد العلوم الطبيعية أو العلوم الإجتماعية والإنسانية، لا يمكن أن تزدهر إلا إذا إنتشرت الروح العلمية فى المجتمع: على مستوى العلوم الطبيعية وتطبيقاتها لا يمكن أن يحدث الإزدهار إلا فى مجتمع متطور إجتماعياً واقتصادياً على نحو صحى سليم، يدفع فيه المنظور الاجتماعى والاقتصادى التقدم العلمى والتكنولوجى نحو البحث عن حلول للمشاكل التى تواجهه ويقود التقدم العلمى والتكنولوجى بدوره المجتمع نحو المزيد من التطور الاقتصادى والاجتماعى، وعلى مستوى العلوم الإجتماعية من المستحيل أن يحدث تقدم حقيقى إلا إذا تحققت الحريات العامة التى تسمح لكل من يشاء أن يتناول كافة قضايا الفكر والمجتمع بالبحث دون خشية ضابط أو رقيب.
- لكن هذا استطراد، معذرة إذا كنت قد إنسقت إليه أمام جمع عالى الثقافة والوعى مثل جمعكم. أغلب الظن أن دافعى إليه تجربة مررت بها فى أوائل التسعينات من القرن الماضى، عندما دعيت دون شك نتيجة خطأ بيروقراطى لابد من أن المسئول عنه قد حوسب أو ينبغى أن يكون قد حوسب عليه – فيما بعد – إلى المشاركة فيما سمى وقتئذ باللجنة العليا لإصلاح الجامعات والتى تكونت أساساً من عدد من رؤساء الجامعات السابقين ورؤساء بعض الهيئات الأخرى المعنية وعدد أقل من أساتذة الجامعات الذين إشتهر عنهم الإهتمام بقضايا العلم والتعليم.

- بعد الإستماع الطويل الصابر إلى الإقتراحات التى قدمت حول الموضوعات الواجب بحثها:
  - فصل دراسى واحد أو فصلان؟
  - البعثات الخارجية والداخلية لأعضاء هيئات التدريس.
  - إشراك رجال المال والأعمال فى مجالس الكليات والجامعات.
  - الكتب الجامعية ونظم الإمتحانات... إلخ إلخ

لم يفتح الله على إلا بعرض سريع لبعض المبادئ التى طرحتها الآن أمام حضراتكم. إضطرب رئيس اللجنة العليا (أو لعله كان مقررها، وأظنه كان أحد كبار موظفى وزارة التعليم العالى) أشد الإضطراب لما قلت، وإضطربت مع إضطرابه أعمال اللجنة العليا، وأغلقت أبوابها بعد جلسة أخرى أو جلستين. ومنذ هذه التجربة أجدنى مضطراً إلى إعادة التأكيد على تلك المبادئ فى سياق أو فى غير سياق، ربما استجابة لنوع من الوسواس القهرى، فمعذرة مرة أخرى، ولأعد إلى موضوعنا الأصلى.

(2)

كيف حدث ما حدث للجامعات فى عام 1954؟ الذى حدث لا يمكن فهمه إلا فى ضوء التغييرات التى حصلت على أوضاع الحريات العامة بين عامى 1950، 1954. وفى الواقع يمكن تقسيم هذه الفترة، إلى مرحلتين: مرحلة الإنطلاق المتزايد للحريات التى بدأت بإلغاء الأحكام العرفية التى كانت قد أعلنت بمناسبة حرب فلسطين فى 1948، ومرحلة التضييق المتزايد التى بدأت مع الإجراءات التى إتخذت بمناسبة حريق القاهرة فى 26 يناير 1952 ثم أخذ يتصاعد إلى ذرى غير مسبوقة مع قدوم النظام الجديد فى 23 يوليو 1952.

لقد شهد عام 1950 واحداً من أكبر الإنتخابات حرية فى تاريخ مصر، طبعاً بالقدر النسبى الذى يمكن معه الحديث عن إنتخابات حرة فى بلد تسود العلاقات شبه الإقطاعية جانباً كبيراً من أريافه، ويعانى من ضعف –أو إضعاف– الحركات النقابية والعمالية فى مدنه وكثيراً ما تسيطر فيه وشائج القربى والعلاقات شبه القبلية على روابط المصلحة، وتنتشر الأمية بمختلف أشكالها وتجلياتها.

الإنتخابات الحرة هنا لا تعنى أكثر من رفع قبضة الإدارة عن العملية الإنتخابية، وقد كان ذلك كافياً لكى تأتى الإنتخابات بالوفد، كرد فعل مباشر على الجرائم التى دأبت حكومات الأقليات والسراى على إرتكابها فى حق البلاد، بقدر ما كان استجابة لرصيد الوفد الطويل الوطنى الشعبى.

وكالعادة مع حكومات الوفد، اتسع نطاق الحريات العامة: حرية الصحافة، حرية الرأى والإجتماع والتظاهر، الحد من سلطات الشرطة وتجاوزاتها، الحريات الحزبية... إلخ وإنصافا لها كالعادة أيضاً مع حكومات الوفد عدد من الإجراءات والقوانين التى وسعت من نطاق الحرية والحقوق الاجتماعية، وخاصة فى مجال العمل والتعليم.

وأنا لم أكن وفدياً قط، وكثيراً ما ظلمت الوفد بينى وبين نفسى عندما كنت أتجاهل القيود الكثيرة التى كانت تحد من حركته، أو تلك الناشئة من تواضع المستوى الفكرى لبعض قياداته البارزة. لكى ينبغى الآن الإقرار بأن "أزهى عصور الديمقراطية" التى شهدتها مصر كانت مقرونة بحكم الوفد. وبمعنى من المعانى، كانت أقوى تجليات هذه الديمقراطية إلغاء الوفد فى عام 1951 للمعاهدة الكريهة التى كانت تربط مصر بإنجلترا. لم يكن هذا الإلغاء خطوة سياسية جريئة وبارعة فقط، لكنه أيضاً استجابة مباشرة للمشاعر التى عمت كل طبقات مصر غير مرتبطة المصالح بالاستعمار وبالسأم من سلاسل المفاوضات المتتالية التى أقبلت عليها حكومات الأقليات المتتابعة، والتى لم يكن لها من هدف –فى الجانب البريطانى– سوى تدويخ المصريين وصرفهم عن مطالبهم الأساسية بالجلاء والتحرر من القيود الأخرى التى فرضتها تلك المعاهدة، وضرورة الخروج من هذا الطريق المسدود إلى طرق أخرى واعدة للكفاح والعمل السياسى.

من الصعب على من لم يعش هذه الفترة فى مصر أن يتصور ما حدث وقتئذ فجأة ودون إذن الحكومة، لكن أيضاً دون معارضة منها، فتح الباب للمبادرات الشعبية المتعددة الأشكال التى اتخذت هدفاً لها جعل بقاء قوات الإحتلال فى مصر أمراً مستحيلاً وتقليص أو على الأقل تهديد المصالح الاستعمارية المتغلغلة.

الديمقراطية لا تعنى فقط حق الشعب فى أن يختار بحرية من ينوب عنه فى الحكم، وإنما تعنى أيضاً، ضمن أشياء أخرى كثيرة، إطلاق الحرية للمبادرات الشعبية العاقلة التى تعمل على تحقيق الأهداف التى تجمع عليها الشعوب. ولم يكن هناك إجماع مثل إجماع الشعب المصرى فى أوائل الخمسينات على ضرورة إجلاء الإحتلال البريطانى من مصر، دون الاستسلام للشروط التى كان يحاول فرضها، بكل الوسائل المتاحة، وعلى رأسها الكفاح المسلح.

وذلك تحديداً هو ما أتاحته حكومة الوفد القائمة وقتئذ لكل من استطاع إلى ذلك سبيلاً، دون تفرقة بين حزب وآخر أو طائفة وأخرى.

ولم تقف الجامعات بمعزل عن هذه التحركات الشعبية –أكاد أقول التلقائية– العارمة، وعلى العكس كانت فى مقدمتها. ولن أستطيع الآن أن أوفى هذه التحركات الجامعية فى هذا المجال حقها – وهنا أيضاً أظن أن المجال لا يزال مفتوحاً لمن يريد أن يدرس تاريخ مصر الحقيقى على أساس علمى لدراسة دور الجامعات– وإنما أكتفى طالما أن دورى فى لقاؤنا الحالى هو الشهادة بما رأيت، أن أشير إلى تجربة كلية الحقوق فى جامعة الإسكندرية واحدة من عشرات التجارب المماثلة فى كليات الجامعات الأخرى.

فى تلك الكلية كانت هيئة التدريس تلتقى، حتى قبل الإلغاء الرسمى للمعاهدة، لتصدر بيانات تعبر بها عن رأيها فى الأوضاع العامة التى كانت البلاد تمر بها. وعندما ألغيت المعاهدة قررت هيئة التدريس المشاركة فى تنظيم عمليات الكفاح المسلح التى كان طلاب الكلية قد بدأوا فى تنظيمها. وقد أقيم بالفعل معسكر للتدريب الجدى على القتال فى الفناء الخلفى للكلية الذى كان مخصصاً لملاعب (كلية الحقوق وكلية الزراعة) وكانتا متجاورتين فى ذلك الوقت وكان يساعد فى عمليات التدريب بعض ضباط الجيش المنتمى فى أغلب الظن –ودون علم منا– إلى تنظيم الضباط الأحرار الخفى، فنحن نتحدث الآن عن عام 1951.

وسافرت بالفعل أفواج متتالية من الطلاب إلى الشرقية ومنطقة القناة للمشاركة فى عمليات الكفاح المسلح التى كانت تجرى هناك.

اللافت للنظر فى هذا الموضوع –مجلس الكلية– نعم، المجلس الرسمى المكلف بإدارة الكلية، أصدر قراراً بتحويل المبالغ التى كانت مخصصة للنشاط الرياضى، وأظنها خمسمائة جنيه قد تساوى الآن خمسون ألف جنيه بالأسعار الحالية، إلى شراء السلاح والمساهمة فى تمويل الكفاح المسلح. وكنت أراوح فى هذه الفترة بين إلقاء محاضراتى والبحث بطرق مختلفة عن السلاح فى الصحراء أو الأرياف، وأذكر أننى توجهت إلى الأستاذ محمود فرج وكيل نيابة (أبو حماد) ورئيس محكمة الاستئناف فيما بعد فأخذنى بالليل إلى ضابط المباحث فى مركز أبو حماد، اليوزباشى الحديدى الذى أصبح فيما بعد لواء بالشرطة، وفتح لى الضابط الشهم مخازن السلاح المضبوط على ذمة القضايا، كان القضاء قد إنتهى من نظرها بالفعل، وجعلها متاحة لطلاب الجامعة. وإنما عنيت بذكر هذه الواقعة الجزئية المحددة لما لها من دلالة على التعاون التلقائى الذى جمع بين أفراد مختلفى المشارب ينتمون إلى هيئات يفترض فيها الحذر، إن لم يكن التباعد والتمسك بالرسميات، إجتمعوا على هدف واحد وهو تقديم كل المساعدات الممكنة لعمليات الكفاح المسلح، حتى لو تطلب ذلك كسر الروتين البيروقراطى أو المخالفة الشكلية للقوانين.

كما نعلم جميعاً، أوقفت عمليات الكفاح المسلح بعد إحراق القاهرة فى 26 يناير 1952، وتعاقبت حكومات السراى والأقليات، واستمرت أزمة الحكم فى تفاقم حتى قيام سلطة 23 يوليو 1952، ولست بحاجة هنا إلى استعراض الخطوات التى قام بها النظام، إيجابية كانت أو سلبية، حتى إنتهى الأمر إلى أزمة فبراير/ مارس 1954 التى بلورت الصدام بين النظام الجديد والجامعات.

لقد إتخذ النظام الجديد خطوات جبارة تركت أثراً عميقاً – نرجو أن يكون دائماً– على تاريخ مصر المعاصر: إلغاء النظام الملكى وتوارث السلطة، الإصلاح الزراعى المتعدد الجوانب... إلخ. وأنا هنا أقف عند عام 1954 لا ما أتى بعدها، لكن وعلى الجانب الآخر كان هناك تجميد للمبادرات الشعبية السياسية، بل وإبعاد للشعب عن المشاركة الإيجابية الفاعلة فى تحديد وتوجيه وحسم قضاياه الرئيسية. وإذا كان المهتمون بتأريخ هذه الفترة يقفون طويلاً عند مسلك النظام الجديد إزاء أسس وتنظيمات وقواعد الحياة السياسية: إلغاء الدستور وإلغاء الأحزاب وإهدار الحصانات القانونية والقضائية الضامنة لحريات المواطنين وحقوقهم..

إلخ مما هو معروف للكافة، فإن الذى يستوقف نظرى بوجه خاص هو موقف النظام الجديد من الكفاح المسلح ضد الإحتلال البريطانى بطبيعة الحال كان إجلاء قوات الإحتلال على رأس أهدافه. وقد سعى إلى ذلك بكل الطرق الممكنة، بما فيها القيام بعمليات مسلحة ضد قوات الإحتلال فى القناة، لكن الفارق الرئيسى أن النظام الجديد – بحكم طابعه العسكرى المهيمن والحريص على تجميع كل السلطات والخيوط فى يده– هو أنه بدلاً من أن يكون الكفاح المسلح عملية شعبية تستمد قواها وجذورها من كافة قوى الأمة السليمة، أصبح عملية محكومة تفتح وتغلق وفقاً لحسابات شديدة التعقيد ولا يشارك فيها أحد من خارج القوات المسلحة إلا بقدر محدود تحت رقابة مشددة وبانتقائية تدخلت فيها إعتبارات كثيرة. بعبارة موجزة إنتفت تلقائية وشعبية الكفاح المسلح. بكل ما يحمله ذلك من قدرات على الخلق والتطوير وبناء ثقة الشعب فى قدراته، وأصبح الكفاح المسلح مؤمماً، تديره بيروقراطية بعيدة عن التماس مع جذور الكفاح المسلح الشعبية.

وقد كانت الجامعات من أوائل من شعر بهذا التغيير، لقد شاءت السلطة الجديدة إقصاء الجامعات، بل وإقصاء كل من يحرص على إستقلاله عن إبداء الرأى – ناهيك عن المشاركة– فى قضايا الوطن الكلية والكبرى: الجلاء والإستقلال وتجنب الأحلاف العسكرية المريبة، الحرية والديمقراطية والحق فى التطور الاقتصادى والاجتماعى المستقل عن مشيئة ومصالح القوى الإستعمارية وعلى رأسها أمريكا. وبدأت الجامعات فى الإنكفاء على نفسها، لكن هذا الإنكفاء لم يكن كاملاً أو دائماً وأنى له أن يكون كاملاً، وقد كانت مصر تصطخب كل يوم بالجديد الذى يهبط إليها من مجلس قيادة الثورة، وفى أحوال كثيرة تضطرب له أيما إضطراب فى مجالات فلسفة التعليم وإتجاهاته، فحتى مجانية التعليم التى كانت قد تقررت – كالماء والهواء– فى حكومة الوفد كان يعاد مناقشتها بطرق خفية متعددة بواعز من مؤسسات التمويل الدولية أو القوى العظمى التى تقف وراءها "والخبراء" المحليين – وما كان أكثرهم وأقربهم إلى السلطة فى هذه الفترة– الذين تشربوا رسالة تلك المؤسسات، وكذلك كان الأمر أيضاً فى مجالات الصحة العامة وحقوق العمل وغير ذلك.

وكان أكثر ما لفت نظر بعضنا فى تلك الفترة هو تلك الرسالة المحمومة التى هبطت علينا من أعلى ولم تلبث أن تحولت إلى قانون شهير من قوانين الدولة فى عام 1954، والتى

تزعم أن الطريق الذهبى إلى تطوير الإقتصاد المصرى وتحديثه هو عبر تشجيع الاستثمارات بوجه خاص الاستثمارات الأجنبية ومنحها مزايا وإعفاءات عديدة. لم يكن هناك ما يثير السخرية والقلق معاً فى بلد كمصر مثل هذا القول الصاخب: فحتى عام 1954، عام إلغاء الإمتيازات الأجنبية، كانت مصر نهباً متاحاً لرؤوس الأموال والمصالح الأجنبية التى كانت تتمتع بحقوق سيادية لا يمكن أن يسمح لها بها فى بلادها أو فى البلاد الأخرى التى تحترم إستقلالها، بما فى ذلك عدم الخضوع للقانون الوطنى أو القضاء الوطنى. ولم تؤد تلك الحقوق الخاصة إلى تنمية إقتصادية أو تطور صناعى يستحق الذكر، وعلى النقيض من ذلك، كانت من أهم عوامل التخلف الإقتصادى فى مصر.

فى جو الإرهاب الفكرى السائد فى ذلك الوقت لم تكن تكفى مجرد الإشارة العامة إلى هذا المثل الحى الماثل أمام عينى الذى يقدمه تاريخنا الحديث، وإنما ينبغى مناقشة دور رؤوس الأموال الأجنبية نظرياً وتطبيقياً وصياغة المناقشة فى القوالب الأكاديمية المألوفة التى بدا أنها وحدها التى تثير إهتمام الخبراء الذين أحاطوا وقتئذ بصناع القرار. وتصدى لهذه المهمة، من داخل الجامعة ثم بعد الفصل من خارجها، كثيرون أذكر منهم المرحوم عبد الرازق حسن وكاتب هذه السطور، تصدوا لها بالمحاضرات العامة والكتب والمقالات والنشرات وغير ذلك. وتدريجياً بدأ يملأ بعضنا يقين لا يغالب بأن المسألة لم تكن مسألة خبراء مصريين غربيى الهوى والتوجه، تسللوا إلى صناع القرار ثم أحاطوا بهم وحاصروهم وأغووهم، وإنما بدا ما يحدث كما لو كان تنفيذاً لأجندة برعت فى وضع بنودها وتحريك منفذيها أجهزة مخابرات أجنبية، نجحت تحت ستائر مختلفة فى التأثير على القيادات الشابة محدودة الخبرة التى إحتكرت السلطة فى البلاد، ولم نكن، أو لم يكن البعض منا فى حاجة إلى من يقنعنا بأن الأهداف والمصالح التى سعى إلى تحقيقها واضعوا هذه الأجندة بعيدة كل البعد عن أهداف ومصالح الشعب المصرى، بل ومتناقضة معها. وتدريجياً أشرقت على الكثيرين من بيننا، الذين لم يكونوا قد تبينوا ذلك من قبل بأن النقد أو التصويب فى هذه الجزئية من جزئيات العمل الوطنى لا يكفيان، وأنه لا بديل من عودة السلطة إلى الشعب،لا بديل عن الديمقراطية المحاطة بكل الضمانات وعلى رأسها إطلاق وحماية الحريات العامة.

لم تكن الجامعة وحدها هى التى شعرت بهذه الضرورة. فى النهاية كانت الجامعة، وأقصد بحديثى هنا هيئات التدريس بها، تتكون على أسوء الفروض من مجموعات منتقاة من المثقفين تم إختيارهم فى مواقعهم لأسباب أخرى غير مواقفهم الفكرية أو توجهاتهم السياسية.

ومثل أى مجموعة "عشوائية" من المثقفين فإن أفرادها كانوا يتوزعون بفكرهم وميولهم، وبدرجات متفاوتة من الوضوح أو الوعى، على القوى الإجتماعية الأساسية الموجودة فى المجتمع خارج الجامعات، والتى تحدد مواقفها فى الأساس بناء على الدور الذى تقوم به فى عمليات الإنتاج الاقتصادى والاجتماعى أو على علاقتها بهذه العمليات. بعبارة أخرى أياً كان الدور الطليعى الذى يحلو للجامعات أن تنسبه إلى نفسها، فإن هذا الدور فى نهاية الأمر مرتبط بأدوار القوى الإجتماعية الأصلية المختلفة وبمدى فاعليتها. وفى الفترة التى أعرض لها الآن 1953 – 1954 كانت تحركات تلك القوى الإجتماعية: الطبقات المختلفة والهيئات التى تعبر عنها والأحزاب السياسية القائمة/ والمنحلة والمستترة وهيئات ما أصبح الآن يعرف بالمجتمع المدنى، هى الأكثر نشاطاً. وأصبح هذا النشاط يصل بتأثيراته المختلفة إلى داخل الجامعات رغم القيود المختلفة التى كانت السلطة القائمة تحدها بها.

كان هناك أزمة حكم وأزمة سلطة وأزمة شرعية عبرت عن نفسها بطرق مختلفة أترك لمؤرخى هذه الفترة تقصيها. على أن أقوى تعبير عنها هو ما كان يحدث داخل مجلس قيادة الثورة ذاته. فى نهاية الأمر كان يصدق على هذا المجلس ما كان يصدق على أية مجموعة مماثلة من المثقفين: إن إنتمائاتهم الفكرية وولائتهم الإجتماعية كانت تتوزع على أساس إعتبارات شخصية بالغة التعقيد، على مختلف الطبقات والقوى الإجتماعية الموجودة فى المجتمع ومدى استعدادهم للإرتباط بها والدفاع عن مصالحها لا يتعارض البته مع هذا القول صدق إيمان كلاً منهم العميق والمخلص أيضاً بأن وجهة النظر التى يعبر عنها والمصلحة التى يبتغيها هى "مصلحة مصر" ومصلحة مصر وحدها.

إن الحديث عن مصلحة مصر وحدها أو مصلحة الوطن العليا، قد يكون كافياً لالتقاء الآراء عندما يكون الموضوع واضحاً لا خلاف حوله بين كل الوطنيين، مثل ضرورة تحقيق الجلاء أو رد العدوان، لكن عندما يتعلق الأمر بقضايا مثل الأولويات التى تعطى لرؤوس الأموال الأجنبية فى تحقيق التنمية أو الحد من مجانية التعليم "لكى يمكن الإنفاق على المدارس

الأكثر كفاءة وتميزاً"! أو مثل من الذى يتحمل العبئ الضريبى الأكبر: الموسرون أو الموغلون فى الفقر، أو مثل التورط فى أحلاف عسكرية يمتد نطاقها إلى بلاد بعيدة عنا مثل تركيا –وقد كانت هذه القضايا وغيرها كثيرة مثارة وأحياناً محلاً للقرارات السلطوية المتسرعة – عندما تصبح تلك القضايا هى المثارة فلا يكفى أبداً الحديث العام عن مصلحة الوطن العليا ويقينى أننا لابد أن نبحث فيما وراء هذه الشعارات عمن هو المستفيد الحقيقى من القرارات التى تتخذ أو تقترح.

لا عجب إذن، مع تطرق مجلس قيادة الثورة إلى قضايا تفصيلية من هذا النوع أن أدى إختلاف التوجهات الاجتماعية إلى إختلاف فى الرأى داخل مجلس قيادة الثورة، وأدى ذلك بدوره إلى طرح موضوع كيفية إتخاذ القرارات وسلطات مجلس قيادة الثورة أو أعضاء محدودين فيه فى إتخاذ القرار، ومن ثم إلى طرح شرعية الحكم وقضية الديمقراطية بأكملها داخل المجلس.

وقد تم ذلك على مراحل متعاقبة، إتخذت أحياناً أشكال إنفجارات عنيفة داخل المجلس وفى بعض الهيئات المحيطة به مثل استقالة جمال عبد الناصر من رئاسة الوزراء فى مارس 1954 وتكليف خالد محيى الدين بتشكيل وزارة كلفت بمهام محددة متصلة بوضع الأسس لإنتخاب جمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور جديد على قواعد ديمقراطية، وحدثت تحركات من بعض تشكيلات القوات المسلحة أدت إلى إلغاء هذا التكليف... إلخ.

وقد وصلت أصداء هذه المناقشات والتحركات والإجراءات المضادة إلى مختلف القوى السياسية والإجتماعية والمدنية خارج مجلس قيادة الثورة والتشكيلات المرتبطة به، وبعثت فيها قدرات جديدة على التحركات المستقلة التى تركزت فى الأساس حول إطلاق وتقصى نتائجها.

الأمر المؤكد أنه كان لها صدى مباشر وقوى داخل الجامعات. وإذا إقتصرت الآن كمجرد مثال على ما حدث داخل كلية الحقوق بالإسكندرية، كان له دون ريب نظائر كثيرة فى كليات أخرى، فإن أول ما لا تزال الذاكرة تعيه عن هذه الفترة أن هيئة التدريس عادت تنعقد

– فى مكتب العميد عادة لكن ليس بالضرورة فى حضوره– بشكل شبه نظامى إبتداء من فبراير 1954.

وقد حرص بعض كبار الأساتذة على تدوين محضر إجمالى عن موضوع الاجتماع وما يدور فيه وتفصيلى بالقرارات التى كان يتخذها المجلس كما حرصوا على النص على إختيار إثنين من أعضاء هيئة التدريس: المرحوم سعد عصفور وفوزى منصور للقيام بأعمال سكرتارية الهيئة، على أن الهيئة قد كلفتهما بإبلاغ القرارات التى تتخذ للصحف، وبالفعل كنا نذهب بعد كل إجتماع إلى مكتب جريدة الأهرام وجريدة المصرى القريبين من محطة الرمل لإعطائهما صورة من القرارات. الواضح لى الآن أن الأساتذة الكبار وفى مقدمتهم أستاذ القانون الدستورى المرحوم عبد الحميد متولى، أصروا على تدوين المحاضر وكتابة القرارات وإختيار سكرتارية للمجلس مكلفة بذلك بهدف إصباغ نوع من الحماية الجماعية على أعضاء هيئة التدريس الأكثر تعرضاً للمساءلة من السلطة. كان هؤلاء الأساتذة بعيدى النظر وكانوا رفيقين بنا. فكل ما حدث لنا هو الفصل من الجامعة بعد بضعة شهور.

المحاضر لا أعرف أين ذهبت، والقرارات لا تزال محفوظة، على الأقل على صفحات جريدة "المصرى". هذا وقد كانت الجلسات تدور حول موضوعين إثنين لا ثالث لهما! الحريات العامة وعودة الديمقراطية، وتفريعات هذين الأصلين من أصول الحكم مثل ضرورة إلغاء الأحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وحرية الصحافة (إصدار وتحرير) وحرية الإجتماع والتظاهر وضرورة وضع دستور بواسطة جمعية تشريعية ونتيجته إنتخاباً حراً يكفل للمصريين كافة الحقوق والحريات التى تنص عليها المواثيق الدولية والتى لا نزال نتمناها حتى الآن.

فى لحظة فريدة، أظن أن التاريخ كان 24 مارس 1954، بدا فى ظروف الصراع الشديد التعقيد الذى كان يدور فى داخل السلطة أن كل مطالبنا قد تحققت، إذ صدر قرار أو ربما قرارات من مجلس قيادة الثورة تستجيب لهاجميعاً. لكن هذه القرارات جميعاً قد سحبت، وبقرارات من السلطة نفسها، فى خلال أسبوع واحد من تاريخ صدورها. فيما بعد قيل أن الاستجابة الكاملة، وفى خبطة واحدة، ودون تحفظ، للمطالب التى أجمعت عليها القوى الشعبية والسياسية ودوائر المثقفين، ومن بينها الجامعات، كانت من أورة تكتيكية بارعة

هدفها أن يظهر للأجهزة المرتبطة مباشرة بالسلطة، وكان من داخل تلك الأخيرة من يتعاطف مع هذه المطالب، أن "الثورة فى خطر" وأنهم هم بوجه خاص، بأشخاصهم وامتيازاتهم وسلطاتهم فى خطر عظيم، وأن مصدر هذا الخطر هو الحرية التى ستؤدى حتماً إلى عودة الرجعية. فى هذه الأجواء، وفى غيبة تنظيمات شعبية كفيلة بإسقاط تلك الحجة والدفاع عن الحرية الوليدة (فكل التنظيمات كانت قد ضربت ضرب غرائب الإبل) كان من السهل على من يملك أجهزة السلطة تدبير الإنقلاب على مكتسبات الشهرين الماضيين والعودة إلى الوراء. وأنا أقول ذلك وأذكر به لأن ما حدث فى الماضى، إذا لم نتعظ بدروسه ونتحوط لها، يمكن أن يتكرر، وبنتائج أسوء فى المستقبل القريب.

لكى لا أكون متجنياً، ينبغى الإقرار بأنه كان هناك محاولات مستمرة من جانب السلطة الجديدة للإتصال بالجامعات وكسبها إلى صفها، ولكن طبعاً بشروطها ومفاهيمها هى. وهناك الكثير –حتى على المستوى الشخصى الجزئى– الذى يمكن أن يقال فى هذا الشأن. وأكتفى هنا بواقعتين لا تخلوان من دلالة، أحداهما حدثت إبان إحتدام المعركة فى المجتمع بأسره حول الحريات والديمقراطية، والثانية بعد حسم المعركة لصالح توجهات السلطة.

الواقعة الأولى هى حضور جمال عبد الناصر وكان وقتئذ رئيساً لمجلس الوزراء، إلى كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية وتوجهه مباشرة إلى فناء الكلية الواقع خلف مبانيها: ذات الفناء الذى كان من حوالى عامين مقراً لمعسكر تدريب الطلاب على فنون الكفاح المسلح ضد قوات الإحتلال. كان عبد الناصر محاطاً بشلة من ضباط الجيش وبمئات قليلة من الطلبة لا أعرف كيف عرفوا بحضوره وتجمعوا حوله. كانت مكاتبنا تطل على ذلك الفناء وكلماته تصل إلينا واضحة جلية، تنصب على المخاطر التى تحيط بالثورة من أهل اليمين وأهل اليسار وإرتباطاتهم المريبة القريبة والبعيدة وضرورة العمل بكل الطرق لحماية الثورة منهم. لم يتطرق أبداً لقضايا الحرية والديمقراطية التى كانت تشغل الأذهان وقتئذ، ولا للقضايا الفرعية الأخرى المتصلة بتوجهات العمل الوطنى، لم يكن هناك إتصال أو تواصل أو حتى مجرد مناقشة.

الواقعة الثانية هى دعوة عدد محدود من أساتذة جامعة الإسكندرية، بعد أن استقرت الأمور وعادت السلطة بأكملها لمجلس قيادة الثورة، ولم يعد هناك –على السطح على أية حال–

من يناقشها أو يراجعها، للقاء السيد كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة ووزير التربية والتعليم وقتئذ. كان المدعوون من كلية الحقوق ثلاثة هم المرحومين إسماعيل غانم، وفؤاد مرسى وفوزى منصور، بالإضافة إلى ثمانية أو عشرة آخرين من كليات الجامعات الأخرى. وكان اللقاء فى ثكنات مصطفى كامل بالإسكندرية. جلسنا حول مائدة إجتماع يتوسطها السيد الوزير، وبادرنا بالسؤال: أريد أن أعرف، إيه شكواكم وما هى مطالبكم وأنتم عاوزين إيه؟ تسابق عدد من الحضور إلى تقديم سلاسل طويلة من المطالب تدور كلها حول بعض نواحى النقص فى الجامعة: قلة إعتمادات المكتبات، نقص أجهزة المعامل، ضآلة بدلات الإمتحانات، عدم توافر البعثات العلمية للخارج.. إلخ. كنا ممثلو كلية الحقوق قد ذهبنا إلى الإجتماع دون أن نلتقى أو نتفق على شيء، واستمعنا إلى المناقشات الدائرة وإنصرفنا دون أن يفتح الله على واحد منا بكلمة واحدة. كلما تذكرت هذا اللقاء شعرت بقدر غير قليل من الضيق: جو مايو 1954 وجو اللقاء الذى تم فى الثكنات، كان من المستبعد جداً أن يحدث بقولنا أى نتيجة، لكننى أظن أنك عندما تدعى إلى القول، عليك أن تقول كلمتك وتمضى، بصرف النظر عن المردود العاجل لما تقول. بعد شهور قليلة (ربما عقب إجتماعات مماثلة فى الجامعات الأخرى لم يتصل بى علمها) تلقى عدد منا قرارات الفصل الشهيرة.

(3)

لا أستطيع أن أنهى هذه الشهادة دون أن أحاول تصحيح إنطباعين قد يترتبان، على غير قصد منى/ على بعض ما ورد فيها: الإنطباع الأول حول "معدل" الأساتذة الذين شاركوا فى أحداث الجامعات فى الفترة من 1951 إلى 1954: الأساتذة الذين إجتمعوا بشكل منتظم فى عام 1951 فى شكل هيئة تدريس لم تنص عليها لائحة أو قانون للتداول فى قضايا الوطن الكبرى وقرروا أن يساعدوا عملية الكفاح المسلح ضد الإحتلال ورصدوا لذلك، من خلال مجلس الكلية النظامى، المبالغ التى كانت مخصصة للنشاط الرياضى ثم بعد أن نشأ نظام 1952 ورغم ما كان يحيط بجو العمل العام من قيود ومحاذير، عاودوا إجتماعاتهم بتلك الصفة ليعلنوا بكل الطرق المتاحة لهم مساندتهم لقضايا الحرية والديمقراطية ويصبغوا حمايتهم على أعضاء هيئة التدريس الذين نشطوا للترويج لهذه القضايا.

هؤلاء الأساتذة –وذلك ما يعنينى التأكيد عليه هنا– لم يصاغوا من معدن خاص عادت الأيام وشَحَّت به الآن على الجامعات، إن كانوا إلا مجموعة مخلطة من مثل ما تجده الآن فى كلية واحدة على الدوام فى كل الكليات. نعم كان من بينهم من تصدروا الصفوف وتصدوا للقيادة بصرف النظر عن التكاليف والأخطار المحتملة، على النحو الذى تجده دائماً فى أوقات الأزمات، لكن كان من بينهم أيضاً من إنشغلوا فى الأساس بالمصالح الذاتية أو حتى تمادوا فيها: تجارة كتب مدرسية أو نزاعاً على إختصاصات وتوزيع الدروس أو حتى سعياً للتقرب إلى أهل السلطة.... إلخ ذلك مما تجده، بنسبة توزيع متقاربة فى كل الكليات بجميع الجامعات فى كل أنحاء العالم، لا أستثنى من ذلك أكسفورد أو هافارد المحاطتين بهالات من القداسة الكاذبة. والذين ينتظرون أو يتوقعون لكى يقوموا بدور سياسى فعال فى هذه الجماعة أو تلك أن يكون كل أفرادها أو حتى معظمهم من الملائكة سوف يطول إنتظارهم.

وإنما الذى مكن لهيئات التدريس فى الجامعات المصرية من القيام بهذا الدور المتميز فى أوائل النصف الثانى من القرن الماضى هو توافر ظروف موضوعية مناسبة حملت الجميع على رياحها منها أن هذه الفترة من تاريخ مصر كانت قد شهدت إنطلاقاً للحريات العامة قل أن عرف تاريخها الحديث نظير له، ومنها أيضاَ أن القضايا الوطنية العظمى: الجلاء والإستقلال الوطنى، الحرية والديمقراطية... إلخ كانت قد تبلورت وسرت روحها فى كافة أنحاء المجتمع على نحو غير مسبوق. هذا العامل وذاك أسهما فى خلق تيار عارم كان يصعب على الحاسبين والمترددين وذوى الأولويات الملتفة حول المصالح الذاتية التخلف عنه. ولا جناح عليهم بعد ذلك بعد إنكسار تلك الموجة الصاعدة نتيجة للضربات التى تلقتها من السلطة، أن يعود عدد منهم إلى سجاياهم المعتادة، لا جناح مثلاً أن يقول أحد أعضاء هيئة التدريس الذين حملوا مرتبات أول الشهر لزملائهم المفصولين لمن كانوا معه "ادحنا طيبنا خاطرهم، وخلاص بقى كل واحد يروح يلتفت لشغله" تلك هى طبيعة العمل السياسى فى ظروف المد والجذر الشديدين والحكيم من تعامل معها كما هى، دون تهوين أو تهويل كما يقولون.

والفكرة التى أعود إلى الإلحاح عليها هى أن الجامعات، فى نهاية الأمر، جزء من مجتمعها العريض، لا ينصلح حالها إلا إذا إنصلحت مجتمعاتها، وبنفس القدر –أو ربما بقدر أقل فالجامعة، واحدة من طلائع أخرى متعددة– فإن حال المجتمعات لن ينصلح بالكامل إلا إذا إنصلح حال جامعاتها.

الإنطباع الثانى الذى أود تصحيحه هنا، وبأكبر قدر من الإيجاز، هو أن مناورات فبراير/ مارس 1954، وما صاحبها من إجهاض الديمقراطية السياسية وتقييد مزمن للحريات لا تصلح وحدها لكى تكون أساساً لحكم شامل على ثورة 23 يوليو أو على إبطالها، وعلى رأسهم بطبيعة الحال جمال عبد الناصر. فى رأيى الذى أقدمه بأكبر قدر من التواضع هو أن الثورة بمعناها الحقيقى، ودون تقليل من أهمية إلغاء الملكية والإصلاح الزراعى وتوقيع إتفاقية الجلاء المشروط (وكل ذلك قد تحقق فى الفترة من 1952 إلى 1954) لم تبدأ بشكل حقيقى حتى عام 1955. حتى ذلك التاريخ كان الصدام مع الاستعمار الإنجليزى حصراً، وكان قاصراً على إجلاء الجيش البريطانى عن مصر، ودون أن يمس جذور الاستعمار وأصوله المتغلغلة فى الاقتصاد والمجتمع المصرى، وعلى العكس فإن سياسات النظام الجديد المفتونة بنصائح المؤسسات المالية الدولية والأمريكية وهيئات المعونة الأخرى وخبرائهم المحليين والأجانب كان من شأنها تأكيد كافة السمات التى تميز الإقتصاد المصرى كإقتصاد متخلف وشبه مستعمر وتنأى به عن محاولة التطور المستقل.

ولم تبدأ النقلة الحقيقية، ولم تبدأ الثورة بمعناها العالمى (وفى ظروف مصر التاريخية كان ينبغى أن تكون الثورة أول ما تكون ثورة معادية للاستعمار أو لا تكون على الإطلاق) إلا فى عام 1955، عندما أصرت أمريكا على إدخال مصر فى حلف الشرق الأوسط وإرتكبت حماقة استعداء إسرائيل لإذلال الجيش المصرى على تصوراتها أن هذا الإذلال المهنى سوف يرغم القيادة الجديدة على قبول الإنضمام للحلف تلمساً لحمايته.

هذا الخطر الأمريكى الفادح كان إشارة الإنطلاق لتحول جديد أعطى للسلطة الجديدة توجهاً ثورياً جديداً باعد بينها وبين القوى الاستعمارية التى كانت تسعى جاهدة لإحتوائها وترويضها، تحوُلٌ كانت نقطة البدء فيه البحث عن مصادر جديدة للسلاح مستقلة عن مصادر الغرب التقليدية، وظل يتصاعد مع تأميم قناة السويس ورد العدوان الثلاثى على

مصر وردعه فى عام 1956، ووصل إلى ذروة تلك المرحلة، فى تقديرى الشخصى بتمصير المصالح الفرنسية والإنجليزية واليهودية وبعض الجنسيات الغربية الأخرى التى كانت تسيطر تماماً على الإقتصاد المصرى، وتأميم بعضها ووضع أول برنامج شامل للنهوض بالصناعة المصرية، كل ذلك فى غمار ثلاث سنوات فقط، الأمر الذى مثل فى مجمله ردة محمودة عن السياسات الإقتصادية التى كانت مطبقة فى السنوات من 1952 إلى 1954 وهناك طبعاً من يحلو لهم أن يصوروا تلك السياسات المختلفة على أنها كانت تكتيكية مؤقتة إتخذتها السلطة الجديدة عن وعى لطمأنة الاستعمار –الأمريكى المترقب وكسب تأييده فى معركة الجلاء التى كانت تخوضها ضد الاستعمار البريطانى التقليدى– ربما. لكن الذى يبدو لى من الاستقراء الدقيق لأحداث تلك الفترة ومفاهيم رجالها ولأقوال عبد الناصر نفسه وكتاباته فيما بعد. وهو ما كنت على أية حال أؤكد عليه فى محاضراتى دون أن يتعرض قولى هذا لمراجعة من أحد عندما كنت فى أواخر عهد عبد الناصر أستاذاً ثم مديراً للمعهد العالى للدراسات الإشتراكية، هو أن تلك المرحلة الأولى لم تكن قد إتضحت تماماً لدى قادة النظام الجديد ماهية الاستعمار الجديد ووسائله وأهدافه وأعوانه كما أن التجربة والخطأ، وبطبيعة الحال العدول عن الخطأ نتيجة التجربة، كانا هما الهادى الرئيسى فى العديد من المبادئ للثورة الجديدة. وأن من أهم ما ساعدها على تصويب مسارها ذلك التلاقى الفريد والمتعدد الجوانب الذى تحقق بينها وبين ثورات التحرر الوطنى التى كانت ترصد وتحقق، بمؤازرة قوية من المعسكر الإشتراكى، إنتصارات تاريخية فى قارات العالم الثالث. وقد كان مؤتمر باندونج واللقاءات التى تمت فيه بين عبد الناصر وبين أبطال التحرر الوطنى وعلى رأسهم شواين لاى ونهرو وسوكارنو من أهم لحظات ذلك التلاقى.

لقد كانت روح العصر، على المستوى العالمى، هى التحرر الوطنى من الإستعمار بشكله القديم والتمرد على محاولات الإستعمار الجديد بقيادة أمريكا للحلول محل الاستعمار القديم. لكن "روح العصر"، وبعبارة أخرى العوامل الخارجية، لا تكفى أبداً لتحديد مسار ثورة ما، وإنما العبرة فى الأساس هى بتفاعلات القوى الداخلية الرئيسية فى قلب المجتمع. الذى يحمد لقادة الثورة الوليدة أنهم أدركوا روح العصر ومتطلباته واستجابوا لها وأصبحوا من أبطاله بعد أن صححوا مسيرتهم الأولى. ذلك تحول ليس من السهل أبداً أن يمارسه من كانوا بالفعل قد

وصلوا إلى قمة السلطة. لكنى أظن أن هذا التحول لم يكن ليحدث بهذا الشمول، لولا الإدراك المتزايد لمن كانوا على قمة السلطة، وتحديداً جمال عبد الناصر الذى كان بالفعل شديد الحساسية للمشاعر والمصالح الشعبية، إن السياسات الأولى التى استهل بها النظام الجديد عهده والقائمة على الصداقة مع أمريكا والثقة بها كانت مرفوضة تماماً من كافة قوى الأمة السليمة، وأن تلك السياسات كانت من أهم عوامل معارضة تلك القوى، وفى مقدمتها فى ذلك الوقت الجامعات، للسلطات المطلقة التى كان يمارسها مجلس قيادة الثورة فى 1954.

وحقيقة لقد إلتقت تلك المعارضة فى ذلك الوقت حول شعارات الديمقراطية والحرية. لكن الديمقراطية فى نهاية الأمر هى شكل لكيفية إدارة شئون المجتمع الجمعية، والحرية، بالإضافة إلى أنها قيمة عليا فى حد ذاتها، وهى الضمان الذى لا غنى عنه لكى تأتى الديمقراطية، فى ظل ظروف مجتمعية ملائمة، بالحكام الذين يحترمون مشاعر الشعب ويستجيبون لمصالحه. والرفض الذى عبرت عنه بأشكال شديدة الوضوح هيئات عديدة، منها الجامعات، لسلطات 23 يوليو المطلقة لم يكن فقط رفضاً لنظام مخالف للديمقراطية ومقيد للحريات، ولكنه أيضاً، وربما فى الأساس، كان رفضاً لسياسات مرفوضة كان يبدو فيها واضحاً للكثيرين أثر النفوذ والتخطيط الأمريكى.

وقد تكفلت سلطة 23 يوليو، إبتداء من عام 1955، بإقتدار وبنتائج تاريخية باهرة، بتصحيح هذا الخطأ الجسيم، لكنها لم تتمكن أبداً من إضفاء الطابع الديمقراطى الحقيقى والشامل على أسلوب ممارستها للسلطة، رغم كل ما حققته على المستوى الإجتماعى وهو كثير. وقد عاد ذلك كله فأوقعها فيما بعد فى عثرات خطيرة كانت هى، وكانت مصر والعالم العربى، بل وحركة التحرر الوطنى والإنسانى ضحيتها.

ومن عاش هذه المرحلة من تاريخ مصر قد يتساءل بين الحين والآخر ما الذى كان يحدث لو أن سلطة يوليو إلى جانب تصحيح المسار الذى تحقق فى عام 1955، كانت قد استطاعت فى الوقت ذاته أو ربما قبل ذلك الوقت فى غمار أحداث فبراير/ مارس 1954، وفى استجابة للشعارات التى رفعت فى تلك الفترة أرست قواعد الحكم الديمقراطى وكفالة الحريات العامة.

لكن التاريخ الذى لا يرحم ليس فيه كلمة لو.

(2) التسلط السياسى على الجامعة ـ شهادة ربما جاء وقتها
دكتور نادر فرجانى

التحق بواحدة من أحدث كليات جامعة القاهرة التى أنشئت فى منتصف ستينات القرن العشرين لتخريج نخب متخصصة فى الإقتصاد والسياسة.

وكان عميد الكلية وجل أساتذتها، خاصة من درس عليهم، يعدونه الطالب القدوة الذى يضربون به المثل لباقى طلبة الكلية. تخرج، الأول على الكلية، بتقدير إمتياز بمرتبة الشرف، وعين معيداً بالكلية. بعد عامين من العمل كمعيد حصل بجهود ذاتية على منحة للدراسة العليا فى الولايات المتحدة فى وقت عزت فيه البعثات الحكومية.

تميز فى الإنجاز الدراسى فى الجامعة الأمريكية التى إلتحق بها حتى حصل على الدكتوراه فى وقت قياسى، وعمره لم يتعد خمس وعشرين سنة.

عين بمجرد تخرجه فى هيئة التدريس بالقسم الذى منحه درجة الدكتوراه، وهو أمر استثنائى فى الدوائر الجامعية الأمريكية التى تحرص على التلاقح بين المدارس المختلفة، حتى يندر أن تعين جامعة أمريكية أحد خريجيها على هيئة التدريس بها. وكان أثناء الدراسة بالإضافة، رئيساً لمنظمات الطلبة المصريين والعرب، والأجانب جميعاً، فى منطقة جامعته.

إختار، بعد عامين فقط، فى بداية السبعينيات، أن يعود لكليته وجامعته الأم، وفاء ورغبة فى المساهمة الجادة فى تطويرهما.

مدرس غريب الشأن ينتهى إلى السجن فى غضون شهور قليلة

إلتحق بقسمه وكليته، مدرساً فى صيف العام 1971، وهو بعد شاب فى السابعة والعشرين من العمر، مفعم بالحيوية والعنفوان، وقدر من التهور لا شك، فى وقت كانت الحركة الوطنية عامة، والطلابية خاصة، شديدة التذمر من إستمرار مرارة هزيمة 1967 سنين طوال، وتردد الرئيس الراحل أنور السادات فى إتخاذ قرار الحرب استرداداً لكرامة الوطن المنتهكة بالهزيمة، على الرغم من نجاحات حرب الاستنزاف، وإعادة بناء القوات المسلحة التى قام عليها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر حتى وفاته.

أظهر منذ يومه الأول نمطاً متميزاً، ولكن شديد الغرابة بالمقارنة بباقى أعضاء هيئة التدريس. مواظباً على التواجد، والعمل، بمكتبه حتى أثناء العطلة الصيفية التى صادفت عودته، متحرراً من القيود التقليدية الجامدة، أكاديمياً واجتماعياً، بما فى ذلك تعالى أعضاء هيئة التدريس على الطلبة، فكان متقارباً ومتعاطفاً مع الطلبة إلى حد الصداقة، حتى كان العميد يشكو من أنه لا يعرف إن كان هو طالباً أو أستاذاً. ومن ثم، إنفتحت أبواب الجحيم على هذا المدرس غريب الشأن.

رشحه الطلبة مع بداية العام الدراسى ليكون "رائداً" لإتحاد الطلبة. ولكن عميد الكلية، وكان وقتها أمين "الدعوة والفكر" فى "الإتحاد الإشتراكى" رفض بإباء متعللاً بشرط لائحى، فلم يكن قرار تعيين صاحبنا قد صدر من مجلس الجامعة بعد، مصراً على أن يكون رائد الإتحاد من بطانته. فرد الطلبة بترشيح المدرس هذا رائداً لجميع لجان الإتحاد الست وقتها. وتمخضت مساومة عسيرة، فى النهاية، عن تعيينه رائداً لأهم ثلاث من لجان الإتحاد: الجوالة والرحلات، النشاط الرياضى، واللجنة الثقافية. وكلها تنشئ صلة وثيقة بين الرائد وجموع الطلبة.

غير أن أهم هذه اللجان فى ذلك الوقت، فى المنظور السياسى، كانت اللجنة الثقافية حيث كان رائدها يقوم بدور الرقيب على صحافة الحائط، أهم وسيلة تعبير عن نبض النشاط الطلابى. وتبنى الرائد الشاب منطق حرية التعبير، فلم يمنع صحيفة أو مقالاً، وأصر على أن الرد على الصحيفة أو الموقف لا يكون إلا بالرد رأياً أو صحيفة معارضة. ولم يكن غريباً أن إزدهرت صحافة الحائط فى كلية الإقتصاد وأصبحت مزار طلبة الجامعة كلها. وكان طبيعياً أن تظهر مقالات شديدة الإنتقاد للكلية وللجامعة وللحكم، وقياداتها. وبينما كان الرائد الشاب يعتبر ذلك نجاحاً باهراً لمنطق الحرية، لم يرق الأمر للعميد، أمين الدعوة والفكر، ولا للمتنفذين فى الجامعة والنظام، خاصة عناصر الأمن.

وزاد المدرس المتمرد، حسب وصف العميد، من استفزاز السلطة بريادة أسرة أسماها الطلبة التى كونوها على اسم شهيد الحركة الطلابية الأشهر "عبد الحكم الجراحى". والتى ضمت بين أعضائها طيفاً شديد الإتساع من طلبة الكلية، ولكن برز من بينهم عدد من أنشط قيادات الحركة الطلابية فى جامعة القاهرة، الذين لعب بعضهم دوراً محورياً فى الحركة

الطلابية فى مطلع العام 1972. وزاد نشاط الأسرة من التوتر بين المدرس والسلطة. وقدم بسببها إلى التحقيق مرات عديدة، أمام محقق الجامعة وقتها، رئيس مجلس الشعب الحالى.

وفى واقعة مشهودة، أرادت الأسرة دعوة المغنى الوطنى العبقرى الراحل "الشيخ إمام" لحفل غنائى فى كلية الإقتصاد. وحسب الأصول المرعية، استأذن العميد، أمين الدعوة والفكر فى إقامة الحفل بأحد مدرجات الكلية بعد إنتهاء الدراسة به، ولكنه رفض. وزاد المربى الفاضل على رفضه أن أعلن إنهاء الدراسة بالكلية ذلك اليوم وقام بنفسه بالإشراف على إغلاق أبواب الكلية، وأصدرت الأوامر للأمن على أبواب الجامعة الرئيسة كلها بمنع دخول الشيخ إمام. ولم يحل ذلك دون نجاح أعضاء الأسرة فى تهريب الشيخ من أحد الأبواب الجانبية التى سلمت من حراسة الأمن. وكانت النتيجة أن أقيم حفل الشيخ إمام فى فناء الجامعة حول كلية الإقتصاد، فأصبح حفلاً للجامعة كلها. وهكذا بدلاً من إحتواء هذا النشاط التحريضى، من وجهة نظر السلطات، فى مدرج مغلق، حولته ألمعية الطلبة وغباء الإدارة والأمن، إلى حفل للجامعة كلها فى الهواء الطلق.

ورغم أن الرائد المتمرد لم يحضر الحفل من الأساس، فقد قدم للتحقيق بتهمة تهريب الشيخ فى سيارته الخاصة إلى داخل حرم الجامعة!

وفى المجال الأكاديمى، حاول المدرس الشاب إدخال قدر من التحديث والتجديد فى أساليب التدريس، وفى علاقة هيئة التدريس بالطلبة، أدت إلى توتر بينه وبين الإدارة وأعضاء هيئة التدريس الأقدم، وبعضهم كان يفترض أن يحبه حباً جماً من أيام كان طالبهم النابغ أثناء الدراسة الجامعية. وفى واقعة مشهودة أخرى، قدم للتحقيق، ودبج بعض من أساتذته السابقين تقارير فى كيف أنه يسعى لتخريب العملية التعليمية بالجامعة، لأنه تجاسر على عقد إمتحان على طريقة "الكتب المفتوحة" تأكيداً على أولوية التفكير والإبداع على حفظ الصيغ والمعادلات.

وتصاعدت الأحداث بقيام حركة الطلبة فى مطلع العام 1972 إحتجاجاً على الأوضاع السياسية فى البلاد حينها، وأفضت إلى الإعتصام المفتوح لأعداد متزايدة من طلبة جامعة القاهرة فى قاعة الإحتفالات الكبرى. وكان يقين المدرس الشاب أن موقعه يحتم عليه أن

يكون قريباً من طلبته وطلبة جامعته، مشاركاً فى حركة جامعية كان على يقين من وطنيتها، ومزجياً النصح لإخوانه الطلبة عند الحاجة، وبعلم من عميد كليته الذى وصل به الأمر لإعطائه مفتاح مكتبه ليبيت به إن شاء فى فترة الإعتصام. وفى ليلة حاسمة، قضى معظمها مع المعتصمين كان تدخله مساعداً على تفادى الصدام الذى كان ينذر بأن يكون عنيفاً بين جموع الطلبة وقوات الأمن التى كانت تتحفز لمواجهة الطلبة، ويرى بعض الطلبة ضرورة التصدى لها، خاصة بعد أن فشلت القيادات الجامعية والسياسية فى التوصل لحل مرض للأزمة التى نشبت بتصاعد الإعتصام وتزايد التأييد الشعبى له.

ولكن عصا الأمن الغليظة فى يد سلطة غاشمة فضت الإعتصام فى فجر اليوم التالى بإقتحام الدبابات لحرم الجامعة، وإلقاء القبض على كل من كان داخل أسوار الجامعة: آلاف من الطلبة وثلاثة من أعضاء هيئة التدريس، مدرسان ومعيد. وتتالى مسلسل الإهانة وإنتهاك الحقوق من حشد الآلاف من المعتقلين فى معسكر للأمن المركزى يفتقد مقومات الآدمية ليوم كامل، ثم الترحيل للإعتقال بمعهد أمناء الشرطة بالمعادى لعدة أيام، ثم إلى سجن الاستئناف للثلاثين الذين أعلن الرئيس وقتها أنهم هم فقط المفسدين فى الجامعة، المدرس المتمرد و29 من خيرة الطلبة فى الجامعات المصرية. وإنتهى الأمر بالثلاثين إلى زنزانة واحدة حقيرة، لا يدخلها نور أو هواء إلا من طاقة صغيرة مرتفعة تتخللها القضبان الحديدية، ضاقت بهم فى سجن الاستئناف سئ الصيت، هكذا دون توجيه إتهام أو تحقيق نزيه أو عرض على القضاء. وبعد معاناة جميع صنوف الإمتهان لأسابيع، أفرج عن المعتقلين على دفعات. وخرج المدرس المتمرد من سجن الاستئناف موطداً علاقاته بالقيادات الرئيسية للحركة الطلابية فى عموم مصر، زملاء الزنزانة.

ولكن عند دخول باب السجن فى المشهد المشهور فى الأفلام المصرية، من باب صغير فى قلب باب خشبى هائل الحجم، وتحولهم إلى أرقام مستباحة كرامتهم، ومعاناة بشاعة الزنزانة التى ضاقت بنزلائها فى شهور الشتاء قارصة البرد، تأكدت لديه قيمة الحرية فوق أى إعتبار آخر لقيمة الانسان.

الترغيب ثم الترهيب وإطِّراد الإضطهاد

خرج المدرس المتمرد من السجن واستقبله عميد الكلية ورئيس الجامعة استقبالاً حافلاً. حاول العميد السياسى، توظيفه عيناً للسلطة على الحركة الطلابية، ووسيلة للتأثير عليها استغلالاً للعلاقة التى توطدت مع قيادات الحركة الطلابية فى السجن، مقابل الوعد بإمتيازات أغدق عليه بعضها فعلاً واستعملها المدرس لتدعيم النشاط الطلابى. لكن المتمرد رفض بإصرار أن يلعب دور عميل السلطة فى أوساط الطلبة، فتحول العميد إلى خصم لدود. وسرى فى الكلية أن سبل التقرب إلى العميد هو الإضرار بالمدرس الجاحد للنعمة فى نظره. ومن ثم أسفر بعض من ضعاف النفوس من أعضاء هيئة التدريس، ومنهم أساتذة له محبون، وأصدقاء مدعون، سابقين، عن استعدادهم لتقديم الخدمات المطلوبة، من تدبيج التقارير الكيدية، وشهادة الزور فى التحقيقات المتتالية التى قدم لها.

ثم تحالف العميد وبطانته من أهل القانون ليلفقوا للمدرس تهمة أخلاقية، أسرع المستشار القانونى للجامعة وقتها، وهو من البطانة نفسها، بتحويله فى عجلة مريبة لمجلس تأديب. وتقدم العميد الفاضل بشهادة ضد المدرس تضمنت عبارات من نوعية "لاحظت عليه منذ عودته من البعثة أنه يحاول لوى عنق المجتمع المصرى" ويا للهول! وإنطلق العميد يذيع أن مجلس التأديب سيصدر حتماً قراراً بالفصل. ولكن صدر القرار بتوجيه "لفت نظر" للمدرس، ما يمكن إعتباره شدة أذن ليس إلا. ومن المفارقات إبان هذه الأزمة أن ذهب وفد كبير من بنات الكلية، بقيادة بنت رئيس الجامعة وقتها، لمقابلة رئيس الجامعة لدفع تهمة التحرش بالطالبات عن المدرس المتهم، وكان قولهن "إذا كنتم تريدون أن تعرفوا من يتحرش بالطالبات، نقول لكم، ولكن بالتأكيد ليس فلان" وجن جنون العميد، أمين الدعوة والفكر. ومن ثم آلى على نفسه أن ينجز إدارياً ما عجز عن تحقيقه فى ساحة القضاء، مستغلاً النص الكريه فى قانون تنظيم الجامعات الذى كان يرخص للوزير تحويل أحد أعضاء هيئة التدريس لوظيفة إدارية بناء على إقتراح مجلس القسم فالكلية فالجامعة.

وبدأ العميد تشغيل المحرقة فطلب من مجلس القسم الذى إنعقد، باستبعاد صاحب الشأن رغم أنه كان "سكرتير القسم"، فى بيت رئيس القسم، وقت إنعقاد مجلس الكلية بمبنى الكلية، باستصدار القرار وإبلاغه للعميد فى مجلس الكلية بالتليفون، حتى تتم العملية ويخرج القرار

من الكلية إلى الجامعة بسرعة وبالليل. ولكن موظفى الكلية أفشوا السر للمدرس الذى كان قريباً منهم كقربه من الطلبة.

ثم بدأت جهود إجهاض القرار الذى اتخذ فى مجلسى القسم والكلية من خلال الإتصال بأعضاء مجلس الجامعة وتفنيد المبررات المغلوطة للقرار. ولكن لم ينفذ الأمر، فى النهاية، إلى أن رفعت طالبة بالكلية من أسرة ملكية عربية، كانت تكن للمدرس الإحترام، الأمر إلى الرئيس السادات وقتها فتدخل.

عقدت جلسة تسوية بين العميد وخصمه المدرس فى مكتب رئيس الجامعة. وكان الإقتراح للتسوية أن يترك المدرس كليته لفترة موقوتة حتى تهدأ الأمور، وحلف العميد وقتها "بشرف أمه" أنه هو نفسه الذى سيعيد المدرس إلى الكلية بعد فترة تهدئة. وكان المدرس المتمرد قد أحس عندئذ بأن هذا الجو المسموم قد كدر عيشه وشل فاعليته فى وظيفته كأستاذ جامعى، فقبل الحل الوسط.

النفى "المؤقت" إلى الخرطوم:

ولما كان أحد أساتذته السابقين المحبين له رئيساً لفرع جامعة القاهرة فى الخرطوم حينها فقد عرض استضافته بالفرع لفترة. وصدر قرار بنقل المدرس إلى جامعة القاهرة فرع الخرطوم. ولم يكن فى تنفيذ القرار مشكلة إلا التعارض بين الإقامة فى الخرطوم ونشاطاته العلمية والبحثية فى القاهرة.

ولكن المدرس لم يكن ليستكين، فركز جدول محاضراته فى الخرطوم فى أيام السبت والأحد والإثنين. وكان يستقل طائرة إلى الخرطوم مساء الجمعة ويعود إلى القاهرة بطائرة مساء الإثنين بعد إنتهاء محاضراته.

ومن يعرف فرع جامعة القاهرة فى الخرطوم يدرك أن مثل هذا المدرس "الذهبى" كان أعجوبة فى الفرع الذى كان جل هيئة التدريس به من موظفى الحكومة الذين حصلوا على درجة الدكتوراه من فرع الخرطوم ذاته.

استمتع المدرس بالخرطوم فى الأيام القليلة التى كان يقضيها بها أيما استمتاع وحقق شعبية بين طلبة الفرع، كما كان الحال فى الجامعة الأم.

فكان أن حضر أستاذ لأساتذته للخرطوم لكى يضمن أن يفرق جدول محاضرات المدرس على جميع أيام الأسبوع حتى ينغص عليه حياته من خلال إجباره على البقاء فى الخرطوم طوال الوقت. وما كان ذلك ليستقيم.

بعد إنقضاء عام دراسى، أعير إلى منظمة من منظمات الأمم المتحدة للعمل بمشروع بحثى فى إحدى الجهات المصرية، تجددت إعارته لها عدة مرات.

فشل محاولات العودة يفضى إلى الاستقالة

وتعددت محاولات إقناع العميد بتنفيذ وعده بإعادة المدرس المنفى إلى كليته، ولكنه كان دوماً يتملص. إلى أن عين العميد أميناً أول للإتحاد الإشتراكى، وأصبح للكلية عميد جديد. فتبنى أستاذ للمدرس قراراً من مجلس الكلية بنقل المدرس المنفى إليها. وصدر القرار بالإجماع، من تشكيل مجلس الكلية نفسه الذى كان قد صدر عنه قرار النقل إلى وظيفة إدارية، باستثناء العميد السابق. ولكن بعضاً من قدامى الأساتذة إرتأى أن من الأفضل ألا يتحرك القرار من الكلية إلى الجامعة مباشرة، وأن الكياسة تقتضى استئذان أمين الإتحاد الإشتراكى، ظناً منهم أن هذا المسلك سيحيد غضبه ويقلل ضرره. فذهب وفد من قدامى الأساتذة يهنئ أمين الإتحاد الإشتراكى بمركزه الجديد العظيم فى مكتبه الفخيم، مستأذناً فى ألا يعترض على قرار مجلس الكلية. ولكنه فى قمة مجده أرغى وأزبد وهدد بالويل والثبور، وعظائم الأمور (إلى حد التهديد باستصدار قرار سيادى بإغلاق الكلية إن عاد إليها المدرس المنفى)، وأن قرار مجلس الكلية لا يجب أن يرسل إلى الجامعة، وإن وصل إلى الجامعة فلن يعرض على المجلس، ورئيس الجامعة وقتها من بطانته، وقد عين بعد ذلك رئيساً لمجلس الشعب.

وبعدها إلتقى المدرس المنفى رئيس الجامعة ليحاول الوصول إلى حل، ولكن استعصى التوصل لحل مرض، فقدم المدرس المنفى استقالته يأساً من جامعة تحكم هكذا.

وأصر رئيس الجامعة على قبول الاستقالة فوراً، معارضاً طلب أعضاء فى مجلس الجامعة بالإنتظار لدورة المجلس التالية، لمنع حصول الأستاذ المساعد المستقيل على معاش عن مدة خدمته بالجامعة، كان يستحق بعد أسبوعين فقط.

الأستاذ المساعد المستقيل يشق طريقه البحثى والفكرى خارج جامعته

استفاد من حرية الحركة التى يسرتها استقالته من الجامعة فى تنويع وتوسيع إهتماماته البحثية والفكرية. ومارس البحث والتدريس، وتقديم المشورة فى عديد من الجهات المصرية والعربية والدولية، ثم أنشأ مركز أبحاث مستقل فى القاهرة.

يعود الآن لكليته والجامعة، فى أحيان، زائراً

بعد أن حقق مكانة مثمرة بجميع المعايير فى الدوائر الفكرية المصرية والعربية والدولية، صار يدعى تكراراً ليحاضر فى كليته وجامعته اللتان نبذتاه جوراً، عن أحدث وأهم إنجازاته العلمية والفكرية، أحياناً فى القاعات التى كان يدرس بها سابقاً ذاتها.

(3) مهزلة سبتمبر 1981
دكتورة أمينة رشيد

لن أدخل فى تفاصيل أحداث سبتمبر 1981، فهى معروفة، كتب عنها الكثير، وقيل عنها الكثير.

أريد فقط أن أقص ما حدث لى، فهو دلالة لما يجمعنا اليوم، ومراد سعينا المشترك: إستقلال الجامعة.

تم القبض على نهاراً، يوم 5 سبتمبر 1981. كنت أسكن شقة مؤقتة فى الوراق وأستعد فى ذلك اليوم، بمساعدة بعض الأصدقاء، للإنتقال إلى الشقة التى استلمتها بمدينة مبعوثى جامعة القاهرة. كنا نجتهد فى جمع الكتب وتصنيفها من أجل توزيعها على كراتين. كانت الشقة فى حالة فوضى تامة، الأشياء مبعثرة فى كل مكان، وبدأ الجوع يجعلنا نشرع فى إعداد شيء نأكله، عندما دخل عبر الباب المفتوح ضابط يرتدى لبساً مدنياً ويدعونى لأذهب معه إلى وزارة الداخلية. سألته إذا كان يحمل أمراً مكتوباً، فقال: لا، سألته أيضاً إذا كان ينبغى أن آخذ حقيبة لليلة، فجاوب بثقة: لا يا دكتورة، نحتاجك فقط فى سؤالين وتعودين إلى بيتك بعد ساعتين. مما جعلنى أسأل السؤال الذى تحول إلى نكتة (كتبت عنه صديقتى صافيناز كاظم فى إحدى مقالاتها الشهرية بمجلة الهلال) ما تقدروش ترجعوا الأسبوع الجاى أكون إنتهيت من عزالى؟! صدقت موضوع السؤالين لأننى كنت أعتقد أن القبض على الناس يتم بأمر من النيابة وإلا يكون إختطافاً!

نقلت فى سيارة فاخرة ومعى ابنى (عشر سنوات) إلى مبنى فى ميدان لاظوغلى حيث تم الاستجواب الأول. دارت جميع الأسئلة حول لجنة الدفاع عن الثقافة القومية التى أسسناها مع د. لطيفة الزيات غداة إتفاقيات كامب دافيد الأولى، مما طمأننى، إذ كانت لجنة شرعية تحت مظلة حزب التجمع الوطنى التقدمى. ثم فوجئت عندما طلب من أخى الذى كان قد أتى من ناحيته أن يأخذ ابنى، ووضعت أنا فى عربة "جيب" بين اثنين من العسكر، وسرعان ما فهمت والعربة تتجاوز ميدان التحرير أننا نتجه إلى سجن النساء فى القناطر الخيرية.

قضيت ليلة أو ليلتين (لا أتذكر) فى زنزانة مزدحمة، وجدت فيها من أعرفهن ومن تعرفت عليهن: فريدة النقاش، شاهندة مقلد، صافيناز كاظم، وشابتين إحداهما تقرأ القرآن والأخرى مندمجة فى الإنجيل. وما زلت لا أفهم ما هو الموضوع وماذا أفعل هنا حتى بدأت تصلنا بعض الأخبار عن إكتشاف مؤامرة، وغضب السادات، وحجم الإعتقالات والمطاردات. وتوالى وصول الصديقات: د. لطيفة الزيات ثم د. عواطف عبد الحمن، التى كانت عائدة من الخارج وجاءت ترتدى معطفاً للمطر وتحمل علبة من الشيكولاتة السويسرية! فقد قبض عليها من المطار.

توالت الأخبار عن مئات المواطنين المقبوض عليهم، وعن أساتذة نقلوا من وظائفهم فى الجامعات إلى مؤسسات حكومية، من كليتنا المرحوم الدكتور عبد المحسن طه بدر، ود. عبد المنعم تليمة ود. جابر عصفور ود. سيد البحراوى ود. صبرى المتولى ود. حسن حنفى، ولا أتذكر من الآخرين، وأنا!

كانت الصدمة قاسية، مؤلمة، ربما أكثر من الإعتقال والسجن. فالجامعة والتدريس معنى من معانى حياتى. تركت وظيفة باحثة فى المركز القومى للبحوث فى باريس لأعود إلى مصر، إلى جامعتى، ولم أندم أبداً على ذلك. فحبى لطلابى وإحترامى لهم، وحبهم وإمتنانهم لى، كل هذا يضيف كل يوم إلى حياتى ويعوضنى عن أى خسارة.

فى الاستجوابات المختلفة كانت بؤرة الأسئلة تخص المعارضة لكامب دافيد، وكتيب عن التعليم (وجهة نظر فى التعليم) إشتركت فى تحريره مع بعض زملائى، وكان به بعض الإنتقادات لتعليمنا أصبحت الآن معروفة للجميع. ثم اتهمت فى قضية "التفاحة" بالتجسس للإتحاد السوفيتى! وبرأنا مجلس الدولة. ولا أنسى عدل القانون والقضاء الذى مورس بحقنا، ولا مجموعة المحامين المتفانين فى الدفاع عنا، وأذكر منهم د. يحيى الجمل ود. نعمان جمعة. وعدنا جميعاً (إذا لم تخنى الذاكرة) إلى وظائفنا بالجامعة.

لماذا أقص هذه الحكاية؟

ربما كى لا تتكرر هذه الأحداث. وربما لأدافع عن حق أستاذ الجامعة فى الدفاع عن وظيفته وقيمتها، وعن حقه فى ممارسته لمواطنته، فمازلنا فى مصر نعمل فى صنع

الديمقراطية والمواطنة رغم جهود وتضحيات أجيال سبقتنا. فعلى أستاذ الجامعة، بالإضافة إلى تكوينه لطلابه، أن يؤهلهم لممارسة سليمة ومبدعة لمهنتهم فى المستقبل، وإلى جانب مساهمته فى توصيل إرثنا الثقافى العريق وتراث الانسانية العلمى والثقافى الذى ساهم العرب فى صنعه للطلاب، ينبغى على الأستاذ الجامعى إلى جانب ذلك كله أن يمارس حقه وواجبه فى بناء المواطنة، وأن يعطى المثل والقيمة.

وهذا بالنسبة لى معنى إستقلال الجامعة.

(4) غزوة سبتمبر 1981
دكتور سعيد النشائى

الشيء بالشيء يذكر، لذلك لم أستغرب على الإطلاق عندما مستنى أحداث سبتمبر 1981 (بقيادة أنور السادات وباقى أعضاء الديمقراطية فى نظامه وبيته) أنا وزوجتى الدكتورة شادية الشيشينى، وأقرب تلامذتى أحمد الأهوانى. كما مست كثيراً آخرين من أساتذة الجامعات ورجال ونساء الفكر والسياسة والدين فى مصر، أمثلة أتذكرها الآن بعد مرور أكثر من ربع قرن من الزمان: الدكاترة: أشرف البيومى، يحيى الجمل، نعمان جمعة، نصر أبو زيد، أمينة رشيد، سيد البحراوى، عواطف عبد الرحمن، عمر السباخى، المرحوم د. عبد المحسن بدر، المرحوم د. محمد كمال الإبراشى إلخ، والسادة والسيدات: فؤاد سراج الدين، محمد حسنين هيكل، المرحوم الدكتور محمد القاضى، والإقامة لقداسة البابا شنودة، إلخ، بعضنا نقل من مقر عمله والبعض تعرض لإعتقال والبعض للإقامة الجبرية، إلخ. الكل برئ بكل المقاييس ولكن الكل له مشكلة أو "تار" مع النظام برأسه وأذنابه بشكل أو بآخر أو بمجموعة متشابكة من الأشكال. لماذا لم أستغرب؟ الأسباب كثيرة ولكن أهمها فى تصورى مجموعة مؤهلاتنا للإنضمام لهذه المجموعة من المواطنين المصريين غير المرضى عنهم:

1. رفضنا الثابت لإتفاقيات كامب ديفيد مع العدو العنصرى الصهيونى الغاصب والتى تمثل مكافأة للعدوان والعنصرية والاستعمار الاستيطانى المتأخر الدموى الفاشل.
2. تأييدنا الثابت للشعبين الفلسطينى واللبنانى فى مواجهتهما للهجمة الصهيونية البشعة، ومشاركتنا فى إنشاء اللجنة الوطنية لمناصرة الشعبين الفلسطينى واللبنانى، ومشاركتى فى سفينة المناصرة التى سافرنا عليها إلى بيروت لتقديم الدعم للشعبين البطلين (شاركت فى ذلك مع الزملاء: الدكتور أشرف البيومى، وعضو مجلس الشعب عن حزب التجمع أبو العز الحريرى وآخرين). ورغم أن نشاطات اللجنة والسفينة جاءت بعد النقل من الجامعة والعودة إليها إلا أن إرهاصاتها كانت واضحة من قبل ذلك بعدة سنوات.

3. رفضنا لسياسات النظام غير الديمقراطية والمعادية للجماهير الشعبية والخاضعة بمهانة للاستعمار والصيونية.
4. معارضتنا الشديدة لفساد النظام وأذنابه فى كل المجالات وخصوصاً محاولات الفساد والإفساد فى الجامعة التى وصلت لمحاولة التزوير والغش لصالح ابن رأس النظام فى قسمنا(قسم الهندسة الكيميائية – جامعة القاهرة) المحاولة التى تصدينا لها وأفشلناها.
5. مشاركتنا الفعالة فى محاولات عديدة لتوسيع ديمقراطية العمل النقابى سواء فيما يخص نقابة المهندسين أو نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة. ولقد تم تتويج ذلك بنجاح قائمتنا فى 1983 مع عدد من الزملاء فى إنتخابات مجلس إدارة النادى وإسقاط قائمة رئيس جامعة القاهرة (د. حسن حمدى). وهذا بالطبع لا يريح الأنظمة الديكتاتورية.

وقد كنا أنا والدكتورة شادية الشيشينى والدكتور أحمد الأهوانى ضمن المجموعة التى لم تعتقل ولم تحدد إقامتنا، وإنما نقلنا إلى وزارة الصناعة، وتسلمنا عملنا بعد مقابلة مع وزير الصناعة (المرحوم المهندس طه ذكى) ومعنا من جامعة الإسكندرية الدكتور أشرف البيومى، وطلب منا أن نبقى فى أجازة مدفوعة الأجر. ورفعنا مع باقى الزملاء عدداً من القضايا ضد النظام ورأسه. بعد شهر واحد من نقلنا تم إغتيال الرئيس السادات (تم نقلنا فى 5 سبتمبر وتم إغتياله فى 6 أكتوبر). وبعد ذلك بفترة قصيرة تم إلغاء قرارات الإعتقال والتحفظ والنقل جميعها.

هذه القصة بإختصار هى بعض أسباب "عدم الإستغراب". فماذا عن "الشيء بالشيء يذكر"؟ لذلك قصة أخرى تسبق هذه القصة بأكثر من عشر سنوات. فلقد شاركت فى مظاهرات الطلبة فى عام 1968 حول مصيبة الهزيمة، ووجهنا جميعاً وقتها – كطلاب – إنتقادات حادة للنظام الوطنى غير الديمقراطى، ولقد ألقيت العديد من الخطب والكلمات ضد الأخطاء الفظيعة للنظام والتى أدت إلى الهزيمة البشعة. ولقد تخرجت فى هذا العام نفسه وكنت من الأوائل وعينت معيداً بكلية الهندسة جامعة القاهرة، وتصورت أن النظام قد نسى أو تناسى مشاركتى فى المظاهرات ضده وإنتقادى الشديد له، رغم أن هذه ليست عادته.

وبدأت عملى التدريسى وعملى البحثى. وفى صيف 1969 سافرت إلى أوروبا لتجميع مادة علمية وزيارة معامل فى جامعات بريطانيا وألمانيا. وبعد أن أنهيت مهمتى العلمية، وأعددت العدة فى لندن للعودة إلى مصر، فوجئت برسالة من والدى يؤكد على عدم العودة لأنه تم رفتى من الجامعة، وسوف يتم القبض على عند عودتى فى المطار بسبب ما قمت به فى مظاهرات 1968 ضد الهزيمة وكأن الهزيمة غلطتى، وأنا الذى أعاقب عليها. بقيت خارج مصر وقام والدى داخل مصر برفع قضية باسمى ضد هذا النظام بعد أن أرسلت له توكيلاً عاماً.

خلال هذه الفترة إنتهيت من الماجستير بجامعة واترلو بكندا فى عام 1970 وإنتهيت من الدكتوراه بجامعة إدنبرة ببريطانيا فى أكتوبر 1973. بالتوازى فى مصر لم تتحرك القضية قيد أنملة قبل رحيل الزعيم جمال عبدالناصر، الذى رحل بعد نقلى من جامعة القاهرة بعام واحد. بدأت القضية فى التحرك بعد ذلك، وقبل أسابيع من حصولى على الدكتوراه تمت حرب أكتوبر والعبور والتحرير الجزئى لسيناء.

وفى يوم حصولى على الدكتوراه إتصل بى والدى ليخبرنى أن قرار نقلى من الجامعة قد تم إلغاءه وأننى قد عدت إلى وظيفتى، كما تم منحى إجازة دراسية بمرتب لمدة ثلاث سنوات لدراسة الدكتوراه. وحيث أننى كنت قد حصلت بالفعل على الدكتوراه فقد استغللت عاماً واحداً من هذه الإجازة الدراسية لدراسات ما بعد الدكتوراه فى جامعتى تورنتو وماجيل بكندا، ثم عدت إلى عملى بقسم الهندسة الكيميائية بجامعة القاهرة فى عام 1974. وصلت إلى درجة أستاذ فى عام 1984، وبعد أن مررت بتجربة النقل من الجامعة الملخصة فيما سبق فى 1981 ثم سافرت إلى الخارج فى 1986 للعمل كأستاذ للهندسة الكيميائية والبيولوجية فى عدد من الجامعات فى أنحاء العالم حتى استقر بى المقام فى الولايات المتحدة العشر سنوات الأخيرة. وأنا الآن أستاذ كرسى هندسة التنمية المستدامة بجامعة ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة.

هكذا "الشيء بالشيء يذكر" فهنالك تشابهاً كبيراً بين ما حدث لى فى أواخر الستينات وما حدث لى وآخرين فى أوائل الثمانينات، ولولا أنى تركت مصر فى منصف الثمانينات لحدث لى ما يشبه ذلك فى التسعينات وفى القرن الجديد، العامل المشترك دائماً هو إنتقاد أخطاء

السلطة فى أى من القضايا الوطنية والديمقراطية والاجتماعية. وهى كلها مرتبطة بنضالنا ضد الاستعمار والصهيونية وحلفائهم. وإذا كنا الآن فى 2008، فمن المفيد أن نحدد بإختصار وبساطة أين نقف على الأقل بالنسبة لأم القضايا وهى القضية الوطنية، فالنضال الوطنى ضد الاستعمار والصهيونية لا يمكن أن ينفصل عن النضال الديمقراطى والاجتماعى فكلها مرتبطة عضوياً، وإذا كانت القضية الوطنية هى أم القضايا فإن تحقيق إنجازات كبيرة فيها يستدعى إنجازات على الجبهتين الأخريين. وتاريخ مصر الحديث منذ ثورة 19 وحتى اليوم يشهد بالدور الريادى للجامعات أساتذة وطلاباً فى النضال من أجل القضايا الثلاث، وهذا ما يجب إحياؤه وتطويره إلى جانب تطوير دور الجامعة العلمى بحثياً وتدريساً، دون المساس بالعدالة الاجتماعية ومجانية التعليم، والقضاء على كل أشكال الفساد والدروس الخصوصية، ولذلك حديث آخر.

(5) ذكريات سبتمبر 1981
دكتور أحمد عامر

كنت من الأساتذة الذين شملهم قرار رئيس الجمهورية بالنقل من الجامعة. كان رئيس الجمهورية قد أعلن هذا القرار ولم تنشر قائمة بمن شملهم، بعدها بحوالى أسبوعين كنت بالمنزل، أتانى أحد السعاة بالقسم وأخبرنى بأن الدكتور عاشور (أ.د. عطية عاشور رئيس مجلس القسم وقتها) يطلبنى فى مكتبه. لما ذهبت إليه إحتضننى قائلاً: لقد شملك قرار النقل واستقالاتنا جميعاً تحت أمرك. شكرته قائلاً إن وجود الأساتذة الشرفاء مثله ضرورى لبقاء الجامعة.

لم يكف زملائى بالقسم عن السعى للضغط لعودتى، كان يخبرنى بما يعتزمون عمله فى هذا السبيل الدكتور رامز لبيب (الآن أستاذ بجامعة باريس) والدكتورة ليلى سويف (كانت وقتها معيدة بالقسم) وكانت تحدث بيننا مشادات لمحاولتى تهدئتهم حرصاً عليهم وعلى باقى الزملاء.

شمل هذا القرار من قسم الرياضيات أيضاً الدكتور صلاح ميهوب، فى يوم ذهبت لاستلام المرتب (كان يصرف لنا المرتب الأساسى فقط الذى كان أقل من ثلث المرتب الإجمالى) من هيئة التصنيع، حيث كنا قد نقلنا لوزارة الصناعة، إنتحى بى أحد موظفى الخزينة جانباً وأخبرنى أنهم أوقفوا صرف مرتب الدكتور صلاح لأن الهيئة أرسلت لجامعة القاهرة تستفسر عن بعض بيانات تخصه فردت الجامعة بأنها لا تعلم عنه شيئاً، وعليه أوقفوا صرف مرتبه. كان الدكتور صلاح وقتها محبوساً إحتياطياً على ذمة قضية أحداث أسيوط التى إندلعت فى اليوم التالى لقتل السادات. ذهبت إلى كلية العلوم ودخلت إلى مدير إدارة الكلية وقتها – الأستاذ شفيق عوض الله منقريوس– وسألته بلهجة عاتبة لم أتعمدها: لماذا ترسلون مثل هذا الرد للهيئة؟ أنت تعلم أن الدكتور صلاح محبوس، ولكن لا أنا ولا أنت نعلم كم هى حاجة زوجته وأولاده للمرتب. فنفى نفياً قاطعاً أن تكون الكلية قد ردت مثل هذا الرد، مرجحاً أن يكون هذا قد حدث من الجامعة، وطلب أن أخبرهم فى الهيئة بمراسلة كلية العلوم للاستفسار عن أى شأن يخص الدكتور صلاح ميهوب، فعدت إلى موظف الخزينة الذى أهمه أمر الدكتور صلاح، وبالفعل رد عليهم الأستاذ شفيق منقريوس وصرف مرتب الدكتور صلاح.

أذكر أنى يومها مررت على الدكتور لطفى عبد الخالق عميد الكلية فى ذلك الوقت للسلام عليه، فطلب منى عدم الحضور إلى الكلية لأننا ممنوعون من دخول الجامعة، مبرراً طلبه بخوفه من إحراجى مع ضابط حرس الكلية. ذهبت إلى قسم الرياضيات فعوضنى دفء استقبال زملائى عن مقابلة العميد.

بعد قتل السادات بفترة عدت إلى الجامعة بقرار جمهورى، كان المؤتمر العلمى للقسم سيعقد بعد أيام، ورئيس مجلس القسم هو رئيس مؤتمره العلمى، لكن الدكتور عاشور أقامنى مكانه فى رئاسة المؤتمر تحية لعودتى، لم يشمل الدكتور صلاح أى من القرارين الجمهوريين بعودتنا للجامعة. قلت للزملاء أعضاء المؤتمر أن الدكتور صلاح والدولة فى خصومة لسنا طرفاً فيها، والتهمة الموجهة له غير مخلة بالشرف ولا تفقد الصفة والإعتبار، فلا وجه لأى يشمله قرارى رئيس الجمهورية بالعودة للجامعة، وإقترحت إرسال برقية لرئيس الجمهورية نطالبه فيها بعودة الدكتور صلاح بصرف النظر عن القضية التى يحاكم فيها. وافق المؤتمر بالإجماع وأرسلت البرقية ولكن الدكتور صلاح لم يعد إلينا إلا بعد الحكم ببرائته.

أذكر أيضاً أن الجامعة قبل إبعادى عنها كانت قد وافقت على سفرى إلى فرنسا فى مهمة علمية لمدة عام يبدأ فى سبتمبر 1981 للاستفادة من جائزة جوليو كورى التى كنت قد حصلت عليها من جامعة باريس (11)، ورفضت الكلية إعطائى تصريحاً بالسفر لأنى لم أعد أستاذاً بها. حاولت أن أحصل على هذا التصريح من وزير الصناعة (المهندس طه ذكى) الذى لم يرفض ولكنه استمهلنى لأجل لم يأت قط. فكرت أن أسلك الطريق الروتينى وأقدم طلباً لرئيس هيئة التصنيع بإعتبارى موظفاً تابعاً له. ذهبت إلى الهيئة وسألت الاستعلامات عن مكان مكتب رئيس الهيئة، صعدت إلى المكتب، وقدم لى بعض الموظفين بالمكتب شاياً، وكان الموظفون بالهيئة يعاملوننى بتعاطف شديد. بينما أنا جالس بقاعة الإنتظار أكتب الطلب لمدير إدارة الأمن الذى أبدى دهشته من وجودى، أخبرته بالسبب، فقال أن أى شيء يخصنى لابد أن يكون عن طريقه، وأن ليس لى إلا الحضور مرة كل شهر لقبض المرتب، وطلب منى الإنتظار بمكتبه. قمت بالنزول فطلب منى بتلطف أن أنتهى من الشاى أولاً. لم يطل إنتظارى بمكتبه حتى حضر وقدمت له الطلب وسألته متى أعود لأعرف الرد؟ قال لى: لا أخفى عليك أن هناك خمسة أجهزة أمنية لابد أن استطلع

رأى كل منها، قلت لم أسألك عن عدد أجهزة الأمن التى ستستطلع رأيها ولكنى سألتك متى أعرف الرد؟ قال بعد عشرة أيام. عدت إليه بعد أسبوعين ووجدته فى غاية الدهشة لأن أياً من أجهزة الأمن الخمسة لم يعترض على سفرى، وكانت قد وصلته ردودهم جميعاً. مع ذلك لم تعطنى الهيئة التصريح، ولم أسافر إلا بعد إعادتى للجامعة.